نهر النيل

أطماع وصراعات وحلول مقترحة

إعداد
أسامة عبد الرحمن

الناشر
دار زهور المعرفة والبركة
٣ ش مكة المكرمة - أرض اللواء - الجيزة
ت: ٠١١٢١٩٩٦٩٦ - ٠١٢٩٠٦٩٣١٨



دار زهور المعرفة والبركة
٣ ش مكة المكرمة
أرض اللواء - الجيزة
ت: ٠١١٢١٩٩٦٦٩٦
٠١٢٩٠٦٩٣١٨
-mail:
Zhor_el_marefa@hotmail.com

اسم الكِتَاب
نهر النيل
أطماع وصراعات وحلول مقترحة

اسم المُؤَلِّف
أسامة عبد الرحمن

تنفيذ وإخراج
أحمد عبداللاه
٠١٢٣٣٣٦٣٩٥

رقم الإيداع
٢٠١١/١٦٤٦٣
I.S.B.N
978-977-5172-04-4

الطبعة الأولى
٢٠١١-٢٠١٢
2011-2012

***

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
عبدالرحمن، اسامة.
نهر النيل: اطماع وصراعات وحلول مقترحة / اعداد اسامة عبدالرحمن - الجيزة: دار زهور المعرفة والبركة، ٢٠١١
ص؛ سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٥١٧٢٠٤٤
١- نهر النيل
أ- العنوان
٥٥١,٤٨٣

إهـــداء:

إلـى كـل محـبى مصر ، الـى كـل من يعشق تـرابها

إلـى كـل من شرب من نهر النيل

إلـى أبى وأمى وأخوتى،

إلى الرجل الذى ربانى ولم يألوا جهداً فى تثقيفى ،

إلى أبنائى........

أهدى هذا الجهد المتواضع



مقدمة

الماء عنصر شاءت إرادة الله عز وجل أن يدخل في تركيب كافة أشكال الحياة على هذه الأرض، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ وبذات العنصر وهو الماء عوقب أقوام وعذبوا وأشهرهم قوم نوح عليه السلام.

ولقد ارتبط تاريخ مصر بالنيل، وفيضان هذا النهر،واعتماداً على ارتفاع الماء فى النهر كانت الضرائب تفرض على الفلاحين وازدهرت البلاد وحدث تطور علمي نتيجة لذلك، لآلاف السنين وعلى الجدران كانت توضع خطوط تدل على فيضان النيل.

والماء هو المكون الأساسى لكل ما هو حى سواء نبات أو حيوان أو إنسان إذ يبنى وجود كل شئ عليه كما تبلغ نسبته فى مكونات بعض النباتات الى أكثر من ٩٠٪ كنبات الخس الذى تبلغ نسبة الماء فيه ٩٦٪ من مكوناته والباقى ألياف ، ومصدر الماء العذب الرئيسى بالنسبة للأرض هو السماء ليستخدم مباشرة وما يتسرب منه إلى باطن الأرض تعتمد عليه بعض المناطق كمياه جوفيه لذا وجب الحفاظ على المياه العذبه بمصادرها سواء الأنهار أو المياه الجوفيه حفاظاً على استمرار الحياة ، وهذا ما دفع الأمم الى الصراع حرصاً على حياتها ومن الأنهار العظيمة نهر النيل فى أفريقيا والأمازون فى أمريكا واليانج تسى فى آسيا والسين والرون والراين فى أوروبا.

وعن نهر النيل فهو أهم مصدر للمياه لمعظم الـدول التـى تقـع فى حـوض النيل والذى يحتل حوضه مساحة تساوى عشر مـساحة القـارة فمـصر تعتمـد عليه بنسبة ٩٧٪ من إحتياجاتها من الماء

ونحن اذ نتحدث عن نهر النيل نستعرض معاً :-

معلومـات عـن دول الحـوض والخلافـات التـى حـدثت بـين دولـه والاتفاقيات التى تم توقيعها لتوزيع حصص الماء بينهـا كـما نتعـرض للأطـماع الصهيونية فى مياه النيل والتلوث الذى حدث لمائه وكيف يمكن الحفاظ عليه.

أسامة عبد الرحمن

الباب الأول

(النيل – حوض النيل)

الاســـم

كلمة النيـل أصـلها يونـاني وكانـت نيلـوس ومعناهـا وادي النهـر، كـان المصريين القدماء أيام الفراعنة يسمونه أترو بمعنى النهـر العظـيم وفي العـصر القبطي أصبح الاسم اتطور ثم بيار وهى أيضاً تعنى النهر الكبير.

يعجب الدراسون للحـضارة المـصرية القديمـة كيـف أن ترجمـات علـماء المصريات لم تـضمن أي ذكـر عـن كـل هـؤلاء في التـاريخ المـصري الطويـل والموغل في القدم وتزداد الدهشة لعلمهم بأن نهـر النيـل مـن الأشـياء الأبديـة الخالدة في تاريخ مصر وحضارتها التي لم تسبقها أي حضارة إنسانية أخرى .

حقائق حول نهرِ النيل

يبلغ الطول (من منابع النيلِ الأبيضِ إلى المصب) ٦٦٩٥ كيلومتر.

الاسم: يأخذ النيل إسمه من الكلمة اليونانيه NEILOS والتى تعنـى وادى المنابع وينبع النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا، أوغندا.

النيل الأزرق: من بحيرة تانا، أثيوبيا ورافد آخر صغير هو نهر عطبره.

السدود الرئيسيه: سد الروسريس – سد سنار فى السودان على النيل الازرق – والسد العالى – سد أسوان بمـصر، ويـضم حـوض النيـل تـسع دول أفريقية:- الكونغو – بورندى – رواندا – تنزانيـا – كينيـا – أوغنـدا – السودان – أثيوبيا – وأخيرًا مصر.

ويتجه نهر النيل من الجنوب إلى الشمال من الجنوب حيث جبال وسط شرق أفريقيا العالية ومن هضبة الحبشة المرتفعة والشمال حيث دلتا النيل فى مصر و يصب فى البحر المتوسط.

المناطق الرئيسيه لنهر النيل

ولنهر النيل سبع مناطق رئيسية هى بحيرات هضبة شرق أفريقيا – نهر الجبل- النيل الأبيض - النيل الأزرق- نهر عطبرة -- نهر النيل شمال الخرطوم ومصر- دلتا النيل مصر.

بحيرات هضبة شرق أفريقيا

ويصب فيها عدة أنهار تغذى النيل الأبيض فى بورندى: يعتبر نهر كاجيرا- الرافد الرئيسى لبحيرة فيكتوريا وتعتبر ثانى أكبر بحيرة فى العالم للماء العذب وتقع فى عدة دول أفريقية هى :- تنزانيا وأوغندا وكينيا تقع على ارتفاع ١١٣٥ متر فوق مستوى سطح البحر مساحتها تبلغ ٧٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ويبلغ عمقها ٨٢ متراً ويتجه النهر من بحيرة فيكتوريا (نيل فيكتوريا)صوب الشمال إلى بحيرة كيوجا فى أوغندا عبر شلالات رائعة قرب كمبالا ويستمر فى السريان غربًا عبر المستنقعات مرورا بشلالات كاباليجا حتى يصب فى بحيرة البرت والتى تقع على الحدود بين أوغندا والكنغو الديمقراطية ويصب فى البحيرة رافد يسمى نهر سيمليكى والذى ينبع من بحيرة ادوارد ويستمر النهر شمالاً (نيل ألبرت)حتى يدخل حدود السودان الجنوبية ويسمى نيل الجبل ويستمر فى السريان متجها شمالاً عبر عدة شلالات إلى مدينة جوبا حيث أول

النهر إلى مستنقعات هائله يضيع فيها الجزء الأكبر من إيراد النهر بالتبخر ، ويستمر النهر كذلك حتى مدينة ملكال فى الجنوب من السودان حيث ينضم نهر السوباط القادم من هضبة أثيوبيا ويستمر النهر شمالاً مكونًا النيل الأبيض لمسافة ٨٠٠ كم حتى الخرطوم حيث يلتقى بالنيل الأزرق الذى ينبع من بحيرة تانا بالهضبة الأثيوبية (التى يبلغ ارتفاعها حوالى ٦.٠٠٠.٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ويتجه النهر شمالا و يسمى نهر النيل وبعد ٥٠٠كم من الخرطوم ينضم إلى النهر آخر روافد نهر النيل وهو نهر عطبرة وينبع أيضا من هضبة الحبشة ويستمر النهر شمالًا حوالى ١٤٠٠كم حتى مدينة وادى حلفا شمال السودان حيث بحيرة ناصر والتى تكونت نتيجة بناء السد العالى فى أسوان جنوب مصر ومن السد العالى يتجه النهر شمالا ٨٥٠ كم حتى القاهرة حيث تتكون دلتا النهر ويصب مياهه فى البحر

النيــــل

بعد إتحاد النيلين الأبيض والأزرق ليشكلا معًا النيل لا يتبقي لنهر النيل سوي رافداً واحدًا لتغذيته بالمياه قبل دخوله مصر ألا وهو نهر عطبرة ،والذي يبلغ طول مساره ٨٠٠ كم تقريبًا.

ينبع هذا النهر من المرتفعات الأثيوبية أيضًا، شمالي بحيرة تانا، ويتصل بنهر النيل علي مسافة ٣٠٠ كيلو بعد مدينة الخرطوم ويعتبر النيل في السودان مميزًا لسببين:

أولهما: مروره علي ٦ سدود؛ بدءاً من أسوان – في مصر – وحتى السادس في سابا لوكا إلي شمال الخرطوم

ثانيهما: تغيير مسار النيل؛ حيث ينحني مسار النيل في اتجاه جنوبي غربي قبل أن يرجع لمساره الأصلي شمالًا حتى يصل للبحر المتوسط .

ويطلق علي هذا الجزء المنحني اسم الانحناء العظيم للنيل بعد عودته لمساره الأصلي، يعبر النيل الحدود المصرية السودانية ويستمر في مساره داخل مصر بطول ٢٧٠ كم حتى يصل إلي بحيرة ناصر - وهي بحيرة صناعية تقع خلف السد العالي.

وبدءاً من عام ١٩٩٨ انفصلت بعض أجزاء هذه البحيرة غرباً بالصحراء الغربية ليشكلوا بحيرات توشكي وعودة إلي مساره الأصلي في بحيرة ناصر، يغادر النيل البحيرة ويتجه شمالاً حتى يصل إلي البحر المتوسط. علي طول هذا المسار، ينفصل جزء من النهر عند أسيوط، ويسمي بحر يوسف ويستمر حتى يصل إلي الفيوم.

ويصل نهر النيل إلي أقصي الشمال المصري ليتفرع إلي فرعين: فرع دمياط شرقا وفرع رشيد غربا، ويحصران فيما بينهما دلتا النيل وهي تعتبر علي قمة قائمة الدلتا في العالم ، ويصب النيل في النهاية عبر هذين الفرعين في البحر المتوسط منهياً مساره الطويل من أواسط شرق إفريقيا وحتى شمالها.

معلومات سريعة عن حوض النيل

- مساحة حوض النيل ٢.٩ مليون كم٢ أي ١٠٪ من مساحة إفريقيا.
- يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله أكثر من ٦٠٠٠كم (٦٦٧٠)كم ذلك إذا بدأنا من منابع نهر كاجيرا.

- يتجه نهر النيل دائمًا نحو الشمال ويلتزم في هذا الاتجاه الشمالي باستمرار وإطراد لا نظير لهما في أي نهر آخر للانحدار العام السطح الأرض.
- يكاد مصبه عند دمياط ومنبعه عند بحيرة فكتوريا كلاهما واقع على امتداد الآخر لا يفصلهما غير درجة طولية واحدة.
- يربط النيل بين مناطق ذات حضارة برائية وبين البلاد التي كانت في مقدمة العالم المتقدم كما تختلف الدول التي يضمها حوض النيل في الحضارات والسلالات والديانات واللغات.
- نهر النيل يصب في البحر المتوسط.
- جبل الجون، نهر السمليكي، نهر كاجيرا، نيل فكتوريا، البحر الذراف، بحر الغزال، كل هذه مظاهر طبيعية موجودة في حوض النيل لا تعرفها

دول الحوض في سطور

مصر:

تقع مصر في شمال إفريقيا وتعتبر دولة المصب وتحدها من الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر وخليج السويس ومن الغرب ليبيا وتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كم٢ وعاصمتها القاهرة وأهم مدنها الإسكندرية ـ الإسماعيلية ـ المنصورة ـ بورسعيد ـ أسوان ـ وتنقسم إلى (٢٦) محافظة (١٤) في الوجه البحري ، (٧) في الوجه القبلي ، (٥) للحدود وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الأساسية للشعب المصري بجانب الإنجليزية والفرنسية ويرجع تاريخ استقلال مصر إلى (١٩٢٢) وتأكد بموجب معاهدة (١٩٣٦) وتم الجلاء الإنجليزي نهائياً في (١٩٥٦) أما العملة المصرية فهي الجنيه

المصري والذي يعادل حالياً ١/ ٦ دولار أمريكي أما أهم المشروعات المصرية المقامة على النيل فهي- القناطر الخيرية والتي تم بناؤها في نهاية الأربعينات من القرن الماضي على بعد ٣٠) كم جنوب القاهرة العاصمة للتحكم في مياه النهر.

السودان:

وتأتي السودان بعد مصر مباشرة في مصب النيل، حيث يحدها من الشمال مصر ومن الشرق أثيوبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب أوغندا وتبلغ مساحة السودان ٢.٥ مليون كم٢ حيث تشكل حوالي (٨.٣٪) من المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية، عاصمتها الخرطوم وأهم مدنها : بورسودان- أم درمان- كسلا- سنار- الأبيض ، ويرجع تاريخ استقلالها إلى (١٩٥٦) واللغة العربية هي اللغة لرسمية وتتنوع اللغات في جنوب السودان تبعاً لتنوع القبائل ، عدد السكان ٣٨.٥ مليون نسمة . أما العملة السودانية فهي الجنيه السوداني .

الوضع الاقتصادي للسودان

السودان بلد زراعي ويتصدر دول العالم في إنتاج الصمغ العربي (٩٣٪ من إجمالي الناتج العالمي) بالإضافة إلى زراعة القطن والقصب والأرز والتبغ والبن والفول السوداني والبنجر والموز والمانجو ، وتبلغ الأراضي القابلة للزراعة في السودان ٢٠٠ مليون فدان كما يمتلك السودان عشرات الملايين من الماشية والماعز والأغنام، وتم اكتشاف الذهب والبترول بوفرة بجانب الحديد والفضة والنيكل والنحاس والزنك وغاز النترون أما الصناعة فتعتمد على منتجات القطن وصناعات الزيوت والصابون والألبان والجلود وتكرير السكر.

المشاريع السودانية على النيل

خزان سنار:

الذي أنشئ عام ١٩٢٥ على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان ، خزان جبل الأولياء أنشئ عام ١٩٣٧ على النيل الأبيض بغرض تخزين ملياري متر٣ لتكملة الري الصيفي لمصر حيث يحجز ٣ مليارات م٣ يتبخر منها مليار ، وبعد إنشاء السد العالي بمصر سلمته الحكومة المصرية إلى حكومة السودان وأصبح تابع لها.

خزان الروصيرص:

أنشئ عام ١٩٦٤ لتخزين (٣ مليارات م٣) على أن يتم تعليته لاستيعاب (٧) مليارات م٣ طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ المنظمة لمياه النيل بين مصر والسودان ، وقد موّل هذا المشروع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وحكومة ألمانيا بمبلغ ١٨ مليون جنيه.

خشم القربة :

الذي أُنشئ على نهر عطبره عام ١٩٦٤ لتخزين ١.٢ مليار م٣ لري أراضي حلفا الجديدة التي هاجر إليها سكانها من حلفا القديمة مع بداية العمل في السد العالي ، بالإضافة إلى توليد طاقة كهربائية تقدر بحوالي (٧) آلاف كيلووات/ ساعة.

أثيوبيا:

يحدها من الشرق جيبوتي والصومال ومن الشمال الغربي السودان ومن الجنوب كينيا وتبلغ مساحتها حوالي ١.٢٢٣ مليون كم٢ قبل استقلال إريتريا،

عاصمتها أديس أبابا وأهم مدنها هرر ـ دمبا ـ جوندر ـ عصب، يتحدث الأثيوبيون اللغة الأمهرية إلى جانب الإنجليزية ، والعملة هي البر الأثيوبي يعمل حوالي ٨٥٪ من مجموع سكانها بالزراعة حيث تمثل ٤٣٪ من الدخل القومي ويعتبر البن ـ القمح ـ الذرة ـ الشعير والبنجر والحبوب الزيتية من أهم المحاصيل وتوجد ملايين من الماشية والأغنام تستغل في صناعة الجلود ويعتبر الملح والبلاتنيوم والحديد والبوتاس واستخراج الذهب أهم الثروات المعدنية في أثيوبيا، وكان التركيز لوقت قريب على الصناعات الحربية ونسبة المسلمين ٦٥٪ من عدد السكان والذين يبلغون ٦٦.٥ مليون نسمة.

اريتريا :

يحدها جنوباً أثيوبيا ومن الشمال والغرب السودان والجنوب الشرقي جيبوتي ويمتد الساحل الإريتري على البحر الأحمر لمسافة ١٠٨٠ كم٢ وتمتلك أكثر من ١٠٠ جزيرة أبرزها جزيرة دهلك.

وأصل كلمة إريتريا يونانية تعني البحر الأحمر، عاصمتها أسمرة ، أهم مدنها عصب، مصوع، عدى، ومساحتها حوالي ١١٩ ألف كم٢، ويرجع تاريخ استقلالها إلى ١٩٩٣ ، ويتحدث الإريتريون ثمان لهجات محلية بخلاف اللغة العربية، تتمتع باكتفاء ذاتي من المواد الغذائية وثروة حيوانية حوالي ١٠ مليون رأس، ومن المعادن الحديد والذهب والنحاس والمنجنيز واليورانيوم ، ونسبة المسلمين ٩٠٪ من السكان وعددهم ٤.٥ مليون نسمة.

كينيا:

يحدها من الشمال أثيوبيا ومن الجنوب تنزانيا ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي ومن الغرب أوغندا ، وتبلغ مساحتها حوالي ٥٨٢.٦٤٧ ألف كم٢ ، عاصمتها نيروبي ، أهم مدنها (الروريت- كالميا- ممبسا- كتنالي) ، يتحدث الكينيون الإنجليزية والسواحلية، ويرجع تاريخ استقلالها إلى ١٩٦٣، وعملتها الشلن الكيني ، وتحتل الزراعة النصيب الأكبر حيث يعمل بها (٨٠٪) من السكان ويمثل البن أهم المحاصيل والشاي وجوز الهند ، القطن، قصب السكر ، القمح، الذرة ، الشعير ، الأرز، وهناك ملايين من الماشية والخراف والماعز، ويعتبر الجبس والملح والصودا والذهب أهم ثرواتها المعدنية ، وأهم صناعاتها المنسوجات والكيماويات ومعدات النقل والدخان والبترول، ويلغ عدد سكان كينيا ٣١.٥ مليون نسمة.

رواندا:

تقع في وسط القارة الإفريقية وهي دولة حبيسة يحدها من الشمال أوغندا ومن الجنوب بوروندي ومن الشرق تنزانيا ومن الغرب الكونغو وسميت بلاد العشرة آلاف هضبة نظراً لطبيعتها الجبلية.

وتبلغ مساحتها ٢٦.٣٣٨ كم٢ وعاصمتها كيجالي وأهم مدنها موتاري - غبا - جابيرو ويرجع تاريخ إستقلالها إلى عام ١٩٦٢، ويتحدث الروانديون الفرنسية إلى جانب اللغة الوطنية (الكيرواندا) وعملتها الفرنك الرواندي ويعمل بالزراعة نحو (٩٠٪) من السكان وأهم المحاصيل البن - القطن - التبغ - الشاي - الفول السوداني ، ويعتبر القصدير وغاز الميثان أهم الثروات المعدنية لديها وتنتشر هناك الصناعات الصغيرة وأهمها الأغذية.

الكونغو:

يحدها من الغرب الجابون والمحيط الأطلنطي ومن الشرق والجنوب نهر الكونغو ومن الشمال الكاميرون وإفريقيا الوسطى وتبلغ مساحتها ٣٤٢ كم٢، عاصمتها برازفيل وأهم مدنها بوانت نوار - كاكوب - دولي، يرجع تاريخ إستقلالها إلى عام ١٩٦٠، وعملتها الفرنك الإفريقي و يتحدث السكان الفرنسية مع اللغات الوطنية (اللينجالا- الكيكونجو)، يعتمد الدخل القومي على البترول والذي يمثل عائده (٧٠٪) من الدخل إلى جانب الثروة المعدنية كالزنك والذهب والنحاس والبوكسيت والحديد والبوتاس، أمل المحاصيل فهى: البن - الكاكاو - قصب السكر - الكاسفار - نخيل الزيت، وتغطي الغابات ٦٢٪ من المساحة مما ساعد على صناعة الأخشاب وتصديرها، وتصنع الكنغو الأسمنت والكيماويات والملابس والصلب، ويبلغ عدد السكان ٥٦.٥ مليون نسمة تقريباً.

تنزانيا:

يحدها من الشمال أوغندا وكينيا، ومن الجنوب الغربي زامبيا، ومن الجنوب مالاوى وموزمبيق، ومن الغرب رواندا وبوروندي، ومن الشرق المحيط الهندي، وتبلغ مساحتها ٩٤٥.٢٠٣ ألف كم٢ وعاصمتها دار السلام وأهم مدنها (أروشا - سوانزا - تنجا) ويرجع تاريخ استقلالها إلى عام ١٩٦٣، وعملتها الشلن ولغتها السواحلية إلى جانب اللغة الإنجليزية ويعمل بالزراعة (٩٠٪) من السكان وتسهم الزراعة والثروة السمكية في ٤٠٪ من الدخل وتنزانيا غنية بالأخشاب حيث تحتل الغابات (٤٨٪) من المساحة الكلية،

ويعتبر الماس- الذهب- النحاس- القصدير- الكوبالت- النيكل- الحديد من أهم المعادن ولديها (٣) سدود لتوليد الكهرباء. ويبلغ عدد السكان ٣٦.٥ مليون نسمة تقريباً .

بوروندي:

يحدها من الشمال رواند وتنزانيا من الشرق والجنوب ، وتبلغ مساحتها ٢٧.٨٣٤ ألف كم٢ ، وعاصمتها بوجمبورا ، وأهم مدنها كاتيجا العاصمة القديمة -بوسمبورا -نجوزى -موارو) ، ويرجع استقلالها إلى ١٩٦٢ ، وعملتها الفرنك البوروندي ، ولغتها الفرنسية هي اللغة الرسمية إلى جانب الكريول والسواحلية ، وتعد الزراعة المصدر الرئيسي، وأهم محاصيلها الأرز - الذرة - القطن - السرغوم - الموز - البن - الشاي - القمح ، وتمثل الثروة الحيوانية والسمكية مركزاً هاماً في التجارة حيث الأغنام والخنزير وحرفة صيد الأسماك، وتصنع بوروندي النسيج - الصابون - البيرة - السجائر - الأحذية - البطاطين، وأهم المعادن الماس، الفراميت ، ويبلغ عدد السكان ٦ مليون نسمة.

أوغندا:

يحدها السودان شمالاً وكينيا شرقاً وتنزانيا من الجنوب والجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها٨٨٦ ألف كم٢، وعاصمتها كمبالا وأهم مدنها (عنتبي - جنجا - مبال - جلو) تاريخ استقلالها ١٩٦٢، وعملتها الشلن الأوغندي ولغتها الإنجليزية إلى جانب المحلية وأبرزها (السواحلية - لوجاندا - لونيورو) ويعمل بالزارعة (٨٣٪) من السكان يمثل البن الصدارة في اقتصادياتها ويمثل (١٠٪) إلى جانب القطن - الشاي - التبغ - قصب السكر - الفول

السوداني وتتوافر الماشية والخراف والماعز والإبل والأسماك، ويعتبر النحاس، القصدير، الأسمنت، الفوسفات أهم المعادن ولا تزال مجالات الصناعة صغيرة في أوغندا بسبب ضيق السوق السواحلي للتسويق ويعتبر خزان أوين أهم مشروعات أوغندا على النيل فقد بنى على بحيرة فيكتوريا على بُعد ميلين، وأنشئ عام ١٩٥٤، وقد اشتركت مصر في بنائه بدفع مبلغ (٤.٥) مليون جنيه لأوغندا تمثل نصيبها من تكاليف إنشاء الخزان، وهو الجزء الوحيد الذي ثم بناؤه من خطة التخزين المستمر التي تبنتها مصر ويمثل المسلمون في أوغندا (٥٠٪) والنصارى (١٤٪) والوثنيون (٣٥٪) ويبلغ عدد سكان أوغندا ٢٥.٥ مليون نسمة تقريباً.

حوض النيل:

نهر النيل- منابع النيل - روافده- دول الجوار- تقسيم المياه- الأندوجو- مجرى النيل - كل هذه كلمات تتردد في أذهاننا بين الحين والآخر دون أن نعرف عنها الكثير وربما لا ندري منها سوى الكلمة المجردة، لذلك كان من الضروري أن نوضح ماهية هذه الكلمات ودلالاتها والتي تتواري خلف حوض النيل فهو إقليم له خصائصه الأصلية والتي اكتسبها من أصالة النيل ومنه كانت نقطة انطلاقتنا ونقصد الدول العشرة المطلة على نهر النيل.

وحوض النيل يضم جميع الأراضي التي يجري فيها النهر وروافده التي تنحدر نحو واديه بحيث تنصرف مياه أمطاره إليه، كذلك التي نزوي بمائة ويمكن أن يضاف إلى حوضه جميع الأقاليم التي تضمها حدوده الطبيعية حتى لو كان بعضها خاليًا من المطر ما دام انحدارها العام يتجها نحو مجراه.

أما دول حوض النيل فهي التي يخترقها النهر وتقع في حوضه ولها مصلحة في مياهه وتستفيد منها بأي صورة من الصور وهي مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندي وبوروندي بالإضافة إلى الكنغو الديمقراطية (زائير) سابقًا.

وهناك عدة اتفاقيات دولية تحكم خبط مياه النيل بين دول حوضه حيث تقوم هذه الاتفاقيات على العرف والقوانين الدوليين.

حيث تعتبر دول حوض النيل من أكثر الدول اهتمامًا بالمياه وطريقة استغلالها على عكس دول حوض نهر الدانوب مثلا فهي تهتم بالملاحة في النهر أو دول حوض نهر الراين التي تهتم بحق المرفق والجوار.

الأندوجو:

(اندوجو) هي كلمة تعني (الإخاء) باللغة السواحلية وهو تجمع إقليمي للدول المطلة على نهر النيل وهم الدول العشرة السابقة الذكر، هذه المنظمة تهتم أساسًا بتنظيم الاستفادة من مياه النيل وتحقيق المصالح المشتركة بين دول الحوض في مياهه وكل دولة من العشرة المشتركة في حوض النيل لها أهميتها بالنسبة لمياه النهر كالآتي:

- أثيوبيا وإريتريا تمد النيل بنحو ٨٤٪ من مياهه التي تصل مصر.
- أوغندا يقع بها منبع النيل من بحيرة فيكتوريا ولها نصف بحيرتي ألبرت وإدوارد.
- كينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا في بحيرة فيكتوريا.
- الكنغو (زائير) تشترك مع أوغندا في بحيرة البرت.

- رواندي وبورندي بهما نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا.
- السودان يجري في أراضيها جزء كبير من النيل بالإضافة إلى روافده.
- من أكثر الدول اعتماد على نهر النيل تأتي في مقدمتها مصر ثم السودان ثم أوغندا على الترتيب أما بقية الدول فاعتمادها على النهر محدود.
- كينيا وتنزانيا تتجه نحو المحيط الهندي لذلك فاعتمادها على نهر النيل.
- الكونغو تتجه نحو المحيط الأطلنطي.

خصائص حوض النيل

١- يبلغ طول نهر النيل ٦٦٧٠ كم باعتبار أن بدايته من نهر كاجيرا فى محور شمالي جنوبي وفى خط مستقيم حيث أن مخرجه من بحيرة فيكتوريا ومصبه عند دمياط كل منها يقع شمال الآخر لا يفصلهما إلا خط طول واحد.

٢- يمتد من ٣ْ 5َ .جنوباً إلى ٣١ْ 36َ .شمالاً (فى 35ْ عرضية) حيث يصل ما بين قلب أفريقيا المدارى الحار والبحر المتوسط المعتدل حيث يخترق حوالي ستة أقاليم مناخية وهى:

أ- الإقليم الاستوائي ويتمثل فى الهضبة الاستوائية.

ب- الإقليم شبه الاستوائي فى حوض بحر الجبل والغزال.

ت-المناخ الموسمي فى هضبة الحبشة.

ث-المناخ المدارى السوداني فى وسط وغرب السودان.

ج-المناخ الصحراوي من شمال السودان إلى القاهرة.

ح-المناخ شبه البحر المتوسط فى الشمال.

٣- قلة مياهه فى حوضه الأدنى.

٤- يختلف عن سائر أنهار العالم من حيث تقسيم مجراه إلى الأقسام الثلاثة المعروفة بخواصها ومميزاتها وهى:

أولا: الحوض الأعلى المنبع ويكون شباب: ضيق و عميق المجري- سريع الجريان.- شديد الانحدار -تكثر به الجنادل والشلالات- جوانبه مرتفعة- غير صالح للملاحة.

ثانيا: الحوض الأوسط ويكون ناضج: ويتميز بأنه واسع المجرى- بطيء الجريان - قليل الانحدار- يخلو من الجنادل و الشلالات- جوانبه منخفضة- صالح للملاحة.

ثالثا: الحوض الأدنى (المصب) ويكون شيخوخة ويتميز بانه واسع المجرى كثرة التعاريج- بطئ التيار- قليل الانحدار- يشبه البحيرة الراكدة- تكوين السهول الفيضية وسبب خروجه عن هذه القاعدة هو:

- أن كل جزء منه يكون منفصلاً عن الآخر وأن مناطق الشلالات والجنادل ما هي إلا حلقات وصل حديثة بين الأنهار الناضجة القديمة لذلك تبدو مظاهر الشيخوخة على بعض أجزائه فى حوضه الأعلى بينما تبدو مظاهر الشباب على مواضع أخرى فى حوضه الأدنى لان نهر النيل لا تنطبق عليه قاعدة الأنهار عميقاً.

٥- يمكن تقسيم مجرى النيل وحوضه إلى الأقسام التالية من حيث التضاريس ووصف المجرى:

أولا: المنابع الاستوائية:

أ) هضبة البحيرات الاستوائية وخصائصها :

١ - الموقع : جنوب حوض النيل أما المساحة : ٣٥٥ ألف كم٢ والارتفاع : ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر والانحدار من الجنوب إلى الشمال- صخورها أركية قديمة

أهم الملامح التضاريسية فيها: تسمى بسقف أفريقيا - اتساع مساحتها - سميت بهضبة البحيرات لكثرة البحيرات بها (خمس بحيرات) وتنقسم هذه البحيرات إلى :

- بحيرات حوضيه وتشمل فكتوريا وكيوجا.
- بحيرات أخدودية وانكسارية وتشمل البرت و ادوارد و جورج.
- البحيرات الانخفاضية أو الحوضية

- **بحيرة فكتوريا:**

١ - بحيرة حوضيه أو انخفاضية.

٢- تعد أكبر بحيرات النيل القديمة وثانية بحيرات العالم مساحة بعد بحيرة سوبيريور بأمريكا الشمالية.

٣- مساحتها ٦٩ ألف كم٢أما الأنهار التي تصب فيها : نهر كاجيرا والذي يعد منبع النيل ويبلع طوله ٦٧٠ كم ويصب فيها من الغرب- نهر سيمبو من الجنوب - بعض الأنهار القصيرة من الشرق.

الأنهار التي تنبع منها : نيل فكتوريا من الشمال. نيل فكتوريا :

١ - ينبع من شمال بحيرة فكتوريا عند شلالات ريبون ويصب فى شمال شرق بحيرة ألبرت- يبلغ طوله ٤٤٠كم وانحداره ٥١٦ متر- غير صالح للملاحة عند خروجه من فكتوريا(لماذا) - لوجود الشلالات - شدة انحداره وسرعة تياره.

- نهر سميلكى:

١ - نهر أخدودي لوقوعه وسط الأخدود الغربي.

٢ - ينبع من شمال بحيرة إدوارد ويصب فى جنوب بحيرة ألبرت.

٣- يبلغ طوله ٢٥٠ كم وانحداره ٣١٠ متر.

الجبال المنفردة بهضبة البحيرات:

أ- جبال مفمبيرو :

١ - يقع شمال بحيرة كيفو مباشرة.

٢ - يفصل بين بحيرات نهر النيل شمالاً وبحيرات نهر الكنغو جنوباً.

٣- ينبع منها نهر كاجيرا.

ب-جبال رونزورى :

١ - تمتد من الجنوب إلى الشمال بانحراف نحو الشمال الشرقي.

٢ - يبلغ طولها ١٠٠ كم وعرضها ٥٠ كم.

٣- الأمطار الساقطة عليها تنساب إلى بحيرة ألبرت ونهر السمليكى.

٤ - تفصل قممها سياسياً بين أوغندة وزائير.

٥ - جبال انكسارية وليست بركانية.

ج- جبال الجون :

١ - جبال بركانية إذ تمثل بركان خامد.

٢- تعتبر من أعلى الجبال ارتفاعها ٤٣١١ متر وقطره ٥٠ كم.

٣- فى قمته فوهة بركانية متسعة يبلغ محيطها ١٦ كم.

٤- صخورها نارية بركانية وهى من أحدث براكين أفريقيا.

٥- تفصل بين مياه نيل فكتوريا ومياه بحيرة رو دلف.

٦- تنحدر معظم الأمطار الساقطة عليها إما إلى بحيرة فكتوريا او إلى بحيرة كيوجا وبحيرة رودلف.

ثانياً : مجموعة أعالى النيل:

وتتمثل فى :

١- بحر الجبل :

ا- يمتد من مخرجه من بحيرة ألبرت حتى التقائه بالسوباط .

ب- يعرف فى حوضه الأعلى باسم نيل ألبرت.

ج- يبلغ طوله ١٢٨٠كم.

وصف النهر:

متسع المجرى- بطئ التيار- قليل الانحدار- كثير المنحدرات والتعاريج وتظهر عليه كل علامات الشيخوخة فيما عدا المنطقة الممتدة ما بين نيمولى وغندكرو حيث يوجد شلال فولا (١٢ متر) ،من غابة شمبى إلى بحيرة نو يكون:-

ا- متسع المجرى بطئ الجريان قليل الانحدار يشبه البحيرة الراكدة وكأنه وصل إلى نهاية مصبه.

ب- جوانبه منخفضة قليل العمق مما يؤدى إلى فيضان المياه مكونة المستنقعات التي تنمو عليها النباتات ثم تقتلعها الرياح وترسبها فى انحناءات بحر الجبل مكونة السدود النباتية.

٢- بحيرة نو:

- تقع فى الجزء الأدنى لبحر الجبل ويصب فيها كل من بحر الجبل وبحر الغزال.
- تشبه فى طبيعتها باقي المستنقعات القليلة العمق ولكنها أكثر اتساعاً.
- يبلغ ارتفاعها ٣٨٦ مترا فوق سطح البحر.

٣- من بحيرة نو إلى السوباط:

طوله ٦٠ كم - واسع المجرى - بطئ التيار- قليل الانحدار- جوانبه مرتفعة- يخلو من الجنادل والشلالات صالح للملاحة

٤- بحر الزراف:

يجرى بين مستنقعات بحر الجبل ويمتد إلى الشرق منه ويمتد إلى الشمال من غابة شامبى- كثير الالتواء والانحناءات- جوانبه مرتفعة فيحافظ على مياهه من الفيضان إلا عند التقائه ببحر الجبل- لم يكن متصلا ببحر الجبل من قبل وقامت مصر بتوصيله عام ١٩١٠ عن طريق حفر قناتين طولها ٤كم و٦كم - يختلف عن بحر الجبل فى أن المستنقعات والأعشاب حوله قليلة إلا عند التقائه ببحر الجبل فى الشمال.

٥- بحر الغزال :

ا- مجموعة الأنهار التى تنحدر من إقليم خط تقسيم المياه بين النيل الكونغو.

ب- يتصل ببحر الجبل عند بحيرة نو من جهة الغرب.

جـ- متعدد الروافد والمنابع :

١ - بحر العرب : ينبع من هضبة دارفور ويتجه نحو الشرق.

٢ - يتكون بحر الغزال من نهرين أساسيين هما: الجـور والتـونج ويتـصلان ببعضهما شمال مشروع الرق وينبعان من خط تقسيم المياه.

أهم المرتفعات بأعالي النيل:-

أ-جبال خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو :

١ - تعتبر امتداد لهضبة البحيرات الاستوائية إذ تمتد إلى الشمال الغربي منها.

٢ - تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي.

٣- يبلغ متوسط ارتفاعها من ٦٠٠ - ٩٠٠ متر وتنحدر منها معظم روافـد بحر الغزال.

٤ - صخورها أركية صلبة.

ب- جبال دارفورد وكردفان والنوبا :

١ - تعد امتدادا طبيعيا لهضبة البحيرات الاستوائية.

٢ - أكثر جهاتها ارتفاعا فى الغرب ممثلة فى إقليم دارفور.

٣- يتراوح ارتفاعها ما بين ٦٠٠ - ٩٠٠ متر.

٤ - يعتبر جبل مرة أعلى أجزائها ويبلغ ارتفاعه ١٨٠٠ متر.

٥ - تتصرف معظم مياهها نحو بحر العرب والغزال.

٦ - تعد جبال النوبا وكردفان الحـد الغـربي لحـوض النيـل الأبـيض والحـد الشمالي لحوض بحر الغزال وأعـلى قممهـا جبـل تـالودى (١٠٧٥ م).

ثالثا : المنابع الحبشية الموسمية:

أ- السوباط :

١- يتصل بنهر النيل جنوب الملكال.

٢- متعدد الروافد والمنابع حيث يغذيه بالمياه بارو وينبع من السفوح الجنوبية لهضبة الحبشة:

ا-جيليوأوكوبو وتنبع من المرتفعات الفاصلة بين رودلف وحوض السوباط.

ب- بيبور وينبع من السفوح الشمالية لهضبة البحيرات.

٣- يعتبر كل من بارو والبيبور من أهم روافد السوباط وأهمهما بارو الذي يمد السوباط بنحو ٩٠٪ من مياه نهرالسوباط ويتصل بنهر بيبور قرب بلدة الناصر.

٤- يتميز السوباط بما يلي :-

أ- تجديد شباب نهر النيل جنوب الملكال بسبب مياهه الغزيرة وسرعة تياره.

ب- كثرة رواسبه التى لم يرسبها فى قاعه بل ينقلها إلى النيل الأبيض والتي ساعدته على تكوين ضفافه للحفاظ على مياهه من الفيضان على الجانبين.

ج- يتميز بفترة فيضان أطول من النيل الأزرق ونهر عطبرة لأنه يستمد مياهه من المنبع الدائم والموسمي.

ب- النيل الأبيض :

١- يبدأ من نقطة التقاء بحر الجبل بنهر السوباط جنوب الملكال حتى الخرطوم.

٢- يبلغ طوله ٨٤٤ كم وانحداره ١٠ متر أي ينحدر مترا واحدا لكل ٨٠ كم.

٣- يعتبر امتدادا للسوباط وليس لبحر الجبل لأن نهر السوباط يعمل على تجديد نشاطه وتكوين ضفافه العالية.

٤- يتميز النيل الأبيض بأنه :

أ- متسع المجرى.

ب- بطيء الجريان قليل الانحدار حيث يشبه البحيرة الراكدة خاصة موسم فيضان النيل الأزرق.

ج- يعترض مجراه عدد من الجزر الكثيرة التى تزداد عددا وحجما كلما اتجهنا شمالا بسبب قلة سرعة تيار النهر حيث يقل النحت ويزداد الإرساب فى الشمال ولكنها تقل فى الجنوب بسبب سرعة تيار النهر حيث يزداد النحت ويقل الإرساب.

ج-النيل الأزرق:

ينبع من جنوب شرق بحيرة تانا ويحدد اتجاهه طبيعة سطح الهضبة وما بها من انكسارات وكتل جبلية حيث ينتهي مصبه عند الخرطوم.

خصائص المجرى:

١- الجزء الأعلى يعرف باسم نهر (أباى) من منابعه حتى بلدة الروصيرص ويتميز بما يلي : سرعة التيار- شدة الانحدار - ضيق وعميق الجري- يعترضه كثير من الشلالات والمساقط ومن أشهرها شلال الاتا وانحداره ٢٥ مترا.

٢- الجزء الأدنى من الروصيرص حتى مصبه عن الخرطوم ويكون :

أ- متسع المجرى- اعتدال التيار- كثرة الرواسب والتي كونت أرض الجزيرة بالسودان - صالح للملاحة (مرحلة النضج).

من أهم روافد النيل الأزرق : الرهد - الدندر وينبعان من شمال غرب بحيرة تانا.

د- نهر عطبرة :

ينبع نهر عطبرة رافده تكازى من هضبة الحبشة خاصة بحيرة تانا ويتجه إلى الشمال الغربي حتى يصب فى النيل عند بلدة عطبرة ويعتبر عطبرة :

ا- آخر الروافد التى تصب فى نهر النيل.

ب- يعرف رافده تكازى باسم نهر ستيت فى السودان.

ج- يسمى بالرافد الأسود لكثرة رواسبه من الطين والتي تفوق رواسب النيل الأزرق وذلك بسبب شدة انحداره واندفاع مياهه.

د- عدم صلاحيته للملاحة طوال العام ويفسر ذلك بسبب جفافه لمدة خمسة أشهر من يناير إلى مايو وعند فيضانه يكون سريع الجريان شديد الانحدار.

هـ- خور القاش :

- ينبع من شمال هضبة الحبشة مخترقاً إقليم إريتريا وسهول السودان الشرقية. بالقرب من كسلا:

١- تفيض فيه المياه لمدة ٨٠ يوماً فقط من أوائل يوليو حتى آخر سبتمبر.

٢- يتميز بأن مجراه الأعلى شديد الانحدار ومتوسط العمق.

أما فى السودان قرب نهايته يكون :

١ - بطئ الجريان.

٢ - قليل العمق جداً بحيث يقترب قاعه من سطح الأرض فيرسب مكوناً السهول التى يجرى وسطها مكوناً دلتا خور القاش.

٣- يدخل ضمن حوض النيل رغم عدم اتصاله به وذلك لأنه منحدر نحو نهر النيل وقريب الاتصال من نهر عطبرة.

٤ - مياهه تنتهي بدلتا رأسها بلدة كسلا ونهايتها الإقليم المنخفض الواقع شمال كسلا وتعرف بدلتا خور القاش .

و- هضبة الحبشة:

١ - تعد أعلى هضاب أفريقيا وجبالها من أعلى جبال القارة.

٢- متوسط ارتفاعها من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ متر وقد يصل إلى ٤٠٠٠ متر خاصة الأجزاء الشمالية من الهضبة.

٣- هضبة انكسارية بركانية.

٤- تقع شرق حوض النيل.

انحدارها :

أ- شديد نحو الشرق والجنوب بسبب اتجاه الأخدود الشرقي الذي يحد الهضبة من الشرق والجنوب.

ب- تدريجي نحو الغرب والشمال الغربي مما ترتب عليه :

١ . انحدار انهار الهضبة تدريجيا نحو الشمال الغربي عموديا على اتجاه الأخدود.

٢. اتساع حوض نهر النيل فى أثيوبيا.

٣. الجبهة العريضة التى تطل بها هضبة الحبشة على السودان.

٤. وفرة الرواسب التى كونت تربة مصر والسودان الفيضية الخصبة.

٥. هضبة الحبشة هضبة مستوية فى وسطها هوات وشقوق تجرى فيها انهار كثيرة ويقل بها البحيرات.

ح- النيل النوبي:

- يمتد من الخرطوم حتى أسوان.

خصائص النيل النوبي:

١- يعتبر النيل النوبي امتدادا للنيل الأزرق أكثر من النيل الأبيض ويتميز بما يلي:-سريع الجريان - شديد الانحدار حيث يصل متوسط انحداره إلى ١ م/ ١٨٠٠ متر ويزيد فى منطقة الجنادل-كثير النحت والحفر قليل الإرساب تعترض مجراه الصخور الصلبة البلورية التى يعجز النيل عن نحتها وإزالتها فتعوق مجراه مكونة الجنادل الستة :-

١- الجندل السادس : شمال الخرطوم على بعد ٧٧ كم حيث خانق سبلوقة.

٢- الجندل الخامس : ما بين عطبرة وأبو حمد.

٣- الجندل الرابع : ما بين أبو حمد ومروى.

٤- الجندل الثالث : شمال دنقلة.

٥- الجندل الثاني : جنوب وادي حلفا على بعد ٣٠كم.

٦- الجندل الأول : جنوب أسوان ويبلغ طوله ١٢ كم.

ج- يجرى النيل النوبي خلال هذه المنطقة وهى من أشد جهات أفريقيا حرارة وجفافاً ولكن : شدة انحداره.- سرعة تياره - ضيق مجراه. أنقذ مياهه من الضياع والفقد بالبخر مما ساعد على الوصول بكميات مناسبة إلى واديه بمصر.

وتعتبر النتائج المترتبة على كثرة الجنادل فى النيل النوبي سرعة تيار النهر وشدة انحداره - عدم صلاحيته للملاحة النهرية - احتفاظ النهر بمياهه حتى اكتمل مجراه حتى المصب .

ن- وادي النيل الأدنى من أسوان حتى المصب:

يجرى النيل لمسافة طويلة بعد أسوان دون أن يعترض مجراه خانق أو جندل فيما عدا الجزر التي تكونت من الرواسب التى جاء بها النهر.

الأهمية الاقتصادية لحوض النيل

يشكل حوض النيل تنوعا جغرافيا فريدا، بدء من المرتفعات في الجنوب ويقل الإرتقاع حتي يصل إلي سهول فسيحة في أقصي الشمال. ولذلك نهر النيل هو النهر الوحيد الذي يجري من الجنوب إلي الشمال تبعا لميل الأرض.

يشكل النيل أهمية كبري في اقتصاديات دول حوض النيل، ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في كل دول حوض النيل علي مياهه من أجل ري محاصيلهم. ومن أشهر هذه المحاصيل: القطن، القمح، قصب السكر، البلح، البقوليات، والفواكه الحمضية.

وفي مجال الصيد فيعتمد الصيادون علي الأسماك النيلية المتوفرة فيه، ويعتبر السمك من الأكلات المفضلة للكثير من شعوب هذه الدول. كما يشتهر نهر

النيل بوجود العديد من الأحياء المائية أهمها تمساح النيل والذي بتواجد في أغلب مسار النيل أما في مجال السياحة، ففي السودان و مصر و فتقوم عليه أحد أنواع السياحة وهي السياحة النيلية، حيث تبحر الفلوكة حاملة السياح وزائرو البلاد في كل من بين السدين الثالث والرابع في شمال السودان و، بين جوبا وكوتشي في جنوب السودان والجيزة والمنيا و سوهاج و قنا وأسوان بمصر .

لا تخفى علي أحد أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر ليس فقط لأنه شريان حياة ومصدر شبه وحيد للما ولكن أيضاً لأنه العنصر الأساسي لنشوء الحضارة المصرية ومن ثم بقاؤها واستمرارها وازدهار علي مر العصور حتى إن (هيرودت) اعتبرها هبة للنيل وهو أبلغ وأقصر وصف للعلاقة بين الدولة المصرية والنيل.





الباب الثانى
مخاوف مائية

الاهتمام العالمي والاقليمى بقضايا المياه

اهتمام الأمم المتحدة وفروعها هـو اهـتمام واسـع ومتنـوع ، فقـد اهتمـت بقضايا المياه والتصحر والبيئه والأنهار الدوليـة ، وطلبـت مـن جمعيـة القـانون الدولي ومجمع القانون الدولى تقنـين القواعـد والمبـادئ القانونيـة التـى تحكـم الأنهار الدولية وقد تم ذلك بعد مناقشته علي مـستوى الحكومـات والمـنظمات الدولية حتى صدرت صياغة المبادئ القانونية المكونة لاتفاقية وقانون المجارى المائية الدولية في ١٩٩٧ – أما اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية فهو مـستمر مـن عام ١٩٦٨ عندما أصدرت المعاهدة الافريقية للمحافظة عـلي البيئـة والمـوارد الطبيعية التى انضمت اليها جميع الدول الافريقية وهذه الموارد الطبيعية تـشمل المياه والتربة والعشائر النباتية والحيوانية وتدعو إلي تعاون الدول والتشاور معا وانشاء لجان مشتركة لتفعيل هذا الدور لحل المشكلات الناشئة عن الاستخدام المشترك لهذه الموارد.

العالم على أعتاب شح مائي

ولذلك توقع تقرير التنمية البـشرية الـصادر عـن برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي (UNDP) لعام ١٩٩٩ أن قضية المياه سوف تكون أحد أكبر مـصادر

الصراع المستقبلي في القارة الإفريقية خلال الـ (٢٥) سنة القادمة وخلال العقد الماضي تزايد الطلب العالمي على إمدادات المياه لتزايد عدد السكان عالميًا واستمرار إزالة الغابات والتغير المناخي، والذي من شأنه أن يجعل مصدر المياه من المصادر النادرة والسلع الثمينة التي سيصعب الحصول عليها مع مرور الوقت. ويُقدر البنك الدولي أن هناك ١.١ مليار شخصًا حاليًا لا تتوافر لديهم مصادر المياه بصورة آمنة، والتي تُقدر بما يقل عن ٢٠ لترًا يوميًا من المصدر المحسن على بعد كيلو متر من المنزل.

وفي إشارة لتناقص مصادر المياه كتب ليستر برون مؤسس ومدير معهد سياسة الأرض، وهو أحد أبرز دعاة حماية البيئة الأميركية داعياً الى التعبئة لإنقاذ الحضارة عن بحيرة تشاد يشير إلى تقلص المياه بالبحيرة في الوقت الذي تزايد فيه عدد الدول التي تحيط بها (الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا) بنسبة ٩٦٪ خلال ٤٠ عامًا.

ويُلاحظ برون أن تناقص المياه ببحيرة تشاد ليس حالة فريدةً من نوعها، ويقول: إن العالم يواجه نقصًا كبيرًا في المياه فعلي سبيل المثال يواجه نهر الأردن تناقصًا تدريجيًا في المياه أيضًا، وكذلك الحال بعديد من مصادر المياه الأخرى مثل النهر الأصفر في الصين والميكونغ في جنوب شرق آسيا ونهر أموداريا في آسيا الوسطى ونهر كولورادو في الولايات المتحدة. يشهد كل من نهر الأردن تناقصًا، والبحر الميت تناقصًا في كمية المياه. فخلال الـ (٤٠) عاماً الماضية انخفض مستوى المياه بما يقرب من ٢٥ مترًا، وتشير عديد من التقديرات إلى احتمال اختفائه بصورة كاملة بحلول عام ٢٠٥٠.

ظاهرة التصحر

تعد ظاهرة التصحر من المشاكل الهامة وذات أثار سلبية على عدد كبير من دول العالم وخاصة الدول الواقعة في ظروف مناخية جافة وشبة جافة وشبة رطبة والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبة الجافة وشبة الرطبة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والنشاطات البشرية فقد بدأ التوازن البيئي الطبيعي يعاني الاختلال من خلال سوء الاستثمار للموارد الطبيعية ، وإلى حد أقل بكثير بسبب التغيرات الطبيعية التي طرأت على الظروف المناخية وفي فترة ما بعد الثمانيات بدأت ظاهرة التصحر بالتفاقم وتعاظمت آثاره السلبية على كافة الأصعدة البيئية الاجتماعية والاقتصادية ويعود بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة لعدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء حيث توجد هنالك أسباب تعزى إلى نشأة هذه الظاهرة.

أسباب ناتجة عن الظروف الطبيعي :-

ويقصد بالأسباب الطبيعية التغيرات المناخية التي حدثت خلال فترات زمنية مختلفة خلال العصور الجيولوجية القديمة.

أما التغيرات المناخية الحديثة فيقصد بها تلك التي حدثت في الماضي القريب من حوالي عشرة آلاف سنة وتوجد صفات لهذه التغيرات المناخية منها:

- تكرر فترات الجفاف
- التباين الكبير في كمية الهطول السنوي وتوزيعه
- سيادة الرياح القارية على الرياح البحرية
- الفرق بين المدى الحراري اليومي

أسباب ناتجة عن النشاط الإنساني :-

يمكن أن تعود هذه الزيادة في السكان إلى ظهور أنشطة إنسانية كثيرة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الغذائية المتوفرة وتؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي منها الامتداد العمراني على حساب المناطق الزراعية وزيادة مطردة في أعداد المواشي بالإضافة إلى زيادة المنشآت الصناعية الضخمة والقيام بتجارب نووية وكيميائية مضرة بالبيئة الطبيعية.

ويساعد كذلك على تدهور الموارد الطبيعية وتدهور الغطاء النباتي تدهور الأراضي وبالتالى إلى خسارة التربة الزراعية، وكنتيجة لهذه العوامل يمكن أن نعزو مجموعات التدهور أو التصحر إلى عدد من العمليات سنذكر هنا باختصار:-

- التدهور بفعل التعرية الريحية
- التدهور بفعل التعرية المائية
- التدهور الفيزيائي
- التدهور الكيمائي
- التدهور الحيوي

ماذا تعني ظاهرة التصحر؟

وفقاً لأحدث تعريف أُقر في عام ١٩٩٤ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فإن هذه الظاهرة تعني تراجع خصوبة التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة وهذا ينتج عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية ولكن هذا التعريف لا يعني

غلق باب النقاش أمام تطوير هذا المفهوم، لأن دراسة التصحر تعتبر جديدة نسبياً حيث ظهر أول نص علمي يحمل هذه التسمية قبل حوالي ٥٠ سنة. وكانت أول خريطة للتصحر قد خُطت من قبل الهيئات التابعة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ حيث تزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر التصحر التابع للأمم المتحدة في نيروبي في كينيا والتصحر في حقيقة الأمر هو عملية هدم أو تدمير للطاقة الحيوية للأرض، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه الظروف الصحراوية، كما أنه يشكل مظهرًا من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية مما يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض ومن ثم التأثير سلبياً على إعالة الوجود البشري وهذا يعتبر تهديداً حيوياً للعالم العربى حيث أنه عند إلقاء نظرة على تطور وانتشار ظاهرة التصحر هو أن الكثير من هذه الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر تقع في أرجاء عالمنا العربي إذ تشير بعض الأرقام إلى أن حوالي ١٨ ٪ من الأراضي الزراعية أوالصالحة للزراعة أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر ففي السودان، على سبيل المثال لا الحصر، يتقدم خط جبهة التصحر بمعدل ٩٠ إلى ١٠٠ كم في السنة، وتتملح ١٪ من الأراضي المروية في العراق سنويا، أي تصبح في نطاق الأراضي المتصحرة. وفي سوريا تقارب نسبة الأراضي المملحة ٥٠٪ من الأراضي الزراعية.

حصة الفرد تتراجع إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥

فى الوقت الذى تخوض مصر فيه حروبًا دبلوماسية للإبقاء على حصتها من مياه النيل، توقع محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى المصرى، انخفاض نصيب الفرد سنويا من المياه إلى نحو ٥٨٢ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥ طبقاً للمؤشرات الطبيعية .

وتسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل فى زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائى الذى يقدر بألف متر مكعب سنويا، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٧ نحو ٧٤٠ مترًا مكعبًا، بعدما كان عام ١٩٥٩ يقدر بنحو ١٨٩٣ وتناقص تدريجيا إلى ٩٣٦ متراً مكعباً عام ٩٦.

وأوضح الوزير أن زيادة المساحة الزراعية تسببت فى نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من ٥،٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين فدان عام ٩٧، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح ٣،٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ والذى يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

وشرح وزير الرى الموقف المائى الحالى قائلاً إن زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو ٢،٢ مليار متر مكعب سنويا، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤،٢ عام ٢٠١٧. لافتا إلى أن الجريان السطحى لمياه النيل هو المصدر المائى الوحيد لدولتى المصب مصر والسودان، إضافة إلى ١،٣ مليار متر مكعب من الأمطار و١،٤ مليار من المياه الجوفية سنويا، و٥،٤ مليار ناتج عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ليصل إجمالى ما تحصل عليه مصر من المياه إلى ٦٣،٦ مليار متر مكعب.

استنزاف المياه الجوفية

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية ، وتشير عديد من التقديرات إلى تناقص المخزون

المائي في كثير من تلك الدول ، والأقاليم مثل بعض أجزاء الصين والهند وغرب آسيا ، ودول الاتحاد السوفيتي السابق ، والولايات الغربية الأمريكية ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تاميل نادو التي يزيد عدد سكانها عن ٦٢ مليون نسمة تنتشر الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات متراً من المياه سنويًّا من مياهها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه لاجئي المياه الذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارها وتتناقص كمية المياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية وهذا لا يُثير الاستغراب والدهشة عند قراءة ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ والذي يتوقع حدوث حروب من أجل المياه (حروب المياه) ولاسيما بين الدول التي تشترك في الأنهار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وفي هذا الصدد يتوقع ليستر برون أن تكون هناك حروب بين دول حوض نهر النيل (مصر، السودان وأثيوبيا) بسبب المياه، أكثر من أي منطقة أخرى.

ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل

قد تتعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة التغير المناخي الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء والمزارعون المصريون وقد بدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهرة حتى البحر المتوسط ويحدها

من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر ٢٠ سنتيمترا وإذا ما ارتفع مترًا إضافيًا فسيؤدي ذلك إلى غرق ٢٠٪ من أراضي الدلتا ٠

تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠

والقاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الأرض ومن المحتمل أن يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل إذ يتوقع أن يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام ٢٠٥٠.

لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدماً في خطة تتكلف ٧٠ مليار دولار لاستصلاح ٣ر٤ مليون فدان تقريبا من الأراضي الزراعية على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومن الحوافز المقدمة توفير أراض بسعر رخيص لخريجي الجامعات.

وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكن والزراعة ينبغي أن تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظرا لندرة هطول الأمطار على مصر.

نصيب مصر من مياه النيل

يعتبر نصيب مصر من مياه النيل ثابت من نصف قرن، فمنذ ١٩٥٩ م حين كان عدد السكان نحو ٢٠ مليون نسمة ولا تزال حصة هبة النيل ٥٥.٥ مليار متر مكعب، بينما قفز عددهم حالياً إلى نحو ٧٩ مليون نسمة أي تضاعف ٤ مرات وبالتالي تناقص نصيب الفرد من المياه إلى حوالي الربع وهبط تحت خط الفقر المائي المقدر بألف م٣ سنويا هذا في وقت تسعى فيه الحكومة إلى نقل مياه النيل إلى عمق الصحراء من أجل استصلاح الأراضي لزراعتها

وتحقيق الأمن الغذائي، هذه الحقيقة الصادمة تجسد خطورة المساس بالحصة المائية التي اعتبرتها مصر خطاً أحمر خلال الاجتماع الأخير لمجلس وزراء دول حوض النيل في كينشاسا في ٢٣ مايو ٢٠٠٩ م، خاصة أنها تعتمد على مياه النيل بنسبة ٩٥ ٪ من مواردها المائية، بينما لا تعتمد أثيوبيا على النيل إلا بنسبة ١ ٪ وكينيا ٢ ٪ وتنزانيا ٣ ٪ والسودان ١٥ ٪، فضلا عن كونها ثالث دولة بأفريقيا ودول الحوض من حيث الكثافة السكانية بعد نيجيريا وأثيوبيا، لذا فهي الأكثر احتياجاً لأكبر حصة من مياه النهر وفقا للاتفاقيات الدولية ورفضت مصر التوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل إلا بشروط، على رأسها أن يتضمن البند (١٤) من الاتفاقية الخاص بالأمن المائي نصاً صريحاً يقضى بتأمين حصتها من مياه النيل، وأن يتضمن البند (٨) الخاص بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة، مع إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس بالملاحق الخاصة بها إلى جانب تعديل البند (٣٤ أ وب) بحيث تصدر جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، أو أن تشمل الأغلبية دولتي المصب (مصر والسودان) كما طرحت مصر تشكيل لجنة وزارية رباعية - من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول حوض النيل الإستوائي - مع وجود خبير أو اثنين من المنظمات الدولية لإيجاد صيغة توافقية خلال ٦ شهور.





الباب الثالث

أطماع وخلافات وصراعات

كثيراً ما حدثت خلافات بين دول حوض النيل حول نصيب كل منها من الماء وكانت فى كل مرة يتم حل الخلاف خاصة وأن مصر كانت حريصة على علاقاتها بدول الحوض إلا أنه فى الفترة الأخيرة بدأ الصراع خاصة بعد تدخل دول أخرى لا يعنيها إلا اقتناص فرصة الحصول على حصة من المياه بأى شكل كان.

جدل بسبب مياه النيل

تساءل اندرز ياجرسكوج مدير معهد ستوكهولم الدولي للمياه في السويد عن الحكمة من استغلال موارد مائية قيمة في الزراعة في مناطق صحراوية غير ملائمة للزراعة حيث أول الخطط للنهوض بالزراعة فى الدول النامية خاصة فى حوض النيل عن طريق زراعة الصحراء حيث تتبخر المياه سريعا بسبب حرارة الشمس الشديدة.وقال الصحراء ليست أفضل مكان لزراعة الغذاء فمن منظور سياسي ربما يكون هناك مغزى من أجل توفير فرص عمل لعدد أكبر من الناس رغم أنه غير منطقي من منظور المياه.

كما أن نطاق عمليات الاستصلاح قد يؤجج التوترات الاقليمية بشأن ترتيبات اقتسام مياه النيل إذ أن مصر مثلاً تحتاج من أجل تخضير الصحراء لأكثر من حصتها التي حددتها معاهدات دولية.

ويهدف مشروع توشكي لاستصلاح أراض صحراوية في جنوب مصر لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بنحو ٤٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٧ ويحتاج حوالي خمسة مليارات متر مكعب من المياه سنويا.

ويقلق ذلك جيران مصر من الجنوب وهم غير راضين بالفعل عن ترتيبات اقتسام مياه نهر النيل وينص الاتفاق المبرم بين مصر والسودان في ١٩٥٩ على أن تحصل مصر على ٥٥٫٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً وهو يزيد عن نصف إجمالي حجم تدفقات المياه في النيل.

ولم تخصص رسميًا حصة من مياه النيل لأثيوبيا حيث منبع النيل الأزرق ولكن هذا البلد الذي يعاني من المجاعات المتكررة يعتمد بشكل مكثف على المياه لتنمية الزراعة وقالت ساندرا بوستل مديرة مشروع سياسة المياه العالمية ومقره الولايات المتحدة سيزيد مشروع توشكي من تعقيد تخصيص مياه نهر النيل لأثيوبيا وغيرها من دول حوض نهر النيل بقدر أكبر من المساواة وتابعت ربما تهيىء مصر الساحة لخطة قد تضر بها في نهاية المطاف إرضاءًا للمواطنين بدل الدول المجاورة لكن خبراء آخرين يلمحون إلى أنه ربما يكون لزامًا على مصر أن تسترضي مواطنيها بدلّا من الالتفات لمخاوف جيرانها فيما يتعلق بسياسة المياه ويضغط التكدس السكاني على البنية التحتية في المدن وتخشى الحكومة أن تستغل جماعات معارضة مثل جماعة الأخوان المسلمين التي تشغل خمس مقاعد البرلمان حالة عدم الرضى.

ويقول مصطفى صالح أستاذ علم البيئة بجامعة الأزهر في القاهرة تشعر الحكومة أنها بحاجة لتخفيف الازدحام بالمناطق المكتظة بالسكان مما يضغط

كثيرًا على الموارد مثل الأراضي الخصبة وتحاول توزيع السكان على مناطق أُخرى في البلاد.

الصراع على مياه الشرق الأوسط

تشير معظم الدراسات المتخصصة في مجال المياه الى أن نسبة ما تحصل عليه إسرائيل من المياه، ومن خارج حدود الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ تبلغ ٦٨٪ من اجمالي إستهلاكها للمياه، بينما تحصل الدول العربية من خارج حدودها على ٦٠٪ من إجمالي المياه المستهلكة فيها، وهذا يعني مدى حساسية وأهمية عنصر المياه لكلا الطرفين، فأي طرف يمكن أن يستعمل عنصر المياه كورقة ضغط ومساومة بالنسبة للطرف الآخر.

ومما زاد الأمور سوءاً هو دخول عناصر خارجية في موضوع الصراع على المياه بين إسرائيل والدول العربية، مثل تركيا والتي تريد وبإيعاز من اسرائيل أن تجعل من المياه سلعة تباع وتشترى مثل النفط، والولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد أن تجعل من المياه عنصراً هاماً لاستمرار هيمنتها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وضمن مفهومها الخاص بالعولمة الاقتصادية، فكل الأطراف المختلفة تتسابق مع الزمن لتحقيق أهدافها وجعلها أمراً واقعاً بالنسبة للآخرين.

وإدراكا منا لأهمية موضوع المياه في الصراع في منطقة الشرق الأوسط، نرى من الأهمية استقراء بسيط وموجز لوجهات نظر ومواقف الأطراف المختلفة والمعنية بموضوع المياه وهذا ما تطلب منا التطرق لموقف القانون الدولي تجاه المياه، وموقع ملفات المياه في عمليات التسويات السلمية، وتحديداً

بين الفلسطينيين وإسرائيل والهدف من كل ذلك هو بلورة رؤية شاملة حول مواقف وأهداف الأطراف المختلفة، ومن ثم التوصل للمقترحات والتوصيات العامة التي يمكن الاستفادة منها ومن هنا نطرح سؤالا بسيطا لكل طرف مواقفه وأهدافه تجاه قضايا المياه، إسرائيل، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، فأي طرف سيتمكن من النجاح والثبات على مواقفه والوصول إلى أهدافه؟[١].

مشروع السد العالى وبداية النهاية

كان مشروع السد العالى بالنسبة لمصر أهم وأكبر مشاريعها الضرورية واعتبرته ثورة ٢٣ يوليو فى مقدمة مهامها لتحقيق التنمية الزراعية لتحقيق الرخاء بعد توفير مياه الفيضان التى تلقى دون استعمال فى البحر الأبيض، وبذلك يمكن زيادة الرقعة الزراعية المحدودة بالإضافة إلى تفادى الجفاف وتوليد الطاقة الكهربائية لاستخدامها فى التصنيع وتطوير البلد من وطن زراعى إلى بلد صناعي وقامت الثورة فى السنين الأولى بتكليف الخبراء الألمان بإعداد الدراسات عن المشروع وظهرت من الدراسة مشكلة التمويل لضخامتها ولكن تصميم مصر على بناء السد العالى لما ينتج عنه من فوائد اقتصادية لم يثنها عن محاولة التوصل إلى اتفاق وذلك حفظاً لمصالح الشعب المستقبلة ، فقد كان ذلك أول مشروع بعيد المدى فى مصر.

ولقد اتجهت مصر إلى الولايات المتحدة وانجلترا والبنك الدولى وأقر المشروع خبراء البنك الدولى فى سنة ١٩٥٥ ، فتقدمت كل من إنجلترا وأمريكا

---

(١)من مقال غازي ابوكشك - المؤسسة الفلسطينية للاعلام.

فى خريف ١٩٥٥ بعروض جزئية للمشاركة فى تمويل قروض مشروع بناء السد العالى تبلغ فى جملتها ١٣٠ مليون دولار وأشترطتا لهذه المعونة موافقة البنك الدولى على تقديم قرضه لمصر البالغ ٢٠٠ مليون دولار وسافر الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية فى نوفمبر ١٩٥٥ إلى واشنطن ليبدأ المفاوضات مع رئيس البنك الدولى يوجين بلاك ومع ممثلى الحكومة الأمريكية والبريطانية من أجل المساهمة فى تمويل المشروع وواصلت مصر مفاوضاتها مع البنك الدولى مما أدى فى النهاية إلى أن يعلن البنك الدولى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ أنه سيقوم بتمويل مشروع بناء السد العلى مشتركا مع إنجلترا وأمريكا، وأن البنك سيقوم بدفع نصف العملات الصعبة بينما تقوم حكومتا لندن وواشنطن بدفع النصف الآخر وكانت عملية تمويل قروض مشروع بناء السد العالى كلها مشروطة منذ البداية ، فقد صاحب إعلان البنك الدولى مذكرة الغرب - بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبها شروط مجحفة تتناول سيادة مصر كأساس لتنفيذ المشروع ومن الشروط:

- أن تتعهد مصر بعدم إبرام أى اتفاقات مالية أو الحصول على أى قروض دون موافقة البنك الدولى.
- أحقية البنك الدولى فى مراجعة ميزانية مصر -مراجعة ميزانية مصر حتى لا يحدث تضخم.
- أن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالى فقط وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.
- استبعاد الكتلة الشرقية كلية من المشروع وان تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة.

وكان الهدف من كل هذه المحاورات فى الحقيقة، هو إبعاد الروس عن المنطقة، وخاصة بعدما لوحظ أن عبد الناصر يحاول الحصول على السلاح الذى يحتاجه من الروس أو الكتلة الشرقية لكى يتمكن جيش مصر وقواتها المسلحة من الدفاع عن مصر وتطوير القوات المسلحة المصرية، وفى نفس الوقت الحصول على التمويل اللازم لبناء السد العالى من الغرب وأمريكا رفضت مصر شروط التمويل لمساسها بسيادتها كان من الطبيعى أن ترفض مصر هذه الشروط لأنها تؤدى إلى سيطرة الغرب على إقتصاد مصر، ثم تنتهى إلى الإطاحة باستقلالها كما حدث لمصر فى عهد الخديو إسماعيل نتيجة لحفر وبناء قناة السويس، وهذا يعنى أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى وهو وضع ترفضه الثورة ورغم ذلك الرفض لم تتخلى مصر عن هدفها فى ضرورة بناء السدالعالى.

وأدى رفض مصر إلى وصول يوجين بلاك مدير البنك الدولى إلى القاهرة يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦، وأجرى محادثات مع المسؤلين الملح يوجين بلاك من طرف خفى خلال المحادثات بإحتمال سحب أمريكا عرضها إذا لم تسارع مصر قبل أول يوليو بالموافقة على الشروط الموضوعة ولكن وأمكن بعد ذلك التمكن من التوصل الى اتفاق مبدئى مع البنك الدولى يوم ١٢ يوليو.

ثم تقدمت مصر بمقترحاتها الى واشنطن وكان مفهوما انها مقبولة ولا ينقصها إلا التوقيع ويعتبر تعمد جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة، بأن يستدعى السفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين الى مكتبه وأبلغه بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى قرار بأن إقتصاد مصر

لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالى ، ومن ثم قررت حكومة واشنطن سحب عرضها بتقديم المعونة المالية وسلمه كتاباً تعلن فيه الحكومة الأمريكية سحب عرضها وقدره ٥٦ مليون دولار للمشاركة فى تمويل قروض مشروع بناء السد وفى نفس الوقت وزع دالاس على الصحافة نص خطاب الرفض قبل أن يصل رسميا الى الحكومة المصرية ولم يختلف الوضع فى لندن ، إذ أن بريطانيا قد قررت بدورها أن تسحب العرض الذى كانت تقدمهُ لمصر.

ولم ينقضى اليوم قبل أن يعلن يوجين بلاك مدير البنك الدولى بأن البنك الدولى لا يستطيع أن يقرض مصر مبلغ المائتى مليون دولار لتمويل مشروع بناء السد العالى كما وعد مصر قبل اسبوع ، وذلك بسبب القرارين الأنجلو-أمريكى بهذا أيقنت مصر أن البنك الدولى يخضع للدول الغربية وظهر لمصر أن سحب أمريكا لعرضها هو بداية مؤامرة سياسية محكمة الأطراف.

ورداً على قرار سحب أمريكا لعرضها فى المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى والذى لم يكن مثار مفجأة كبيرة للدوائر السياسية ، بقدر ما أثارته الطريقة والملابسات التى تم بها هذا القرار والأسلوب الذى اتبعته لإبلاغه لمصر فقد كانت هذه صفعة لوجه مصر لم يقبلها جمال عبدالناصر، وأدلى عبدالناصر أكثر من مرة، بأن الكيفية والطريقة المهينة لكرامة مصر التى أخبرت بها عن سحب التمويل وليس سحب العرض فى حد ذاته قد عجلت بخطوة التأميم، فقد كان تأميم شركة قناة السويس يلح على تفكير جمال عبد الناصر منذ بدأ تفكيره فى الثورة وكان التأميم من عبدالناصر رداً على محاولات تقييد يديه فى اختيار الصالح لمصر وشعبها ويرجع لمصر حقوقها المنهوبة على

طول السنين لحوالى قرن كامل ولقد صدر تقرير عن الهيئة الدولية للسدود والشركات الكبري وقيم السد العالي في الصدارة في كافة المشروعات وقال انه تجاوز ما عداه في المشروعات الهندسية المعمارية واختارته الهيئة الدولية كأعظم مشروع هندسي شيد في القرن العشرين عابراً كافة المشروعات العملاقة الأخرى مثل مطار شك لاب كوك في هونج كونج ونفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا.

كما أكد التقرير الدولي أن السد العالي تفوق علي ١٢٢ مشروعاً عملاقاً في العالم لما حققه من فوائد عادت علي الجنس البشري حيث وفر لمصر رصيدها الاستراتيجي في المياه بعد أن كانت مياه النيل فى شهور الفيضانات تذهب سدي في البحر الأبيض عدا خمسة مليارات متر مكعب يتم احتجازها.

كما ترتب علي بناء السد العالي ارتفاع منسوب المياه، وذلك بعد إنشاء بحيرة ناصر لحفظ مياه السد، وهكذا تعرضت النوبة والآثار الموجودة فيها للغرق. لهذا، في ١٩٥٩ أطلقت مصر نداءاً دولياً لإنقاذ آثار النوبة ومن ضمنها معبد أبو سمبل إلي منطقة آخري أكثر أماناً، وبدأت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة تحت إشراف اليونسكو.

استغرقت عملية فك وإعادة تركيب معبد أبو سمبل قرابة ٤ سنوات (١٩٦٤-١٩٦٨)، وتكلفت ما يقرب من ٣٦ مليون دولار أمريكي، وتم إعادة التوطين في منطقة تعلو ٦٥ مترًا عن المنسوب الأصلي الذي كان عليه المعبد، وبمسافة ٢٠٠ متر بعيداً عن شاطئ النيل.

بداية الأزمة

نشبت الأزمة بحوض النيل لثبات حصص المياه، وتزايد سكان دول الحوض، واتساع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، التي تتطلع إليها دول المنبع، وتتطلب بناء سدود على البحيرات، وبعض روافد النهر، إضافة إلى تدخل جهات أجنبية ربما يدفع المنطقة تدريجيا باتجاه كارثة مائية، حيث اعترضت بعض دول النيل منذ استقلالها علي الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة، بل هددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير ٢٠٠٩ م بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من ٣٨٧.٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ م إلى نحو ٦٥٤.٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م. ومن ثم نبه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثاً إلى أن قضية المياه قد تفجر صراعاً في القارة الإفريقية خلال الـ٢٥ عاماً المقبلة.

وتعود جذور الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ استقلال دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م، حين أصدر الرئيس التنزاني وقتها إعلاناً باسم مبدأ نيريري يتضمن عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمت قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م.

وقد أيدت هذا المبدأ أوغندا وكينيا، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبروندي اتفاقية نهر كاجيرا – أحد روافد بحيرة فيكتوريا – عام ١٩٧٧ م، التي تتضمن

عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩م، كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ م، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا - أحد روافد النيل الأزرق - بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع قد يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٥ مليارات م٣/ سنة.

ولاحتواء الخلافات، أوصى الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل بأديس أبابا في سبتمبر ٢٠٠٣ م بآلية جديدة لحل النزاعات ودياً ، بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة في تمويل مشروعات لصالح دول الحوض، وتشمل هذه الآلية بناء خزانات، ومشروعات الربط الكهربائي ولكن تجددت المناوشات حين طالب البرلمان الكيني الحكومة بإعادة التفاوض على معاهدة ١٩٢٩م، وذلك بعد انسحاب مارثا كاروا وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة بأثيوبيا في ديسمبر ٢٠٠٣م.

وعاد التوتر بين مصر وتنزانيا عقب تصريحات لوزير الثروة المائية التنزاني في ٢٠٠٤ م، قال فيها إن بلاده ترغب في التزود من مياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد ١٧٠ كيلو مترًا لتصل إلي القرى في تنزانيا دون إخطار أحد باعتباره حقا لبلاده.

لذلك، يري متخصصون أن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لن تمكنها من إقامة مشروعات على ضفاف النهر تحجز المياه، خاصة أنه لا توجد مساحات منبسطة تشكل أحواضا طبيعية للمياه المحتجزة، مما يهددها بالغرق إذا أنشأت هذه السدود.

بينما يحذر خبراء استراتيجيون من خطورة التدخلات الخارجية بحوض النيل، وخاصة من إسرائيل التي تسعى لإقرار مبدأ بيع المياه وترجع مطامعها

في مياه النيل إلى ١٩٣٠م، عندما تقدم زعيم الحركة الصهيونية هيرتزل إلى الحكومة البريطانية بمشروع تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب في إسرائيل وفي عام ١٩٧٤ م، صمم المهندس الإسرائيلي إليشع كيلي مشروعا لجلب المياه لإسرائيل، من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها وسحبها من أسفل قناة السويس. وقد تكرر طلب المشروع، خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، الأمر الذي رفضته مصر تطبيقا للاتفاقيات السابقة مع دول حوض النيل والتي تنص على عدم جواز إمداد أي دولة خارج حوض النيل بالمياه.

أسباب الخلافات الحالية بين دول حوض النيل:

تواجه دول المصب فى حوض نهر النيل (مصر والسودان) العربيتان الأفريقيتان فى هذه الفترة واحدة من أكبر المشاكل التى تهدد الأمن المائى لكل منهما ،وذلك بتفجر الأزمة التى أثارتها دول المنبع فى حوض نهر النيل بشأن إعادة النظر فى إتفاقية تقسيم مياه النيل التى تم التوصل إاليها بين هذه البلدان فى السابق(إتفاقية عام ١٩٢٩ و إتفاقية العام ١٩٥٩)والتى تحصل مصر بموجبها على ٥٥.٥ متر مكعب من مياه نهر النيل سنويا أى ما يعادل ٧٨٪ من حصة مياه النهر،أما السودان بموجب هذه الإتفاقية فإنه يحصل على ١٨.٥ متر مكعب سنويا اى ما يعادل ١٣٪ من حصة مياه النهر، حيث شهد إجتماع الإسكندرية الأخير لدول حوض نهر النيل فى شهر يوليو ٢٠٠٩ خلافا حادا بين دول المنبع ودول المصب حول توزيع حصص مياه نهر النيل وحق دول المنبع فى إقامة مشروعات على نهر النيل والتى من شأنها أن تؤثر على حصص

كل من مصر والسودان من المياه،الشيء الذى أدى تفجر أزمة بين دول المنبع ودول المصب مصر والسودان، الشيء الذى أرجأ التفاوض حول تعديل إتفاقية تقسيم مياه نهر النيل.

برز الخلاف بين دول المنبع والمصب فى إجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر النيل المنعقد فى الإسكندرية فى يوليو ٢٠٠٩ حيث تركز الخلاف بين دول المنبع والمصب حول الأتى:

١ - تطالب دول المنبع (أثيوبيا ،أوغندا،كينيا،تنزانيا،الكنغو الديمقراطية، رواندا وبورندى) بفرض إتفاقية إطارية جديدة على مصر والسودان بحجة أن هذه الإتفاقيات القديمة عقدت فى فترة الإستعمار وأنها فى الوقت الراهن تحتاج الى تنفيذ مشاريع تنموية تقتضى إقامة مشروعات على نهر النيل.

٢ - تطالب مصر والسودان بأن يبقى الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالى بين دول المنبع والمصب وتتمسكان بالآتى:

أ- الموافقة المسبقة على قيام أى مشروعات على حوض النيل.

ب- الحقوق التاريخية لدول المصب فى مياه نهر النيل.

جـ- الإجماع على القرارات المتخذة حول مياه نهر النيل.

نتيجة للإختلاف فى وجهات النظر بين دول المنبع ودول المصب والمتركزة فى النقاط الخلافية أعلاه نشبت أزمة بين دول المنبع والمصب أدت الى تأجيل تعديل الإتفاقية الإطارية لمبادرة دول حوض نهر النيل لمدة ستة أشهر لإفساح المجال لوزراء الموارد المائية لدول المنبع لمزيد من التشاور بينهم وبين دولهم.

الصراع على المياه في حوض نهر النيل

يُعد حوض نهر النيل مستودع مائي يُغطي ١.٣ مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ (١٠) دول، هي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي وأريتريا وثلاثة دول فقط وهي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل ٨٥٪ من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض.

ويُتوقع أن يزيد الطلب على المياه في تلك المنطقة خلال الـ ٤٠ سنة القادمة ونظرًا لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر حاليًا٧٩ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ١٢١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وسيصل عدد سكان السودان بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٧٣ مليون نسمة، وفي أثيوبيا يتوقع أن يزيد عدد السكان من ٨٣ مليون نسمة حاليًا إلى ١٨٣ مليون بحلول عام ٢٠٥٠ وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة ، إذ يقول ديفيد شين السفير الأسبق ببوركينا فاسو وأثيوبيا وأستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن في حوار مع فريق النسخة الفارسية من (تقرير واشنطن) أن مشاريع الري تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر.

وتعد إزالة الغابات وتآكل التربة أحد مصادر التهديد الأخرى ووفقاً لما جاء فى مونغاباي أحد المواقع الإلكترونية المؤثرة والمهتمة بالمناخ والبيئة، فقدت أثيوبيا ١٤٪ من غاباتها مابين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥ والتي تُؤثر على

تساقط الأمطار، وتفاقم تآكل التربة، وهذا من شأنه أن يزيد الترسيب والحد من بقاء البنية الأساسية لتخزين المياه.

أهم الصراعات بين دول الحوض

- الخلافات المصرية السودانية
- الخلافات مع دول أعالي النيل .

أولا: الخلافات المصرية السودانية:

في عام ١٩٢٩م توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق أخذ شكل مذكرات تبادلية بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني، وتُعد بريطانيا في هذه الاتفاقية نائبة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، ولقد نصت الاتفاقية بوضوح على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة هيدروكهربائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر، كما ينص أيضاً على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب .

ومن الواضح أن الاتفاقية كانت اتفاقية سياسية قصد بها استخدام مياه النيل من جانب بريطانيا للانتقام من السودان بسبب مقتل لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام .

لذلك كان من الطبيعي أن تُواجَه هذه الاتفاقية بانتقادات عديدة من الجانب السوداني، تصاعدت حدتها بعد نيله استقلاله عام ١٩٥٥م، فقد اعتبرها السودان جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وفي غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد لا بين طرفين، فضلاً عن أنها تعطي

مصر حق النقض الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبذلك امتنع السودان عن الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر مما أدى بالفعل إلى تأخير بنائه بعض الوقت .

وفي عام ١٩٥٨م زادت الأزمة بين البلدين حيث أعلنت السودان من جانب واحد عن نيتها في بناء سد الروصيرص لأعمال التوسع في مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع ومع مجيء الفريق عبود بانقلابه في السودان تحسنت العلاقات بين البلدين، وأدى هذا إلى التوصل إلى اتفاق عام ١٩٥٩م، ألغى حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تقام على النيل، وتم الاتفاق على بناء خزان الروصيرص في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتم الاتفاق على توزيع حصص المياه: ٤٨ مليار م٣، لمصر، و٤ مليار م٣، للسودان. فضلاً عن ريع السد العالي بمعدل ١٤،٥ مليار م٣، للسودان، و ٧،٥ مليار م٣، لمصر .

الخلافات مع دول أعالي النيل:

منذ فترة طويلة وهناك تفكير لدي دول منابع النيل وبخاصة أثيوبيا فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقاً لاحتياجاتها التنموية باعتبار ان مياه النهر تنبع من أراضيها رغم أنها لا تحتاج اليها لهطول الامطار بكميات غزيرة تكفي للزراعة ، وترى أن على دول المصب مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدام دول المنابع .

من هذا المنطلق فقد تقدمت أثيوبيا رسمياً بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام ١٩٨١م حيث أعلنت رغبتها في استصلاح ٢٢٧

ألف فدان في حوض النيل الأزرق وأكدت أنه نظراً لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة.

وقد قامت بالفعل مع بداية عام ١٩٨٤م بتنفيذ مشروع سد فيشا، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٠،٥ مليار م٣، كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى وتلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار م٣ سنويا.

وتتلخص حجج دول أعالي النيل وعلى رأسها أثيوبيا في إقامة هذه المشروعات في الآتي:

١ - تترسخ عند حكام الحبشة منذ القدم فكرة مؤداها القدرة على تحويل مياه النيل عن مصر رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة هذه الرؤية الأثيوبية فضلاً عن اختلاف وجهات النظر في كل من أثيوبيا ومصر والسودان، دفعت العلاقات في فترة أواخر السبعينات إلى التوتر فقد أعلن السادات في ١٦/ ١٢/ ١٩٧٩م في حديثه لمجلة أكتوبر عن نيته في توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس إسرائيل مما أثار أثيوبيا فتقدمت بمذكرة الى منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٨٠م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين استراتيجيته وفي مؤتمر مركز الدراسات الإفريقية والشرقية في جامعة لندن عن مياه النيل ٢ - ٣ مايو ١٩٩٠م أوضح خبير

المياه الأثيوبي د. زيودي أباتي مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في المؤتمر: أن مصر والسودان قد اقتسمتا مياه النيل دون التشاور مع دول أعالي النيل أو مجرد إخطارها، وبالرغم من تعرض أثيوبيا لموجات من الجفاف فهي لا تستغل سوى ٦، ٠ مليار م٣، من مياه النيل بينما بقية دول أعالي النيل لا تستخدم سوى ٥، ٠ مليار م٣، وهذه الدول في حاجة إلى مزيد من المياه للأمن الغذائي وري الأرض.

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها.

أما الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعالي النيل المعلنة مبالغ فيها، وأنها لا تقوم على أساس سليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة، فليس من المعقول أن تكون كمية المياه التي تطالب بها لعام ٢٠٠٠م عشرة أضعاف الكميات التي تستخدمها عام ١٩٨٠م؟

والرؤية المصرية تعتمد تقليدياً على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد، وقد استمر الموقف السلبي طوال فترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر.

كما أنها تعتمد على اتفاقيات وقعت مع ملك الحبشة في الماضي وهي :

١ -البروتوكول الأنجلو إيطالي في ١٥ أبريل عام ١٨٩١م .

٢ - المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وأثيوبيا في ١٥ مايو ١٩٠٢م .

وتبنى النظرية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأ عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته أثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال .

ولا تزيد حجج بقية دول أعالي النيل مثل كينيا وتنزانيا وأوغندة عن لب القضية وهي أن هذه الدول لم يستشرها أحد في اتفاقيه توزيع المياه، ولم يكن لها ترضية ما سواء بالمياه أو غيرها بالرغم من حالة الجفاف واحتياجاتها الشديدة للمياه في مشاريعها الزراعية الطموحة، وأن الاتفاقيات الموقعة وقعت أيام الاستعمار وهي لم تكن طرفاً أصيلاً فيها.

دول حوض نهر النيل وصراع مرتقب

اتهم خبراء مصريون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بإشعال الخلافات بين دول حوض نهر النيل للتأثير على دولتى المصب مصر والسودان، مشيرين إلى أن مصر من المستحيل ، أن تتنازل عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل ومحذرين من أن دول حوض النيل قد تدخل مستقبلاً فى حرب صراعًا على المياه .

وقال الدكتور عبد المنعم المشاط مدير مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة، أن هناك أيادي خارجية تدفع بعض دول حوض نهر النيل لتعديل

اتفاقية ١٩٢٩ ، التى تحكم العلاقات بين دول الحوض وتنظم حصة كل دولة من المياه، بغية الضغط على دولتى المصب وهما مصر والسودان .

وأضاف المشاط فى تصريحات لوكالة انباء (شينخوا) - إن هذه الأيادى تتمثل فى دولتين الأولى هى إسرائيل التى تملك مشروعات قديمة للتأثير على مياه نهر النيل الواردة إلى مصر لاسيما من أثيوبيا ، والثانية هى الولايات المتحدة الأمريكية التى لها تأثير فى جنوب السودان .

ولفت إلى أن الخلافات بين دول حوض نهر النيل ، قد تكون طبيعية، إذا لم تكن هناك اتفاقية تحكم العلاقات بينهم ، لكن هناك بالفعل اتفاقية وقعت عام ١٩٢٩، وبالتالى لا يجوز لأى دولة من دول المنبع أن تغير كمية أو طبيعة أو جودة المياه الواردة إلى دول المصب .

وتابع قائلا، إن تعديل أو تغيير اتفاقية ١٩٢٩ ، يجب أن يتم بإجماع دول الحوض، وليس بأغلبيتها لكن بعض دول المنبع تحاول أن تجرى تغييرا على الاتفاقية بموافقة أغلبية الدول.

وردًا على سؤال، حول ما إذا كانت الخلافات بين دول المنبع والمصب قد تؤدى إلى إشعال حرب مياه لاسيما فى ظل الفجوة الواسعة بين مطالب الجانبين قال المشاط أن مياه النيل ، تمثل أمنًا قوميًا لمصر، وسبق أن هدد الرئيس المصري الراحل أنور السادات باستخدام القوة العسكرية فى حالة إقدام دول حوض النيل على تعديل الاتفاقية بما يؤثر سلبًا على حصة مصر من المياه .

ومضى يقول انه لا أتصور أن الأمور قد تصل إلى الحرب فى الوقت الراهن، لأنه لا يوجد حرمان كبير من المياه ولا توجد مشروعات ضخمة لدى دول المنبع ، يمكن أن تحد من سريان المياه إلى مصر ، لكن ربما تحدث حرب مستقبلا.

ودعا المشاط إلى التفاوض بين دول النيل بنوايا حسنة ، وبنوع من التفاهم معرباً عن اعتقاده بأن حل الخلافات بين هذه الدول يحتاج الى عقد مؤتمر قمة على مستوى الرؤساء وليس وزراء الري .

من جانبها ، حذرت الدكتورة إجلال رأفت مدير برنامج الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة - من أن الخلافات بين دول حوض نهر النيل ، قد تقود مستقبلا إلى نشوب حرب مياه ، ما لم تتوصل هذه الدول إلى اتفاق على كيفية المشاركة فى مياه النيل .

وأعربت عن اعتقادها بان مصر من المستحيل ، ان تتنازل عن حقوقها التاريخية فى مياه النيل ، لاسيما أنها تقع تحت خط الفقر المائي ،مشيرة إلى أن القانون الدولي يقف فى صالح مصر، خاصة فى ظل وجود اتفاقية تحكم توزيع حصص مياه النيل ودعت إلى ضرورة أن تركز دول حوض النيل ،على كيفية استغلال المياه المهدرة والتى تمثل النسبة الأكبر من مياه النيل بدلا من الخلاف حول النسبة الأقل من المياه.

يذكر أن دول المنبع ترغب فى تغيير الاتفاقية الحالية الموقعة منذ عام ١٩٢٩، بين مصر وبريطانيا ، الدولة التى كانت تستعمر دول المنبع ،بحيث يتم تغيير حصص الدول من مياه نهر النيل ، وإقامة مشروعات على مجرى النهر دون موافقة دولتى المصب .

وترفض مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية الجديدة ، إذ تصر القاهرة بشدة على تضمين الاتفاقية بندًا ينص صراحة على عدم المساس بحصتها من المياه ، والتى تقدر سنويًا بحوالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب .

كما تشترط القاهرة اخطارها المسبق بالمعلومات عن أى مشروع ترغب دول المنبع فى اقامته على المجرى الملاحي للنيل ، حسبما تنص اتفاقية ١٩٢٩ ، الساري تطبيقها حتى الآن ، وأن يتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو الأغلبية المشروطة بموافقة دولتى المصب.

وبحسب تقرير أصدره مؤخرًا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري فان مصر أصبحت تحت خط الفقر المائى ، حيث يقل نصيب الفرد فيها من المياه عن ألف متر مكعب سنويًا ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٥٨٢ مترًا مكعبًا سنويًا عام ٢٠٢٥ .

وأضاف التقرير أن اجمالي الموارد المائية المتجددة فى مصر بلغ عام ٢٠٠٦ حوالى ٦٤ مليار متر مكعب من المياه مقابل احتياجات وصلت،٦ . ٦٨ مليار متر مكعب ،متوقعًا أن تصل إجمالي الموارد المائية المتاحة إلى حوالى ٧١.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ ، مقابل احتياجات ستصل إلى ٨٦.٢ مليار متر مكعب.

ندرة المياه.... هل تقود العالم نحو الحروب..؟!

يحاول المتخصصون والمعنيون بقضايا المياه لفت انتباه العالم وحكوماته إلى أن الأرض بكاملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أى في عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يُسمّى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر.

وربما ذلك هو ما دفع مؤسسة الاستشارات الدولية (برايس-ووترهاوس-كوبرز) للتأكيد بأن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى نهر حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه جعلته بأن يكون ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه.. ومن المفارقات الغريبة -كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين- أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه.

العرب والمياه

أحيانًا حين نتكلم عن ندرة المياه أو حروب المياه، نتحدث عن تلك الأمور وكأنها أمر بعيد عنا، مع أن كثيراً من المؤشرات تؤكد أن الدول العربية مقدمة على خطر الشح المائي، فـ ٩٠٪ من المنطقة العربية من المناطق الجافة، ومع أن الوطن العربي يمتلك (٢٧) ألف كم من السواحل البحرية إلاّ أن ثماني دول غير عربية تتحكم في ٨٥٪ من الموارد المائية العربية.

كما أن هناك تراجعًا ملحوظًا في حصة الفرد العربي من المياه؛ إذ كان متوسط نصيبه يصل إلى (٣٨٠٠) م٣ سنوياً في عام ١٩٥٠ فانخفض إلى (١٠٢٧) م٣ في عام ١٩٩٦، والآن أصبح أقل من (١٠٠٠ (م٣، بينما يقترب

مثيله الإفريقي من (٥٥٠٠) م٣ سنوياً، والآسيوي من (٣٥٠٠) م٣ سنوياً، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إلى (٤٦٤) م٣ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥.

ويفتقر الوطن العربي بشكل عام إلى الموارد المائية الغزيرة باستثناء بعض الأنهار كالنيل ودجلة والفرات، وأدّى وقوع جزء منه في المنطقة الجافة أو شبه الجافة من العالم إلى ندرة الموارد المائية لديه؛ مما دفع بعدد من دوله، ومنها دول الخليج إلى الاعتماد الكبير على الموارد غير التقليدية وأهمها تحلية المياه المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

ويندر أن توجد دولة عربية بمنأى عن ذلك، حتى مصر التي يحسدها الكثيرون على نهر النيل بحاجة إلى أكثر من٧٣ مليار متر مكعب من المياه لمشاريعها الزراعية التي تغطي ٤٪ فقط من مساحة البلاد، ويقدر خبراء آخرون العجز في المياه الذي تعاني منه مصر بنحو (٢٤) مليار متر مكعب سنوياً وفي الوقت الذي يغطي فيه نهر النيل ٩٥٪ من احتياجات مصر المائية، فإن هذا المورد أصبحت تهدده العديد من المخاطر، وعندما كان بطرس بطرس غالى وزيراً للخارجية المصرية حذر عام ١٩٨٨ من أن النزاع المقبل في منطقتنا لن يدور حول السياسة بل حول مياه النيل، وفي الوقت الحالي، هناك قلق مصري متزايد من مطالب بعض دول حوض النيل بمراجعة اتفاقيات تقاسم مياه النيل، وعندما أعلنت كينيا عام ٢٠٠٣ عن نيتها الانسحاب من معاهدة حوض النيل، بالتزامن مع تمرير البرلمان الكيني بيانًا يطلب من الحكومة إعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل، وبالتزامن أيضًا مع انسحاب وزيرة المياه الكينية (مارثا كاروا) من مؤتمر وزراء الري الأفارقة في أثيوبيا بشكل مفاجئ

عائدة إلى بلادها (مع أنه كان من المقرر أن تصادق مع زملائها في دول حوض النيل على الوضع الراهن للمعاهدة.

عندما حدث ذلك، تخلت الدبلوماسية المصرية عن هدوئها المعهود، ووصفت هذا الأمر بأنه عمل خطير جدًا يرقى إلى إعلان حرب، ووجهت مصر تحذيرًا قوياً إلى كينيا، مؤكدة مرة أخرى أن انسحاب نيروبي المزمع من معاهدة حوض النيل يُعدّ «خرقًا للقانون الدولي وإعلان حرب»، كما أعلن وقتها وزير الري والموارد المائية المصري محمود أبو زيد في تصريح عنيف لا يخلو من التهديد «أنه لا يستطيع أحد منع مصر من أي إجراء تريد اتخاذه للدفاع عن نفسها».

وتتزايد الأمور سوءًا في منطقة حوض النيل، في ظل ما هو معروف عن أن إسرائيل باتت تتغلغل في منطقة حوض النيل بهدف الضغط على صانع القرار المصري في ظل حساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية.

وقد أصبح واضحًا من وقت ظهور وإثارة الخلافات، أن قضية مياه نهر النيل باتت ورقة سياسية تريد بعض القوى الإقليمية والدولية استخدامها للضغط ليس فقط على مصر، ولكن أيضًا على السودان لتقديم تنازلات في قضايا سياسية.

وفي منطقتنا العربية، أيضًا يجب ألاّ ننسى الخلاف الإسرائيلي اللبناني حول نهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان ويصب في نهر الأردن؛ إذ تتهم تل أبيب بيروت بتحويل مجراه.

وقد احتلت إسرائيل بالفعل طوال (٢٢) عامًا شريطًا حدوديًا في جنوب لبنان كان يضم نهر الحاصباني ورافده الوزاني، مع العلم أن ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تقريباً تأتي من الأراضي المحتلة، بينما قرابة النصف من

المنشآت المائية الإسرائيلية والتى تقع في مناطق لم تكن ضمن حدود الكيان العبري ١٩٦٧.

موقف جنوب السودان من مياه النيل

وضع تقرير حديث للأمم المتحدة ٤ سيناريوهات تتعلق بموقف جنوب السودان بعد الاستفتاء على انفصاله عن الشمال، من اتفاقية سنة ١٩٥٩ بشأن الحصص المائية لمصر والسودان، على اعتبار أنها أهم الاتفاقيات المنظمة لإدارة المياه فى حوض نهر النيل.

التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بعنوان حوض النيل والاستفتاء على انفصال جنوب السودان ركز على الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فى إدارة الموارد المائية لنهر النيل.

ووفقا للسيناريو الأول الوارد بالتقرير وهو إعلان نتيجة الاُستفتاء لصالح الوحدة، ستكون السودان دولة واحدة، ولكن من المتوقع أن يتوسع جنوب السودان فى الحكم الذاتى، وأن يناضل من أجل الاستحواذ على مزيد من مشروعات البنية التحتية وإمدادات البترول والطاقة والأصول المائية.

ويقول التقرير إنه من المتوقع أن يتفاوض الشمال والجنوب فى هذه الحالة على تقسيم داخلى للحصة المخصصة للسودان من مياه النيل بموجب اتفاقية ١٩٥٩، لكنه أكد استحالة حدوث هذا السيناريو فى الوقت الذى تؤكد فيه المؤشرات الحالية لنتائج الاستفتاء حدوث الانفصال.

وطبقا للسيناريو الثانى وهو استقلال الجنوب مع التزامه باتفاقية ١٩٥٩، وبهذه الحالة تصبح دولة الجنوب الدولة الحادية عشرة فى حوض النيل.

ووفقا لهذا السيناريو ستكون إحدى القضايا المهمة لهذه الدولة الوليدة هى موقفها من اتفاقية ١٩٥٩، وفى حالة اتخاذ الجنوب مواقف منحازة للحقوق التى تنص عليها اتفاقية الحصص المائية ستكون مواقفها متسقة مع دول المصب، وفى حالة موافقة شمال السودان ومصر على هذا الاتفاق سيكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض على الحصص المائية بين الدول الثلاث، ومن المؤكد ألا توافق مصر على تقليل حصتها؛ لذلك سيكون على شمال السودان وجنوبه إعادة التفاوض على حصة السودان والبالغة ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويا.

وأكد أن المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٥٩ تشترط وجود مواقف موحدة بين مصر والسودان فى أى مفاوضات تتعلق بالمياه مع باقى دول الحوض، وهو ما سينطبق على جنوب السودان فى حالة قبولها للاتفاقية، ولكن هذا سيمنع دولة الجنوب من الدخول فى مشاريع مع دول المنبع أو الانضمام إلى مجموعة دول شرق أفريقيا.

وأكد التقرير تضاؤل نسب احتمال حدوث هذا السيناريو لأن اتفاقية ١٩٥٩ تنص على بناء مشروعات لحفظ مياه النيل فى جنوب السودان مثل مشروع قناه جونجلى والذى لم يحظ بقبول الجنوبيين، وهو ما يؤكد ضعف احتمال حدوث هذا السيناريو.

والسيناريو الثالث هو الاستقلال دون الموافقة على اتفاقية ١٩٥٩، وهو يفترض اتباع جنوب السودان لمذهب نيريرى للقانون الدولى والذى ينص على مراجعة القوة الإلزامية للمعاهدات السابقة بشأن المياه، وفيما يختص بالمعاهدات التى يعود تاريخها إلى ما قبل ١٩٥٩ قد تدعى جنوب السودان أن هذه الاتفاقيات وقعت تحت الحكم الاستعمارى، وحتى الاتفاقيات الموقعة

بعد هذا التاريخ من المقرر أن ترفضها؛ لأن الجنوب كان منشغلا وقتها فى الدفاع عن الاستقلال والحكم الذاتى.

ويؤكد التقرير أنه فى حالة عدم قبول الجنوب للقوة الإلزامية لمعاهدة ١٩٥٩، ستنضم دولة الجنوب إلى جيرانها من دول المنابع الأفريقية، وقد تقرر التوقيع على الاتفاقية الإطارية عنتيبى وهى الخطوة التى ستعادى بها شمال السودان ومصر، خصوصا إذا أصبحت جنوب السودان الدولة السادسة التى تقر الاتفاقية الإطارية.

والسيناريو الرابع وهو الاستقلال والانتظار والترقب، سيكون الأرجح للتطبيق على المدى القصير بعد إعلان الانفصال حيث إن قضايا النيل ليست من ضمن أهم القضايا المطروحة بين الشمال والجنوب حيث إن حكومة الجنوب لن تكون مضطرة لاتخاذ موقف عام فورى من قضايا حوض النيل.

وأكد التقرير أن هذا السيناريو سيعطى المزيد من الوقت للجنوب ليعرف الفوائد والقيود والمخاطر لكل الخيارات المتاحة والبقاء صامتا وعدم الانحياز لأى من المواقف، وهذا سيعطى مهلة لجنوب السودان باعتبارها دولة ممر جديدة لتختار الانحياز لدول المنابع أو المصب.

وتناول التقرير مستقبل الاتفاقية الإطارية قائلا إن المدى الزمنى لغلق باب التوقيع على اتفاقية عنتيبى سيكون فى ١٣ مايو ٢٠١١، معتبرا أن توقيع دولة سادسة عليها سيدخلها فى حيز التنفيذ والاعتراف الدولى بعد ٦٠ يوما من توقيع الدولة السادسة، وهو ما يضفى الشرعية للجنة العليا لحوض النيل بدلا من مبادرة حوض النيل.

وأكد التقرير أن تصديق جنوب السودان على الاتفاقية الإطارية الجديدة سيوجب إعلان سيادة دولة الجنوب وهو ما سيتم بعد جميع المراحل الانتقالية التى تعقب نتيجة الاستفتاء، لكن طبقا للمادة ٤٠ من الاتفاقية الإطارية فإنه يحق لكل دولة تمتلك إقليما يقع على نهر النيل، التصديق والانضمام للمعاهدة.

وأوضح التقرير أن تفعيل دور جنوب السودان فى قضايا حوض النيل والتصديق على الاتفاقية الإطارية، ودخول مبادرة حوض النيل غير مشروط قانونيا بموافقة الدول العشرة الأعضاء على قبول الدولة الجديدة.

وحول الآثار القانونية لإدارة المياه فى حوض النيل بعد انفصال جنوب السودان، أكد التقرير على ضرورة أن يتخذ شمال السودان قرارات بشأن آلية الاستمرار فى المعاهدات الدولية الملزمة لكامل الإقليم السودانى، ومراجعة جميع المعاهدات الدولية الخاصة بالمياه التى وقعتها الخرطوم ومدى التزام الدولة الجنوبية الوليدة بها.

وحذر التقرير من أن الاتفاقية الإطارية ستخلف فراغا قانونيا يتعلق بالالتزامات الخاصة بمبادرة حوض النيل، وهو ما يقترح إعادة تقسيم حقوق والتزامات مبادرة حوض النيل من خلال مفاوضات جديدة بين الدول الأعضاء فى المبادرة واللجنة الجديدة.

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر دولية عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر.

ونقلت صحيفة السياسة عن المصادر التي وصفتها بـ شديدة الخصوصية أن النظام الإيراني انتهى خلال شهر مارس الماضي، من إعداد تقرير مفصل

حول الخلاف الذي بدأ ينشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الإفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

وأوضح التقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في العام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من العام ١٩٥٩ المعروفين باسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا (التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية) وبين مصر، وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق باستغلال ٦٥ ٪ من مياه نهر النيل، كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه وأضافت المصادر أنه وقبل انتهاء مناقشة التقرير، اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة إفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، لفتح اتفاق العام ١٩٢٩ وللمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن كما أن الحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع تقرير إيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات، أي في عام ٢٠١٧ أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب.

وأضافت المصادر أن إيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسئولين السودانيين الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله تنفيذ مآربها هناك.

ولفتت إلى أن إيران تحاول وبشتى الطرق، إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر بمياه النيل وتدعي بأحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه.

إسرائيل:

وعلى صعيدٍ آخر، أفادت المصادر الإيرانية بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل.

وكشف خبراء مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، في وقتٍ سابق، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل -الاختراق في الدول الإفريقية عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين.

وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات «إسرائيلية» بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول.

ومن جانبه، أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض

المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران.

تنزانيا:

كما كشفت المصادر أن زيارة نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي إلى تنزانيا في مايو الماضي، جاءت في هذا الإطار، حيث وقع المسؤول الإيراني أربع اتفاقيات مع تنزانيا في مجالي التجارة والزراعة، ووعد المسؤولين هناك بالمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤.

وكان خبراء إيرانيون قد ذكروا المسؤولين الإيرانيين عشية زيارة داوودي إلى تنزانيا بأن الرئيس التنزاني يوليوس نيريري، كان قد أعلن في عام ١٩٦٤ أن اتفاق ١٩٢٩ لاغ على غرار جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل حصول تنزانيا على استقلالها في العام ١٩٦١ غير أنه حينذاك لم يتخذ خطوات عملية على الأرض تدعم إعلانه.

أوغندا:

ومن جهةٍ أخرى، بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك الفكرة التي طرحتها الأخيرة في العام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي، واقترحوا على المسئولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر

التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩ وسبق وأن أكد خبراء على أن التحركات الإيرانية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر.

وقال اللواء أحمد فخر رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن إفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية.

وأضاف أن هذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة إفريقيا، وخاصةً ما يحدث في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل.

وأكد اللواء أحمد فخر على أن مثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشِرا للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة وعلى صعيدٍ آخر، قال الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية أن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، لافتًا إلى أن تلك الأنشطة لم تعد خافية.

وأوضح الدكتور سليمان أن الحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا وتابع بالإضافة إلى التعاون العسكرى بين طهران والخرطوم وإقامة علاقات مع بعض الأطراف المتحاربة في الصومال، ثم أخيرًا دعم الحوثيين في منطقة صعدة وشمال اليمن.

قال الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي حيث ذكر أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت الفكرة تبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!

ورقة المياه ..ورقة نزاع سياسي

وقد سبق ن استخدمت ورقة المياه من جانب أثيوبيا أو الدول الكبرى للضغط على مصر والسودان لتليين مواقفها السياسية إزاء مشكلة ما. فعلى سبيل المثال وفي الماضي البعيد كثيراً ما كان الأحباش يلوّحون به من إبادة مسلمي الحبشة وتحويل مجرى النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً، وقد كان حكام الحبشة يسوّغون مواقفهم تلك بأنها نوع من الانتقام إزاء ما يزعمونه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية كذلك لعبت القوى الكبرى من قديم الزمن دورها في هذا المضمار، ولم يتردد البرتغاليون في الاتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق الذي هو الرافد الرئيسي لنهر النيل حتى البحر الأحمر؛ وذلك لحرمان مصر من المياه وجعلها من الواحات المفقودة وفي العصر الحديث تدخلت شركات أمريكية وصهيونية لعرض مشاريع إقامة سدود علي نهر النيل لصالح أثيوبيا مما قد يؤثر علي المياه الواصلة الي مصر والسودان .

يتوقع عديد من الخبراء والمتخصصين أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فعلى الرغم من الحقيقية الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي

مساحة الكرة الأرضية (٧١٪) إلا أن ٩٧.٥٪ منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءًا ضئيلاً من مصادر مياه كوكب الأرض والذي يُقدر بـ ١٪ من إجمالي المياه المتوفرة صالح للاستخدام البشري ومع تزايد عدد السكان عالميًا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الأجندة الدولية.

حوض النيل .. هل يكون حافزا للحروب القادمة ؟!

يبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي ٩٠٠ مليار م٣ سنوياً يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار م٣، بينما إيراد النيل طبقاً لآخر التقديرات لا يتجاوز ٨٤ مليار م٣، يأتي ٧٢ مليار م٣، أي ٨٧٪ من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا، بينما يأتي ١٣٪ من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي ١٢ مليار م٣.

ويبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من مائتي مليون نسمة، وتبلغ احتياجاتهم المثلى نحو ١٧٠ مليار م٣، سنوياً من المياه، ويمكن المزج بين مياه النهر والآبار والأمطار لتحقيق اكتفاء ذاتي من المياه دون أي مشاكل.

وبموجب هذه الارقام يعد نهر النيل مطمعا للعديد من القوي الدولية والاستعمارية التي تريد أن تضع قدما بالقرب منه للضغوط علي دوله مستقبلا في حالة احتياجها للمياه ، أو في حالة طلبها المياه مباشرة علي غرار ما تفعله

الدولة الصهيونية التي لم تكتفي بسرقة مياه لبنان وسوريا ولكنها تتطلع الي مياه النيل والمشكلة أن دول حوض النيل نفسها تشكو من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه فب هذا النهر خصوصا دول المصب مصر والسودان اللتان تعتمدان علي مياه النيل تماما فمصر هي الدولة الأكبر والأكثر اعتماداً على مياه النيل، والأمطار بها شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ومن هنا فإن مياه النيل تمثل حوالي ٩٧٪ من موارد مصر المائية، وتبلغ حصة مصر ٥، ٥٥ مليار م٣، وعدد سكانها ٦٠ مليون نسمة، طبقاً لتقديرات ١٩٩٦م، والأرض المزروعة ٣، ٦ مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السكان مما يضطر المصريين لإعادة استخدام المياه لمرة ثانية بالرغم من انخفاض نوعيتها وتأثيرها المستمر على خصوبة الأرض الزراعية وعلى معدلات الإنتاج ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو ٧٧ مليار م٣، بعجز ٢٢ مليار م٣ .

أما السودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة من ١.١ إلى ١.٣ مليون هكتار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة ما بين ١٢ إلى ١٧ مليون هكتار . وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلى استصلاح ما يقرب من ٢.٤ مليون هكتار جديدة من الأرض الزراعية وهي تتطلب ١٥ مليار م٣ إضافية من المياه. ولكن وسط وجنوب السودان لا يُحتاج كثيراً إلى المياه من نهر النيل؛ فمعدل مياه الأمطار يصل إلى ١٥٠٠ ملم على الأغلب في العام. والجدير بالذكر أن السودان حالياً يستغل فقط ١٣.٥ مليار م٣، من حصته في مياه النيل البالغة ١٨.٥ مليار م٣ .

وهناك صراع بين السودان والمتمردين الجنوبيين الذين يرغبون في السيطرة علي قسم هام من مياه النيل لمصالح خاصة رغم أن جنوب السودان لا يحتاج لمياه بل يعاني منها بسبب انهار الأمطار طوال شهور الصيف .

أيضا من دول النيل أثيوبيا التي توصف بأنها نافورة أفريقيا حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان وتصب هذه الأنهار ١٠٠ مليار م٣، من الماء إلى جيران أثيوبيا والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار وتتميز أنهار أثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق؛ فالنيل الأزرق ينحدر ١٧٨٦ متراً عن مجراه الذي يبلغ ٩٠٠ كم، وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من أثيوبيا بلداً ضعيفاً جغرافياً في التحكم في جريان النهر .



الباب الرابع
أطماع إسرائيلية صهيونية

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

أطماع إسرائيل في المياه الفلسطينية: منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ عملت على تهويد واستنزاف المياه الفلسطينية فيها، وخاصة بعد أن تمكنت من الوصول بسهولة إلى أحواض المياه فيها والسيطرة عليها عبر العديد من الأوامر العسكرية والتي هدفت إلى ترسيخ احتلالها والهيمنة على المياه الفلسطينية. وقامت إسرائيل موازاة مع ما سبق بالتضييق على السكان الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم المجاورة لينابيع المياه، ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الحاكم العسكري الإسرائيلي وضمن قيود مجحفة مثل عدم استخدام الآبار بعد الساعة الرابعة مساءً، وفي المقابل وفرت جميع الإمكانات المادية والسياسية للمستوطنين بإقامة المستوطنات الزراعية على أراضي الفلسطينيين بعد مصادرتها وحفر الآبار فيها بصورة أضرت بالفلسطينيين، مثل ما قامت به شركة إسرائيل للمياه ميكروت بحفر ١٧ بئراً جديدة في غور الأردن في الفترة من ٦٧ – ٧٨ باستخدام الأجهزة المطورة، مما أدى إلى جفاف ٥٠ بئراً مملوكة للفلسطينيين من ١٩٦٧ – ١٩٨٠، إضافة لتزايد ملوحة العديد من الآبار الأخرى.

في هذا التقرير الذي وفى تقرير أعدتـه المؤسـسة الفلـسطينية للإعـلام مـع الباحث الفلسطيني داعس أبو كشك قدمت فيه عـدة أسـئلة لـه فأجـاب عـن أسباب أزمة المياه في الوطن العربي قائلاً أن هناك عـدة أسـباب لأزمـة الميـاه في الوطن العربي تتمثل في:

- عدم انتظام سقوط الأمطار
- إن معظم منابع أنهار الوطن العربي من خارج حدوده السياسية
- الزيادة السكانية الكبيرة
- مشاريع التنمية
- المطـامع الأجنبيـة في الميـاه و العمـل مـن أجـل الـسيطرة عليهـا و استغلالها.

وعن الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية قال:

ظهرت الأطماع الإسرائيلية فى المياه الفلسطينية منـذ أن أعلـن عـن قيامهـا المزعوم في عام ١٩٤٨ حيث تبوأ موضوع المياه رأس أولويات إسرائيـل لـذلك كان قرارها تأميم المياه عام ١٩٤٩ التي اعتبرتها ملكاً عامًـا للدولـة والـسيطرة على المياه الجوفية و السطحية و على الآبار الارتوازية بـما في ذلـك حـوض نهـر الأردن و ما يشكله من أخصب المناطق الزراعية ، وكانـت إسرائيـل تـستهلك ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧، فما بالك بعد احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة و هضبة الجولان واحتياجاتها المتزايدة للجنوب اللبناني حيث استطاعت السيطرة على الموارد المائيـة في تلـك المنـاطق ولا أدل على ذلك من قيامها مؤخرا بإقامة سد مائي في الجـولان بـالقرب مـن خط وقف إطلاق النار ، في سبيل ذلك قامت إسرائيل بما يلي :

١- نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحكم العسكري.

٢- منح كامل الصلاحية للحاكم العسكري فيما يتعلق بالمياه وحق رفض أي ترخيص دون إبداء الأسباب.

٣- أصبحت جميع مصادر المياه الفلسطينية ملكاً لإسرائيل.

٤- تقييد حفر الآبار الارتوازية.

٥- قيام إسرائيل بحفر الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاستنفاذ المياه العذبة.

٦- حفر العديد من الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية.

ومن هنا فان إسرائيل تسيطر على ٨٠٪من الموارد المائية الفلسطينية حيث أن إجمالي الموارد المائية في الضفة الغربية و قطاع غزة ٨٥٠مليون متر مكعب سنويا يحصل الفلسطينيون منها على ١٢٠ مليون متر مكعب، بينما تبلغ كمية المياه التي تستخدمها إسرائيل مليار متر مكعب ٦٥٪ منها تستولي عليها من الضفة الغربية و قطاع غزة والجولان وجنوب لبنان.

وإن قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري يتطابق بنسبة ١٠٠٪ مع مسار الأحواض المائية و آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية ، كما أن الفرد الإسرائيلي يستهلك نحو ٤ أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني ويستهلك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو ٧ أضعاف المواطن الفلسطيني.

وحين سئل عن نتائج السياسة الإسرائيلية في السيطرة على المياه في فلسطين أجاب:

- تدمير أجزاء كبيرة من المرافق المائية مثل هدم الآبار و تدمير شبكات الري و الخزانات وخطوط المياه في الضفة الغربية.

- العجز الكبير في الخزان الجوفي.
- تزايد معاناة السكان اليومية من أجل الحصول على مياه الشرب.
- تدمير إسرائيل للعديد من المدن الفلسطينية بعدم تزويدها بالمياه.
- تزايد نسبة الأملاح في معظم آبار الضفة الغربية و قطاع غزة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

ولقد قامت إسرائيل بالتعاون مع سلطة المياه الإسرائيلية (مكروت) بحفر ٥٠٠ بئر على امتداد حدود الضفة الغربية مع إسرائيل و الحدود الشمالية بقطاع غزة تعمل ١٨ ساعة يوميا و تضخ كميات هائلة من المخزون المائي الفلسطيني و تصل هذه الآبار إلى الطبقات الرئيسة الحاملة للمياه الجوفية للحوضين الغربي و الشمالي الشرقي مما يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من المياه من هذه الأحواض لصالح المستوطنات ونقل قسم كبير منها إلى داخل إسرائيل ، إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بربط الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي ببحيرة طبرية من خلال الشبكة المائية الرئيسية عن طريق المشروع القطري ولهذا تم تحويل موارد نهر الأردن و قسم من مياه الحوض الغربي إلى النقب .

ولما تم سؤاله عن الوضع بالنسبة للمياه العربية أجاب:-

لقد كان هدف إسرائيل من اجتياحاها المتكرر للبنان هو السيطرة على المياه ففي عام ١٩٧٨ تمكنت إسرائيل من السيطرة على مياه نهر الليطاني وقامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي و مد أنابيب ضخمة بطول عشرة كيلومترات من مجرى النهر حتى بلدة الطيبة كما شيدت إسرائيل خزانات ضخمة على الأطراف الجنوبية لبلدة عيتا الشعب لتخزين مياه الليطاني و

توزيعها على المستوطنات في منطقة الجليل الأعلى كما قامت بتحويل مياه نهرالليطاني إلى بحيرة طبرية ، كما سيطرت على مياه نهر الحاصباني و تطل على مجرى نهر الليطاني و الوزان .

وهناك محاولات مع تركيا لإمدادها بالمياه و التحكم في مياه نهري دجلة والفرات كما أن هناك دور لها في الصراع على مياه نهر النيل وان اهتمام إسرائيل بأثيوبيا لأنها تعتبر نافورة مياه نهر النيل.

ومن هنا فان الأمن المائي العربي يبقى مهددا بسبب السياسة الإسرائيلية وان أي حل سياسي للقضية الفلسطينية لن يحدث إلا عبر موضوع المياه.

إسرائيل تسرق مياه الفلسطينيين ثم تبيعها لهم

وفي أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م، سيطر الكيان الصهيوني على مصادر المياه العربية الثلاثة الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وهي: حوض نهر الأردن الأعلى الذي ينبع في لبنان وسورية، وحوض نهر اليرموك المشترك بين الأردن وسورية، والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية في فلسطين، والمعروفة باسم خزان الجبل أو بئر الجبل، وأصبح الصهاينة يتحكمون بذلك في المياه التي تصل إلى الفلسطينيين والأردنين، وكذلك السوريين واللبنانيين، وعندما بدأت أولى جلسات المفاوضات المتعددة حول المياه عام ١٩٩٢م، كان من الواضح أن هناك تهرباً صهيونياً واضحاً من مواجهة الدول العربية دفعة واحدة وتفضيل الانفراد بكل دولة على حدة أملاً في الحصول على مزايا وانتزاع أكبر كميات ممكنة من مصادر المياه منها، ونجحوا بالفعل في إفشال هذه المفاوضات، كما نجحوا في إبرام اتفاق مائي منفصل مع الأردن ليظل

موقف الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين أكثر حرجاً، بسبب استنزاف الصهاينة لمواردهم باستمرار وبكميات كبيرة تجعل التفاوض على ما تبقى منها أشبه بحرب بين أربعة أشخاص عطشى على كوب ماء واحد.

ولأن لسورية ولبنان مصادر مائية أخرى غير تلك التي استولى عليها الصهاينة، فقد أصبح الفلسطينيون وحدهم بين شقي الرحى، يتضورون عطشاً، ولا يملكون حتى حفر بئر ماء في أراضيهم بموجب القانون الإسرائيلي!.

وقد أصدرت السلطة الفلسطينية تقارير عدة، اعتمدت عليها تقارير المياه التي أصدرتها جامعة الدول العربية، تشرح بالتفصيل كيف يسرق الصهاينة مياه الفلسطينيين، ثم يجبرونهم على شرائها بالقطارة، ولم تستبعد هذه التقارير أن تعطل أزمة المياه هذه مفاوضات التسوية النهائية على اعتبار أنها موارد محدودة لا تكفي أصلاً الطرفين في الوقت الراهن، مما يجعل تقسيمها أكثر صعوبة في ضوء عدم وجود بدائل رخيصة لها، والأخطر تناقصها المستمر بحكم كونها مياه آبار تقلصت بشدة في العامين الماضيين وبلغت حد الخطر في نقصها بسبب أسوأ موجة جفاف ضربت المنطقة هذا العام، ودفعت بدو النقب وفلسطين وحتى سيناء لترك منازلهم وزراعاتهم التي دمرها الجفاف.

وترصد المصادر الفلسطينية الفجوة الضخمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في موارد المياه بالأرقام موضحة أن الصهاينة يتحكمون في ٨٥٪ من مياه الضفة وغزة ويسحبون ما بين ٨٥٪ ـ ٩٠٪ من مياه الخزانات الجوفية المشتركة مع الفلسطينيين، ومع ذلك يزعمون أن هذه المياه لا تشكل سوى ربع إجمالي الاحتياجات الإسرائيلية السنوية! وعلى سبيل المثال يحصل الصهاينة

على ٤٨٣ مليون متر مكعب سنوياً من خزان الجبل، في حين لا يحصل كل فلسطيني الضفة إلا على ١١٨ مليون متر مكعب، أي أن إسرائيل تحصل على أربعة أضعاف المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

ويبلغ نصيب الفلسطينيين عُشْر نصيب الصهاينة عموماً من المياه الفلسطينية، حيث يستهلك الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة معاً قرابة ٢٤٠ مليون متر مكعب سنوياً مقابل نحو ألفي مليون متر مكعب سنوياً لإسرائيل وذلك لأغراض الري الزراعي والصناعي والاستعمال المنزلي، أما متوسط الاستهلاك الفردي فيكشف بوضوح الفارق الكبير بين الطرفين، فبينما يبلغ متوسط استهلاك الفلسطيني (٨٢) متراً مكعباً سنوياً، يصل متوسط استهلاك الإسرائيلي إلى (٣٣٠) متراً مكعباً، وبينما يبني الصهاينة حمامات السباحة، لا يجد الفلسطيني الماء الذي يغسل به أوانيه وملابسه، والأغرب أن الصهاينة يحاولون تبرير ذلك باختلاف نمط حياة كل من الفلسطيني والإسرائيلي، زاعمين أن نمط حياة الثاني يتطلب كميات أكبر من المياه، كما يقول مفوض المياه الإسرائيلي مير بن مير، وكأن الإسرائيليين أكثر نظافة وتحضراً من الفلسطينيين.

وقد أدت أزمة الجفاف الأخيرة إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية في السلسلة الجبلية التي توجد بها الآبار الجوفية في الضفة الغربية لقيام الصهاينة بتخفيض حصة الفلسطينيين من المياه إلى النصف، في الوقت الذي ظل فيه المستوطنون ينعمون بحمامات السباحة، بحيث أصبح لكل فلسطيني حوالي ١٠ ليترات مياه فقط يومياً وهي كمية توازي خُمس المعدل العالمي لاحتياجات الشخص من المياه (٥٠ لتراً يومياً)، وأدى ذلك لأزمة كبيرة في غزة والضفة،

حيث دمرت مساحات كبيرة من الزراعات الفلسطينية، وأصبحت تجارة المياه تستحوذ على أكثر من ربع دخل الفلسطينيين، والأواني مكدسة في المنازل لا تجد المياه اللازمة لتنظيفها.

كما أدى نقص المياه التي يتم ضخها للفلسطينيين واستنزاف الصهاينة المستمر للآبار الجوفية، لأن تصبح آبار مدينة غزة الجوفية مالحة مما يؤثر صحياً على مستخدميها، علماً بأن غزة تأخذ سنوياً خمسة مليارات متر مكعب من المياه من الدولة العبرية المحتلة، وهي كمية ليست كافية خصوصاً إذا علمنا أن المستوطنات الصهيونية في غزة تسحب قسماً كبيراً من هذه المياه ثم يضطر الفلسطينيون لشرائها من المستوطنين في جالونات مياه كما كان يهود المدينة يفعلون في أهلها قبل بعثة الرسول ﷺ.

الأردن وإسرائيل

وعلى صعيد الأزمة المائية بين الأردن والكيان الصهيوني فقد دخلت هذه الأزمة مرحلة خاصة، بعد إعلان الكيان الصهيوني أنه غير قادر على تزويد الأردن بكمية المياه التي تنص عليها اتفاقية «وادي عربة» التي وقعت بين الجانبين عام ١٩٩٤م، وأرجعت إسرائيل ذلك إلى موجة الجفاف الشديد الذي تعاني منه والتي تجتاح المنطقة كل صيف، والتي لم تشهد لها مثيلاً منذ ٦٠ عاماً، إلا أن رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة أكد في ظل الأزمة الأخيرة أن بلاده مصممة على الحصول على حصتها كاملة من المياه، وأنها لن تقبل التفاوض بهذا الشأن.

ويتساءل المراقبون إن كانت ستتحول الأنهار، إلى أدوات للضغط والحصار وإذكاء شعلة الحرب في هذه المنطقة المتوترة أصلاً، إضافة إلى نمو

السكان في الوطن العربي، ومشكلة الندرة التي تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

وقالت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب الأردني منتصف أغسطس الماضي إنه اتضح للجنة، ومن خلال البحث في ملحق المياه الذي يشكل جزءاً من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أن هناك صعوبات يضعها الجانب الإسرائيلي حتى الآن تحول دون حصول الأردن على كميات المياه الإضافية، وهي ٥٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً، كما نص على ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ملحق المعاهدة.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية الأردني المهندس منصور بن طريف إن الجانب الإسرائيلى يتنصل من تنفيذ هذه الاتفاقية، رغم أن هناك بنداً واضحاً يتعلق صراحة بتزويد الأردن بمياه صالحة في مستوى المياه الصالحة للشرب، مقدارها خمسون مليون متر مكعب كل عام.

ويقول محللون عرب أنه لولا وجود إسرائيل كطرف في الأزمة، لما كان من الممكن أن تصل الحدة في قضية المياه إلى هذه الدرجة ولكانت أقل تشابكاً، لما يربط الدول العربية من بعض التوحد، غير أنه في ظل دخول إسرائيل كعنصر أساسي فيها فقد أصبح الأمر صعباً للغاية، فأطماع الدولة العبرية لا حدود لها، ومشاريعها في الاستيلاء على الأراضي ومنابع المياه العربية لاتنتهي.

ورغم أن بوادر الحرب العربية ـ الإسرائيلية حول المياه تبدو إلى الآن قليلة، إلا أنها قد تنفجر في أي لحظة قد تحددها الدولة العبرية بما يخدم مصالحها، ما قد يتسبب فيها يمكن تسميته بـ الحرب المائية الأولى ويخشى

الأردن أن تتنكر تل أبيب للاتفاق الذي وقع معها بشأن المياه، كما تنكرت لاتفاقاتها مع الفلسطينيين ويسود الاعتقاد أنه بانخفاض إنتاج إسرائيل من المياه إلى أقل من النصف لا يبدو أن الأردن سيحصل على حصته الكاملة من مياه بحيرة طبريا، وهي المصدر الرئيس الذي يمد إسرائيل بالمياه العذبة، ولكن لا يبدو أيضاً أن عمّان على استعداد لتقديم تنازلات بشأن هذا الموضوع.

ويقول وزير المياه والري الأردني هذا الاتفاق اتفاق ملزم، لا أستطيع أن أتهاون في حصتي في موضوع المياه، وهذه المشكلة ليست طارئة، بل ظهرت منذ خمسة أعوام، ونحن نتوقع أن يكون هناك جفاف، ونسبة هطول للأمطار قليلة، ونتوقع أن يكون صيف عام ٢٠٠٠م أكثر حدة للمشكلة من صيف ١٩٩٩م، رفضنا المبدئي أن يقال لنا إن حصتك التي في الاتفاقية سنعطيكم نصفها.

أعين الصهاينة علي مياه النيل

من المعروف أن الماء هو الذي يطفئ الحريق، إلا أنه في الحال التي تكون الدولة العبرية طرفاً فيه، يبدو أن الماء هو الذي سيشعلها، ويحذر المختصون من أن الصراع في القرن القادم لن يكون بالدرجة الأولى على الأرض أو الذهب الأسود (النفط)، بل ستكون المياه التي يعد نهر النيل أحد روافدها الهامة - نقطة الصراع الذي قد تُسفك من أجلها الدماء للاحتفاظ بها، ويرى المختصون أنه من الصعب تخيل النقص في موارد العالم من المياه، في حين تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، إلا أن الأمم المتحدة تتوقع أن يواجه مليار شخص أزمات مياه طاحنة بعد نحو ٢٥ عاماً من الآن.

يقول الخبير الدولي في قضايا المياه إسماعيل سراج الدين إن معادلة قضية المياه بسيطة لكنها مهلكة، فلابد من توفير مياه لثلاثة بلايين شخص سوف يضافون إلى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥.

ويؤكد سراج الدين أنه لابد من توفير المياه عبر تحلية مياه البحر المالحة بحلول عام ٢٠٢٥، وإلا فإن البديل المحقق هو المجاعات والحروب بسبب النقص.

ويُعد عام ١٩٩٩م أكثر الأعوام جفافاً في الشرق الأوسط منذ الثلاثينيات، فقد ضرب الجفاف منابع المياه النهرية العادية، كما طال الآبار الجوفية حتى باتت أكثر ملوحة مما يتطلب وقف الضخ منها.

والمفارقة أن هذا العام كان هو عام التفاوض بين الدول العربية والصهاينة حول كيفية توزيع مصادر المياه «العربية» التي يستولي عليها الصهاينة منذ سرقتها عام ١٩٦٧م، الأمر الذي يهدد بتفجير هذه المفاوضات المُفترض أنها مفاوضات التسوية النهائية، وربما اندلاع حروب من نوع جديد على المياه لصعوبة تقديم تنازلات من أي طرف فيها لأن التنازل لأي طرف يمثل الموت عطشاً.

فبعد توصل الصهاينة والفلسطينيين لتوقيع اتفاق واي -٢، بدأت مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول المياه والقدس واللاجئين، ومع أن الوضع تدهور في فلسطين عقب مجيئ حكومة شارون وخارطة الطريق، إلا أن قضية المياه ظلت أحد القضايا الخلافية التي يتعمد الصهاينة الإشارة إليها ضمنيا في أحاديثهم .

حيث تمثل قضية المياه إحدى نقاط تفجيرها بسبب سيطرة الصهاينة على مرتفعات الجولان المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل، والتي توفر المياه لكل من سورية والأردن وفلسطين والدولة العبرية، وتعتمد تل أبيب على هذه المياه في توفير (ثُمْن) احتياجاتها المائية، ولذا يقول مسئولوا حكومة باراك الحالية إن احتفاظ إسرائيل بمصادر المياه السورية هذه سيكون خطأً أحمر في أي محادثات سلام حول الجولان.

بل أنهم سعوا عدة مرات منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر للحصول علي حصة من مياه نهر النيل دون جدوي ولا يزالون يسعون لهذا سواء بمساعدة المشاريع الأثيوبية علي النيل للكيد لمصر وبث الفرقة بين دول حوض النيل، ولكن ظلت هذه المحاولات فاشلة حتي الآن بسبب وعي كل من القاهرة وأديس أبابا لخطورة قضية المياه وحساسيتها.

ويزيد من خطورة مشكلة المياه في المنطقة، تشابك المصالح بين الدولة الصهيونية وتركيا التي تتحكم بدورها في مياه نهر الفرات التي تغذي كلاً من العراق وسورية، وعرض تركيا تزويد الصهاينة بالمياه عبر مشروع قديم جرى إحياؤه مؤخراً فقد وصل وفد من الكيان الصهيوني مؤخراً إلى تركيا لبحث الأمر ضمن مفاوضات حول موضوعات أخرى أخطر أبرزها بناء قاعدة إسرائيلية في تركيا ضمن ما تزعم إسرائيل أنها ستبنيه لتركيا في مدينة إزميت التي تعرَّضت للزلزال .

أما الأخطر من ذلك، فهو أن الدول العربية معرَّضة في القرن الحالي لنقص حاد في المياه التي يأتي ثلثا مواردها من خارج المنطقة العربية حيث يقدر الخبراء

في جامعة الدول العربية حاجة العرب من المياه إجمالاً بـ ٣٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ويحذرون من أن المتوافر منها الآن فقط ١٧٠ مليار متر مكعب.

وقد حذرت جامعة الدول العربية من هذا الخطر للمرة العاشرة ـ من خلال تقرير المياه الذي عرض على وزراء الخارجية العرب في دورتهم الأخيرة رقم ١١٢ ـ وأشارت إلى آثار أزمة المياه الخطيرة على الفلسطينيين تحديداً، وعلى السوريين والعراقيين بسبب تجاهل تركيا لحقوقهم في مياه نهري دجلة والفرات، ودعا التقرير إلى حماية الحقوق المائية الفلسطينية، سارداً تفاصيل السرقات الإسرائيلية، كما دعا تركيا للدخول في مفاوضات، وفي أقرب وقت ممكن مع سورية والعراق، للتوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن حقوق الجميع في المياه، وفقاً لأحكام القانون الدولي.

الدور الصهيوني في الصراع على مياه النيل

تعد محاولة الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هرتزل ـ مؤسس الحركة ـ عام ١٩٠٣م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئياً على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة

ولقد رفضت الحكومتان المصرية والبريطانية مشروع هرتزل الخاص بتوطين اليهود في سيناء ومدهم بمياه النيل لأسباب سياسية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية في ذلك الوقت .

خطة باراك

وقد اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باراك وغيره من الوزراء الصهاينة بأن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض ولذلك أطلق باراك وشارون أطلقا التصريحات بأن الاحتفاظ بالمياه ومصادرها مع إمكان تقسيمها يعد أحد الخطوط الحمراء في أي مفاوضات، وقد سعى فور توليه السلطة لزيارة واشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة استراتيجية أهم ما فيه - غير ضمان التفوق العسكري الصهيوني على العرب - التأكيد على التزام واشنطن بتوفير المياه لإسرائيل.

وقد أثار هذا النص التساؤلات حول نوع مصدر المياه التي ستمد بها واشنطن إسرائيل، وطرحت في هذا الصدد ثلاثة مصادر مهمة، **أولها** هو المصادر المائية العربية ذاتها وخصوصاً حصة سورية من نهر دجلة، ومياه مصر من نهر النيل.

وثانيها: هو مياه تركيا التي عرضت بالفعل إحياء مشروع قديم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب تحت البحر.

وثالثها: مشروع ضخم لبناء محطات تحلية لمياه البحر المتوسط، بمساعدات مالية أوروبية وأمريكية غرضه تحلية ٩٠٠ مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً بشكل يوفر لها ١٥٪ من احتياجاتها المائية الحالية ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن بعضها للسوريين أو الفلسطينيين في مفاوضات التسوية النهائية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي في عام ١٩٩٥م، ثم أعاد باراك طرحه بقوة مع الأمريكان، وحصل على تعهد استراتيجي منهم بمد إسرائيل بالمياه من أي من المصادر الثلاثة السابقة أو

كلها معاً، ولو نفذ مشروع تحلية المياه وحده فسوف يوفر فائض يغطي حاجة الدولة العبرية ـ حسب الدراسة ـ إلى عام ٢٠٤٠م على الأقل.

ومع ذلك لن يعول الصهاينة على هذا المشروع الذي لن يؤتي عائده إلا بعد عشرين عاماً بشكل كامل ويصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقاً مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخطر مائي يهددهم كالجفاف الحالي، وهذا هو ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي نسبياً.

وقد نشرت صحيفة هاتسونيه قبل عامين تقريراً عن مفاوضات المياه القادمة، جاء عنوانه معبراً، إذ يقول: استمراراً للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه يجب أن يكون جوهر أي تسوية قادمة وفيه تأكيد على أن تظل مصادر المياه في مفاوضات التسوية النهائية تحت سيطرة إسرائيل.

وما يقوله الصهاينة في هذا الصدد عن المفاوضات مع الفلسطينيين، يقولونه عن مفاوضاتهم مع السوريين، بل إنهم يخشون السوريين أكثر من الفلسطينيين، على اعتبار أن المطروح هو إعادة الجولان وبالتالي عودة مصادر المياه الموجودة هناك بعكس الأراضي الفلسطينية التي لا يعيدون منها سوى مناطق متناثرة هنا وهناك. فهم يسيطرون حالياً على ٦٠٪ من مياه نهر الأردن وروافده، بينما لا تحصل سورية إلا على ١٥٪، والأردن على ٢٥٪، على الرغم من أن مياه النهر تنبع من الهضبة السورية، ولذلك قد تظل عقبة المياه هي عقدة المفاوضات، وبرميل البارود الذي قد يفجرها كلية، بل قد يشعل مزيداً من الحروب في المنطقة، خصوصاً أن سورية تعاني بدورها من أزمة مياه مع تركيا التي تتحكم في مياه نهر دجلة، وتبني عليه عشرات المشروعات التي تؤثر على نصيب سورية من المياه.

أيضاً يثير التصرف التركي الذي يربط بين قضية المياه وقضية الأمن السياسي لتركيا مشكلة أخرى للسوريين، خصوصاً أن هذا الأمن السياسي الذي تتذرع به تركيا دفعها للتعاون مع إسرائيل ضد سورية مرات عدة، والضغط عليها بملف المياه الحساس بشكل هدد أيضاً باندلاع حرب بين البلدين.

ما يعاب إذن على الدول العربية والجامعة العربية أنها لا تطرح بدائل لمواجهة الصهاينة، إذا ما أصرُّوا على هضم المياه العربية، ويظل المنهج هو مجرد التحذير مما سيحدث، دون تحديد رادع محدد، فهل ستعتبر الدول العربية «المياه» خطاً أحمر أيضاً للتراجع كما يفعل الصهاينة؟.

ويبقى نهر النيل الذي يضع الصهاينة أعينهم عليه منذ احتلال فلسطين وتبقي مؤامراتهم للتفريق وبث الخلافات بين دوله .

وفي الوقت الراهن يمكن القول إن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل

مشروع استغلال الآبار الجوفية

قامت إسرائيل بحفر آبار جوفية بالقرب من الحدود المصرية، وترى أن بإمكانها استغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب وقد كشفت ندوة المهندسين المصريين أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق ٨٠٠ متر من سطح الأرض، وكشف تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو ١٩٩١م أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية في سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة ـ وذلك باستخدام آليات حديثة ـ على سحب المياه المصرية .

مشروع اليشع كالي

في عام ١٩٧٤م طرح اليشع كالي - وهو مهندس (إسرائيلي) - تخطيطاً لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ونشر المشروع تحت عنوان: مياه السلام والذي يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها، وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس، وقد كتبت صحيفة معاريف في سبتمبر ١٩٧٨ تقريراً بأن هذا المشروع ليس طائشاً؛ لأن الظروف الآن أصبحت مهياة بعد اتفاقيات السلام لتنفيذ المشروع .

مشروع يوزر

قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد يهدف إلى نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس وبإمكان هذا المشروع نقل ١ مليار م٣، لري صحراء النقب منها ١٥٠ مليون م٣، لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة المشروع لدى إسرائيل فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم .

مشروع ترعة السلام

هو مشروع اقترحه السادات في حيفا عام ١٩٧٩م، وقالت مجلة أكتوبر المصرية: إن الرئيس السادات التفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

وإزاء ردود الفعل على هذه التصريحات سواء من أثيوبيا أو المعارضة المصرية ألقى مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري بياناً أنكر فيه هذا الموضوع قائلاً: عندما يكلم السادات الرأي العام يقول: أنا مستعد أعمل كذا فهو يعني إظهار النية الحسنة ولا يعني أن هناك مشروعاً قد وضع وأخذ طريقه للتنفيذ.

أيادي إسرائيل وأمريكا في منابع النيل لحصار مصر مائيا

حذر الدكتور محمد أبو غدير الأستاذ بجامعة عين شمس والخبير في الشئون الإسرائيلية من خطورة التهديدات التي تتعرض لها مصر بسبب التواجد الإسرائيلي والأمريكي في الدول المطلة علي منابع نهر النيل والذي يستهدف حصار مصر أمنيًا.

وشدد في كلمته أمام ندوة دور إسرائيل في إفريقيا وأثره علي مستقبل العلاقات الأفريقة العربية التي عقدها مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة علي أن المخططات الإسرائيلية لا يقابلها رد فعل مناسب من جانبنا.

ولفت إلي أن إسرائيل تريد الأرض والمياه معا لذلك فهي لن تنسحب من الجولان السوري أو الضفة الغربية في فلسطين المحتلة لان فيهما مصادر هامة جدا من المياه تسرقها إسرائيل وأشار إلي أن إسرائيل ترسل حاليا الوفود لدول منابع النيل لتكون هذه الدول أداة للضغط علي مصر من خلال تقليل حصتها ومحاصرتها مائيا حتى تعطيها جزء من مياه نهر النيل وتشاركها في ذلك الإدارة الأمريكية التي تساعد في بناء السدود بمساعدة دول غربية أخري علي مجري النهر وتضغط علي دول المنبع لكي يبيعوا المياه إلي مصر.

وكشف النقاب عن وجود تواجد عسكري إسرائيلي في تشاد وفي غرب السودان وجنوبه الذي أوشك علي الانفصال عن السودان وتواجد بحري في جيبوتي والقرن الإفريقي للتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما أن لها قاعدة في كل من اريتريا وأثيوبيا.

وفي خارج إفريقيا – يضيف – أقامت إسرائيل علاقات قوية مع الهند والصين والخبراء والطيارون الإسرائيليون يتدربون في الهند علي ضرب المفاعل النووي الباكستاني كما أن هناك اتصالات إيرانية إسرائيلية للتعاون المشترك فيما بينهما في العديد من المجالات.

مخطط تفتيت المنطقة

تجدر الإشارة إلي وجود مشروع إسرائيلي لإنشاء منطقة تجارية وسياحية تضم غزة والعريش وصحراء النقب يتكلف ثمانية مليارات من الدولارات بهدف زحزحة الحدود الدولية المطلوب إزالتها لتتطابق مع الشرق الأوسط الجديد الذي يتم فيه تقسيم دول المنطقة إلي دويلات علي أسس طائفية وعرقية ودينية لصالح المشروع الصهيوأمريكي مؤكدا أن خطر التقسيم الذي طال العراق والسودان والمطلوب انجازه في اليمن يمكن أن يطال مصر إلا إذا تحركنا بقوة لإفشال هذه المخطط الخطير.

شدد أحمد يوسف القرعي الخبير والمحلل السياسي بجريدة الأهرام علي إننا نواجه مخططا لإعادة ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية بل والعالم وفق خريطة كونية جديدة تكون الهيمنة عليها لأمريكا وحليفتها إسرائيل .

ونبه إلي أن نموذج وسيناريو مخطط التقسيم يتم تطبيقه حاليا علي ارض السودان وفي العراق لافتا إلي إننا لا نتحرك لإنقاذ أنفسنا مما يدبر لنا إلا متأخرين ونظل في سبات عميق إلي أن تقع الواقعة ملقيا باللوم علي الإعلام العربي والمصري الذي لا يشير إلي المخاطر التي نتعرض لها خاصة بالنسبة لقضية المياه ومخطط التقسيم داعيا إلي مجلس حكماء من الدول المطلة علي نهر النيل لإدارة هذا النهر .

ومن جانبه أوضح الدكتور أحمد محمود هويدي مدير مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة أن الاستشراق الأوربي استشراق قديم في حين أن الاستشراق الأمريكي حديث نسبيا لافتا إلي أن خطاب أوباما في القاهرة كان خطابا إعلاميا لم يسفر عن أي انجاز لصالح العرب والمسلمين علي ارض الواقع مقارنة بما استفادت به إسرائيل من أمريكا خاصة في مجال بناء المزيد من المستوطنات التي التهمت أجزاء شاسعة من الأراضي الفلسطينية .

ولفت الانتباه إلي أن طريق الخلاص يتمثل في وجود قيادة فلسطينية موحدة وان يتجاوز الفلسطينيون خلافاتهم ويتوحدوا في مواجهة العدوان والغطرسة الإسرائيلية .

دور صهيوني خفي للسيطرة علي النيل

كما تطمع إسرائيل في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر وبدرجة أقل السودان؛ وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه إسرائيل يقول محمد سيد أحمد: إن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في

ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابق على استقلالهم، وأن إسرائيل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحها .

من أجل ذلك تتوارد الأنباء والأخبار عن مساعدات إسرائيلية لأثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر .

ولقد دأبت العواصم المعنية بدءاً من أديس أبابا مروراً بالقاهرة وانتهاء بتل أبيب على نفي هذه الأنباء. الاحتمال الأرجح هو تورط (إسرائيل) بالمشاركة في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق .

الدور الإسرائيلى فى إشعال الخلاف بين دول حوض نهر النيل:

والأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل أطماع قديمة ترجع إلى عام ١٩٠٣ حيث تقدم فى ذلك الوقت مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل لحكومة الاحتلال البريطانية فى ذلك الوقت بطلب للحصول على جزئية من مياه النيل عبر مصر إلى صحراء النقب لإمداد الكيان الصهيونى بالمياه اللازمة لإستزراع الأراضى وتوفير المياه للحياة التى يمكن أن تحل مشاكل إسرائيل المائية إلى أمد طويل ،كما قام المهندس الإسرائيلى اليشع كيلى عام ١٩٧٤ بتصميم مشروع يهدف إلى نقل مياه النيل عبر صحراء النقب عبر توسيع قناة الإسماعلية ثم سحب المياه منها عبر أسفل قناة السويس إلى إسرائيل حيث يقدر طول القناة التى تم تصميمها بـ ٢٥٠ كيلو متر بقدرة استعابية تقدر بمائة مليون متر مكعب سنويا من المياه.

إن ورقة المياه تلعب دورا هاما وإستراتيجيا بالنسبة للأمن القومى الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٠ فالمياه تشكل عاملا رئيسيا للدولة الإسرائيلية فى تحقيق وإقامة مشاريعها التى تشجع على الإستيطان وجذب موجات أخرى من المهاجرين اليهود،لذا توجهت السياسة الإسرائيلية المائية منذ ذلك الوقت الى السيطرة على معظم مصادر المياه الطبيعية فى المنطقة وتغيير خارطتها الطبيعية إلى مصلحتها، كما وضعت مياه نهر النيل من ضمن أولوياتها بغرض مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق لتحقيق حلمها لنقل مياه النيل عبر صحراء النقب.

نتيجة لتلك الحقائق أعلاه نجد أن إسرائيل أصبحت حاليا تلعب دورا مباشرا فى فى صراع المياه بين دول حوض النيل مستفيدة من إمتداد نفوذها فى منطقة القرن الإفريقى (أثيوبيا وكينيا) ومنطقة البحيرات العظمى حيث أصبحت إسرائيل تحرص فى التواجد فى منطقة القرن الإفريقى ومنطقة البحيرات لما تشكله هذه المناطق (دول المنبع فى حوض النيل) من تهديد للأمن القومى العربى فى محوره الأفريقى المتمثل فى مصر والسودان،حيث أن إسرائيل أصبحت تحرص على الهيمنة على قرارات تلك الدول (دول المنبع) فيما يتعلق بموضوع المياه وذلك لحساسية تأثيره على الأمن الوطنى للسودان والأمن القومى المصرى وبالتالى الأمن القومى العربى.وهناك العديد من المؤشرات التى تؤكد التدخل المباشر لإسرائيل فى تفجر الأوضاع بين دول المنبع والمصب فعقب إنعقاد إجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد فى يوليو ٢٠٠٩ زار مسؤلين من رواندا وأوغندا إسرائيل للتباحث حول قيام مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل حيث شارك فى

هذه الرحلة التى تمت فى الفترة من ١٦ الى ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ من روانـدا وزيرة التجارة مونيكا نسانزابانغو ومدير المعهد العالمى للتنمية البيلوجية جـون كيلاما،أما من الجانب الأوغندى فقد شارك فى هذا اللقاء نائب وزيـر الزراعـة الأوغندى تيكو بيتر، الـشيء الـذى يـدلل عـلى إنخـراط إسرائيـل المتواصـل والنـشط فى دول المنبـع لحـوض نهـر النيـل،ثـم تلتهـا زيـارة وزيـر الخارجيـة الإسرائيلى ليبرمان الى خمسة دول إفريقية فى الأول من سبتمبر ٢٠٠٩ حيث تم فيها التوقيع على العديد من الإتفاقيات التى تعتمد على المياه القادمة من بحـيرة فكتوريا وتانا مع كل من أثيوبيا ويوغندا وروانـدا تعتمد على إقامة سدود تقيـد من تدفق المياه الى كل من السودان ومصر حيث شارفت بعـض هـذه الـسدود على نهر توكر أباى (النيل الأزرق) على الإنتهاء عبر شركات مقاولات صـينية وإيطالية،اما عـلى النيـل الأبـيض فقـد شـارفت بعـض المـشاريع الزراعيـة فى مقاطعة كاراموجا الواقعة على الحدود السودانية المعتمدة على الـرى مـن النيـل الأبيض على الإنتهاء عبر تعاون وإشراف وتمويل إسرائيلى. المخاطر على الأمن الوطنى الـسودانى والأمـن القـومى المـصرى والعربـى مـن التـدخل المبـاشر لإسرائيل فى إشعال الخلاف بين دول المنبع ودول المصب.

السياسة الإسرائيلة إتجاه دول القارة الأفريقية ظلت عـلى الـدوام تـشكل جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءا من نظرية الأمن الإسرائيلية المبنيـة عـلى التفـوق العـسكري واكتـساب الـشرعية والهيمنـة والـتحكم في المنطقـة، وتطويق الدول العربية خاصة مصروالـسودان لحرمانهـا مـن أي نفـوذ داخـل القارة الأفريقية، إن إستراتيجية إسرائيل فى أفريقيا ترتكـز عـلى شـل الوجـود العربي في أفريقيـا، ومحـاصرة المـصالح المـشتركة بـين الـدول العربيـة جنـوب

الصحراء وشمالها والوصول إلى منابع النيل بالنسبة لمصر والسودان، وكذلك تحاول إسرائيل دائما توسيع الفجوة وتعميق الخلافات العربية مع الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في دول المنبع المتحكمة في مياه النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا وتانا في كل من أوغندا وأثيوبيا،وهي تستغل في ذلك كل إمكانياتها للتأثير على السياسة الإثيوبية و الأوغندية، إلى جانب قيامها بتشجيع الحركات الانفصالية في جنوب السودان وغرب السودان، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب وخاصة في الدول المطلة على حوض النيل و المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا، إن أفريقيا تعتبر عمقا إستراتيجيا وحيويا مهما للعالم العربي والإسلامى، لوجود العديد من الروابط التاريخية والثقافية بالإضافة إلى العديد من العلاقات الاقتصادية ، لذلك تعتبر أفريقيا خطرا كامنا على أمن واستقرار عالمنا العربي بدءا من تدفق مياه نهر النيل وحركة الملاحة على البحر الأحمر، ، والعلاقات مع شمال أفريقيا ذات الهوية العربية ، بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي وأفريقيا،ولاشك أن إسرائيل في إطار سعيها لمحاصرة العالم العربي وإضعافه لن تتوفر لها فرصة كبيرة كتلك الفرصة التي توفرها القارة الأفريقية، وبالتالي فإن عدم رؤوس الأموال العربية والأيدى العاملة الإفريقية التى يمكنها أن تؤثر فى المستقبل القريب فى تحسين علاقات هذه الدول مع الدول العربية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وبالتالى قطع الطريق على صانعى القرار الإسرائيليين لتهديد الأمن المائى لكل من مصر والسودان.

إن قدرة العرب على تطوير إستراتيجيات جديدة في علاقـاتهم مـع القـارة الأفريقية من شأنه أن يبقي فرص تلاعب إسرائيـل بـأمنهم ومـصيرهم قائمـة ومؤكدة.

ويجب على كل من مصر والسودان تنسيق سياسـتهما فى هـذا الملـف الهـام والعمل على تطوير إستراتيجيات عربية موحدة جديدة بالتنسيق مـع الجامعـة العربية بشأن التعامل مع هذا الملف الإستراتيجى الهـام والحيـوى لـصد هـذا الإختراق الإسرائيلى الهادف لزعزعـة الأمـن العربـى المـائى عـن طريـق فـتح مجالات التعاون مع الدول الإفريقية عـلى صـعيد كافـة المجـالات الإقتـصادية والسياسية والأمنية مع التركيز على ضخ إستثمارات عربية ذات أثر فعال لـدفع عجلة التنمية فى دول حوض النيل .

كما أصبحت قضية حماية البيئة وصيانة عناصرها المختلفة موضـوعا رئيـسيا على موائد البحث العلمى، ومـن أجـل (تفعيـل دور الدولـة فى حمايـة البيئـة فى مصر) كان المؤتمر العلمى السنوى الحـادى والعـشرين للاقتـصاديين المـصريين، والذى نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع.

وتعرضت فعاليات المؤتمر لأهم قضايا البيئـة فى مـصر مـن حيـث مـصادر التلوث وأسبابه ومداه، وتقييم السياسات التـى طبقـت خـلال الفـترة الماضـية، والمنهج المقترح للتحكم فى التلوث وزيادة فاعلية السياسات اللازمة لذلك.

وقد تناولت المباحث الثلاثة التـى أعـدها د. محمـد محمـد مـصطفى البنـا ود. سعد مسعد شحاته أهم قضايا البيئة فى مصر، والتلوث المائى الذى يـشمل كلا من البيئة البحرية والماء العذب، فالأولى قد بلغ تدهورها حدا مثيرا للقلـق خاصة بالنـسبة لـشواطئ مـصر الـشمالية، حيـث حـدثت زيـادة ملحوظـة فى

التلوث الناجم عن الصرف الصحى فى مياه شواطئ شرق الاسكندرية، مما أضحى يهدد الكائنات البحرية والبيئة البحرية بهذه المنطقة، كما تعانى البحيرات المصرية فى شمال الدلتا (مريوط - ادكو - البرلس - المنزلة) من حالة تسمم حاد ومزمن ناتج عن الصرف الصناعى والزراعى.

ووفق الدراسات فان الصرف الزراعى والصناعى فى هذه البحيرات قد قتل ٥٠٪ من الكائنات البحرية الموجودة بها.

أما المياه العذبة التى تتمثل فى مياه نهر النيل والمياه الجوفية، فتتنوع مصادر التلوث ما بين المصادر الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحى والقمامة والمصادر الأخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع فى مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب التخطيط البيئى وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة اليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغير فى خواص المياه الطبيعية والكيميائية مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياه المختلفة.

وهناك أعداد كبيرة من المصانع الواقعة على ضفتى النهر إن لم تكن جميعها، تلقى بمخلفاتها فى النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث، مثل مصر مخر السيل فى أسوان، وفيه تتجمع مخلفات صناعية ،أخرى آدمية وتشكل مصدرا خطيرا لتلوث نهر النيل، ومصانع كيما فى أسوان، ومصانع السكر فى كوم امبو وادفو ودشنا وقوص ونجع حمادى، ومصانع الزيوت والصابون ومصانع تجفيف البصل فى سوهاج، ومصانع حلوان وأسيوط وأبى زعبل وطلخا وكفر الدوار وغيرها.

وعلى سبيل المثال تلقى شركة النصر للكوك والكيماويات ١٦ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات صناعية سائلة حمضية تحتوى على مواد عالقة وتركيزات عالية من الأمونيا والنترات، كما تلقى شركة الحديد والصلب حوالى (٦٠٠) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة عالية الملوحة تحتوى على تركيز عالي من الحديد والمنجنيز والزنك، وكذلك تلقى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها حوالى (٣٤) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عضوية وفوسفات وزيوت ومعادن مثل الحديد والمنجنيز والزنك، أما شركة السكر والتقطير المصرية فتلقى حوالى ٨٠ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عالقة بنسبة عالية وحمل عضوى عال علاوة على الفوسفات.

خطورة الأدب العبري

ويحذر الخبراء والمختصين من خطورة توظيف إسرائيل للأدب العبري في خدمة مخططات التقسيم من خلال إثارة النعرات القومية والطائفية داخل البلاد العربية تمهيدا لتقسيم تلك الدول ودلل علي ذلك برواية لأديب يهودي تسمي العروس المحررة وتدور حول الامازيغ وترسخ لتقسيم الجزائريين ما بين عرب وبربر وما بين تغريبيين ومتفرنسين وعرب وهم المتمسكون بالهوية العربية الإسلامية للجزائر داعيا إلي ضرورة الانتباه لهذا الدور الخطير للأدب اليهودي.

ونبه الدكتور أحمد الشربيني السيد أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة إلي ضرورة وضع الخطط والبرامج لإحباط مخططات التقسيم الأمريكية

الإسرائيلية لدول المنطقة محذرًا من خطورة تهجير العرب من فلسطين تحت زعم يهودية الدولة العبرية الذي يعني طرد كل العرب من إسرائيل ومؤكدا علي أهمية وجود موقف عربي جاد لمواجهة هذه المخاطر المحدقة بنا وتكثيف الوجود العربي الرسمي والأهلي في إفريقيا لمواجهة التغلغل الأمريكي والإسرائيلي.

ومن جانبه دعا حسين حمودة مصطفي الخبير الاستراتيجي ومدير مركز المصرية للموارد الإدارية والأمنية إلي حزمة من الإجراءات العاجلة المطلوبة للتصدي للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا منها الدخول إلي مجال المنافسة من خلال تقديم البدائل الأفضل للدول الإفريقية حتى لاتلجأ هذه الدول لإسرائيل وانتقاء مجالات التعاون المصري والعربي الإفريقي التي لم تطرقها إسرائيل ومنها مجال التعليم في الدول الإفريقية الإسلامية.

وطالب بتشجيع الاستثمارات بزيادة أعداد الجاليات المصرية خاصة في دول حوض نهر النيل وإمداد دول هذا الحوض بالخبرات والخدمات وإقامة المشروعات مع وضع خطة للتواصل لحضاري مع دول القارة وتفعيل الدور الإفريقي داخل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية سيناء زراعيا واقتصاديا لتكون خط الدفاع الأول عن مصر في مواجهة إسرائيل ولربط المشرق بالمغرب العربي.

السد العالي والموساد

سد أسوان العالي أو السد العالي هو سد مائي على نهر النيل في جنوب مصر، أنشئ في عهد جمال عبد الناصر وبناه السوفييت ساعد كثيراً في التحكم في تدفق المياه والتخفيف من آثار فيضان النيل يستخدم لتوليد الكهرباء في مصر طول السد ٣٦٠٠ متر ، عرض القاعدة ٩٨٠ متر، عرض القمة ٤٠ متراً، و الارتفاع ١١١ متر حجم جسم السد ٤٣ مليون متر مكعب من أسمنت وحديد ومواد أخرى، ويمكن أن يمر خلال السد تدفق مائي يصل إلى ١١.٠٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية الواحدة بدأ بناء السد عام ١٩٦٠ وقد قدرت التكلفة الإجمالية بمليار دولار شطب ثلثها من قبل الاتحاد السوفييتي عمل في بناء السد ٤٠٠ خبير سوفييتي و أكمل بناؤه في ١٩٦٨ ثبّت آخر ١٢ مولد كهربائي في ١٩٧٠ وافتتح السد رسمياً في علم ١٩٧١ ولكن أدي السد العالي إلي تقليل خصوبة نهر النيل وعدم تعويض المصبات في دمياط ورأس البر بالطمي مما يهدد بغرق الدلتا بعد نحو أكثر من مائة عام وبسبب بعض العوامل الأخرى مثل الاحتباس الحراري وذوبان الجليد بالقطبين الشمالي والجنوبي بتأثير سلبي من طبقة الأوزون .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول من اشار ببناء هذا السد هو العالم العربى المسلم الحسن ابن الهيثم (ولد عام ٩٦٥م وتوفى عام ١٠٢٩م) والذى لم تتح له الفرصة لتنفيذ فكرته وذلك بسبب عدم توفر الآلات اللازمة لبنائه في عهده، الآثار الإيجابية للسد.

كشف المهندس المصري المتهم بالتجسس النووي لصالح الكيان الصهيوني مفاجآت مثيرة في التحقيقات حول سعي الموساد لمعرفة مدى تحمل السد العالي لضربة نووية، ودور مشروع توشكى، وما إذا كانت مصر تقوم بتخصيب اليورانيوم، وخضوع منشآتها للتفتيش الدولي وقال أنه في أحد لقاءاته أمدّ عملاء الموساد بمعلومات وتقارير تفيد بأن مصر لا تخصّب اليورانيوم.

اسرائيل وراء انشاء بعض السدود

كشفت مصادر مسئولة بوزارة الخارجية المصرية عن أن إسرائيل وافقت الأسبوع الماضي علي تمويل إنشاء ٥ سدود لتخزين مياه النيل بكل من تنزانيا ورواندا، مشيرة إلي أن الموافقة الإسرائيلية جاءت في أعقاب قيام جهات بحثية إسرائيلية بعمل دراسات جدوي اقتصادية أثبتت أهمية إنشاء هذه السدود.

وأضافت المصادر لجريدة الدستور المصرية إن نصيب تنزانيا من هذه السدود سيكون أربعة ، أما رواندا فسوف يكون نصيبها سداً واحداً.

وأشارت المصادر إلي أن كلاً من تنزانيا ورواندا ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر وأخذ موافقتها المسبقة.

وأوضحت المصادر أن هذه الموافقة تأتي بعد موافقة إسرائيل علي تمويل إنشاء ثلاثة سدود لتخزين مياه النيل في أوغندا وجاءت موافقة دولة الاحتلال على إقامة هذه السدود في أعقاب الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإسرائيلي إلى خمس دول أفريقية، بينها ٣ تقع في منطقة حوض النيل، واستغرقت ١٠ أيام، وبحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

وهذا ما أثار مخاوف أساتذة المياه العرب والمصريين ومنهم الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- الذى أعلن أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود لتخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية.

وأوضح د.دياب أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية وأن الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وأكد د.دياب أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفاً أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

وأوضح دياب أن الباحثين في مجال المياه في دول حوض النيل يشكون مر الشكوي من موقف مصر، ويتهمون مصر بأنها تحرمهم من مياه نهر النيل من

وجهة نظرهم، مضيفاً أن القضاء علي هذه الصورة النمطية السلبية وغير الحقيقية لدي دول حوض النيل عن مصر لن يتحقق إلا من خلال تخطي مرحلة الكلام الحالية إلي مرحلة الفعل وتنقسم هذه المرحلة إلي شقين الأول وهو تنفيذ مصر عدداً من المشروعات المائية بدول الحوض لخدمة شعوبها، أما الشق الثاني فيتمثل في تقوية مصر لوجودها في دول حوض النيل، خاصة وأن الوجود الإسرائيلي أقوي منه.

سد تكزة

الاسم الرسمي **Tekeze Hydro Power Dam** - تكلفة الإنشاء ٢٢٤ مليون دولار – الارتفاع ١٨٨ متر- تاريخ التشغيل ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩ - الوارد نهر تكزه – السعة – ٣٠٠ م.و – التوربينات - توربينات فرانسيس – القدرة الحالية ٩٢٠٠ مليون م.

سد تكزه يقع في شمال أثيوبيا على نهر تكزه قبيل أن يشكل الحدود الإثيوبية الإرترية ثم يدخل السودان ليصب في نهر عطبرة الذي يصب في النيل شمال الخرطوم وهو سد على نهر تكزه (أحد روافد النيل عبر عطبرة) في تگراي بأقصى شمال ألتوليد ٣٠٠ ميجا واط من طاقة كهرومائية، تعمل أثيوبيا على تصديرها لدول الجوار السد قام بإنشائه كونسوتيوم مكون من صينو هيدرو وشركة الصين الوطنية لمصادر المياه وهندسة الطاقة المائية وسور للإنشاءات بتكلفة ٢٢٤ مليون دولار وقد تم توقيع العقد في عام ٢٠٠٢، وتم الانتهاء من السد في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩، وبدأ في توليد الطاقة التي تدخل شبكة الكهرباء الإثيوبية من محطة مكعيله وبالرغم من أن الغرض الرئيسي

للسد ليس تخزين المياه، فهو يحتجز فقط ٩.٢ بليون م٣، إلا أنه يحتجز الطمي من النهر المسئول عن ٤٠٪ من الطمي في نهر النيل الرئيسي بين عطبرة وأسوان. فنهر تكزه هو المسئول عن جلب أكثر من ٣.٥ كج طمي في المتر المكعب (م٣) من الماء في متوسط سنوي لتدفق نهر عطبرة قدره ٣٥٩ م٣/ ث (أي فيضان قدره ٩.٥ بليون م٣/ السنة)، بينما النيل الأزرق، المورد الآخر للطمي يجلب فقط ١ كج/ م٣ بتدفق ١.٤٠٠ م٣/ ث.

سد جلجل جيبه

مشروع طاقة مائية مكون من ثلاث سدود تحت الإنشاء، يقوم بتحويل جزء من مياه نهر گلگل گيبه مباشرة إلى نهر أومو بعد تمريره على محطة توليد طاقة كهرومائية تبدأ بقدرة ٤٢٠ م.و وترتفع عام ٢٠١١ إلى ١٨٤٠ م.و ويقع المشروع على بعد حوالي ٣٠٠ كم شمال غرب أديس أبابا، إثيوبيا وهو ثالث سد في إطار مشروع بناء سد يقام في أثيوبيا لإنتاج طاقة كهرومائية، تعمل أثيوبيا على تصديرها لدول الجوار وهو أحد ثلاثة سدود سيصل إجمالي إنتاجهم إلى ١١٥٥ ميجاوات، بتكلفة ١.٤ بليون دولار أمريكي سيتم الإنتهاء من المشروعات الثلاث في ٢٠١٠ نهر النيل أثيوبيا الآن بتوليد ٨٠٠ م. و من أربع محطات للطاقة الكهرومائية للإستخدام المحلي من المتوقع الإنتهاء من السد في ٢٠١١.

تم بناء سد جلجل جيبه (أو جلجل جيبه الأول)، في شمال المشروع عام ٢٠٠٤ مشروع جلجل جيبه ولا زال مشروع جلجل جيبه الثاني تحت الإنشاء وهو عبار عن محطة إنتاج طاقة كهرومائية. سد جليجل جابه الثالث من

المتوقع أن ينتج طاقة تقدر بحوالي ٦٥٠٠ ميجاوات في السنة، حيث يدر ٣٠٠ مليون يورو في السنة ،حسب مؤسسة الطاقة الكهربية الإثيوبية، والتي سوف يتم بيعها لدور الجوار مثل السودان، جيبوتي، اليمن، أوغندا، ومصر، والتي يمكن لها شراء فائض الطاقة من أثيوبيا.

وسوف يوفر السد فائض حوالي ٢٠٠ كم٣من المياه في خزانه والتي يمكن أن تستعمل في الصيد.

عمل السدود

ستقوم السدود بتوليد الطاقة عن طريق مياه الأنهار المتدفقة في أثيوبيا، والجبال الشاهقة، والتي من المتوقع أن يصل اجمالي الطاقة المنتجة من تلك السدود إلى ١١٥٥ ميجاوات.

وبحلول ٢٠١٠، سيتم الانتهاء من سد تكزه بقدرة ٣٠٠ م. و.، سد جليجل جاب الثالث بقدرة ٤٢٠ م. و.، وسد بليس بقدرة ٤٣٥ م. و. كما صرح سنديكو أريا رئيس العلاقات العامة لمؤسسة الطاقة الكهربائية الاثيوبية تقوم الحكومة الإثيوبية بتغطية تكلفة بناء السدود الثلاث بالتعاون مع الحكومة الايطالية وبنك الاستثمار الاوروبي.

اقسام المشروع

خط إمداد أثيوبيا- السودان

صرح تسفايه باتو، مدير المشروع لبناء خط لإنتاج الطاقة بتكلفة ٦٨ مليون دولار أمريكي يصل شهده في أثيوبيا مع القضارف في السودان بطول ١٩٤ كم.

عند إكتمال المشروع سوف تحصل أثيوبيا على ٣٠ مليون دولار سنويا من تصدير ٢٠٠ م. و. من الطاقة الكهرومائية منخفضة التكلفة، إلى دولة الجوار السودان والتي تنوي إستبدال مولدات الطاقة الحرارية المكلفة المستخدمة الآن، كما قال تسافيه وأنهى حديثه بقوله: من المتوقع إنتهاء المشروع في ٢٠١٠.

خط إمداد أثيوبيا-جيبوتي:بوجاله فيسا، مدير المشروع لتوصل خط الطاقة من أثيوبيا إلى جيبوتي، صرح أن بناء خط طوله ٢٨٣ كم لإمداد ولاية البحر الأحمر ب٤٠ م.و. من المتوقع أن تصل تكلفته ٦٢ مليون دولار، والتي وافق البنك الأفريقي للتنمية على تمويلها.

ولكن قرر بنك الاستثمار الاوروبى سحب تمويله لمشروع سد جليجل جيبى ٣ الذى تقوم الحكومة الاثيوبية ببناءه على نهر أومو جنوب البلاد المغذى لبحيرة توركانا شمال غرب كينيا والذى يدور حوله جدل حاليا بسبب أضرار بيئية متوقعة ويعود لضغوط تعرض لها من جانب جميعات حماية البيئة كانت قد حذرت من أن السد سيؤثر على الحياة المعيشية لنحو مليون شخص يعيشون فى منطقة جنوب غرب أثيوبيا .

وأشار البيان الى أن الاضرار البيئية لمشروع السد – الذى تبلغ تكلفته الاجمالية ١.٥٥ مليار يورو – لن تقتصر فقط على تدمير النظم البيئية لوادى أومو السفلى بأثيوبيا ، بل ستمتد لتشمل بحيرة توركانا الكينية حيث يحتمل أن يلحق أضرارا بالانشطة الاقتصادية لمنطقة البحيرة وتذكية المنازعات القبلية بالمنطقة.

كان البنك تلقى فى شهر مارس ٢٠٠٩ رسالة من أصدقاء بحيرة توركانا وهم مجموعة من سكان المنطقة المتضررين من مشروع السد ، طالبوا البنك بسحب قراره بتمويل المشروع على خلفية أضراره البيئة المحتملة .

خزان سنار

خزان سنار هو سد حجري ، يبعد ٣٠٠ كم من الخرطوم بني لتوفير المياه ويقع يقع في السودان في ولاية سنار ، ويعتبر من أبرز المعالم التي تتميز بها ولاية سنار السودانية بإعتباره أول خزان تم إنشاؤه بالبلاد تبلغ سعة بحيرته حوالي ٣٩٠ مليون متر مكعب من المياه تستغل في ري المشروعات الزراعية إضافة الي الإستفادة من التخزين في توليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية والتي تقدر انتاجيتها بحوالي ١٤ ميجاوات تغطي أكثر من ٨٠٪ من إستهلاك الولاية ويغطي العجز الطفيف من الشبكة القومية. هنالك أيضا العديد من الدراسات الفنية لإقامة خزانات علي الأنهار الموسمية بهدف توفير المزيد من مياه الري للمشروعات المقترحة.

فكرة انشاء خزان سنار على النيل الأزرق منذ عام ١٩٠٢ م لرى مشروع الجزيرة انتهت بدراسات لاختيار هذا الموقع فى عام ١٩١٤م وبدأت التحضيرات لتنفيذه فورا وقامت بتشييد الجزء الاول من الخزان الشركة السودانية للتشييد بالمشاركة مع شركة أخرى وإنتهى تشييد الخزان فى عام ١٩٢٥ م.

- يوفر الخزان مياه الرى بالانسياب لمشروع الجزيرة والمناقل والمناسيب اللازمة لمشروعات الطلمبات بالنيل الازرق امام وخلف الخزان.

ومن خزانات دول الحوض ايضاً :خزان الروصيرص خزان جبل أولياء خزان خشم القربة.



الباب الخامس

التلوث (المشكلة والحل)

ضوضاء التلوث

أوضحت الدراسات أن نسبة تلوث الهواء فى مصر تتراوح بين ٧-١٠ أضعاف الحد الأقصى المسموح به فى المناطق السكنية وان تزايدت نسبة ملوثات الدخان وثانى أكسيد الكبريت، وما ينتج عن عوادم السيارات من زيادة نسبة الرصاص فى طبقات الهواء السفلى قد أصبح ضارا بصحة الانسان والحيوان والنبات.

ومن الدراسات الميدانية والاحصائية يتبين أن معدل تلوث هواء العاصمة القاهرة أضعاف المعدلات المسموح بها دوليا بسبب المناطق الصناعية وحرق القمامة وعادم السيارات وغير ذلك، وأيضا فإن القاهرة قد تجاوزت حدود الأمان فيما يختص بالتلوث والتى جعلتها تحتل مكان الصدارة بين دول العالم المختلفة فى درجة التلوث.

وفى مقارنة بين نسبة التلوث فى هواء القاهرة مع بعض العواصم الأخرى والمعدلات الدولية نجد أنه بينما تصل نسبة الرصاص فى الجو ٤.٤ ميكروجرام/ م٣ فى لندن و٣.٨ ميكروجرام/ م٣ فى برلين، ترتفع النسبة فى القاهرةل تصل إلى ١٤.٩ ميكروجرام/ م٣، كذلك وصلت نسبة ثانى أكسيد

الكربون ٣٨٠ ميكروجرام/ م٣ فى هـواء القـاهرة بينما المسموح بـه دوليـا لا يتعدى ٢٠٠ ميكروجرام/ م٣.

وتسجل معظم المدن المصرية أعلى نسب الضوضاء بين مدن العالم وترجـع مـصادر الـضوضاء الرئيـسية لـلإسراف فى اسـتخدام آلات التنبيـه الـصوتية لوسـائل النقـل العـام والخـاص وضـجيج محركـات المركبـات والطـائرات واستخدام مكبرات الصوت فى كافة مظاهر الفرح والحزن والدعايـة وانتـشار المصانع الصغيرة والورش داخل الأحياء السكنية، وقد أثبت أسلوب التنظـيم فشله فى الحد من ظاهرة الضوضاء.

وفى مدينة القاهرة حيث يبلغ عدد السكان حوالى ١٢ مليـون نـسمة تمثـل شدة الضوضاء من ٧٠-٩٢ ديسيبل وفى مدينة طنطا حيث يبلغ عدد الـسكان حوالى ٤ ملايين نسمة تمثل شدة الضوضاء من ٦٢-٨٤ ديـسيبل وذلـك عـلى سبيل المثال، كذلك فإن مستوى الضوضاء فى الأحيـاء ذات المـستوى المعيـشى المرتفع والمتوسط يصل إلى الحـد المـسموح بـه، أمـا فى الأحيـاء ذات المـستوى المعيشى المنخفض فكانت شدة الضوضاء أعلى من الحد المسموح به بكثير.

ومن العوامل التى ساعدت على انتشار الضوضاء ضـيق الـشوارع حيـث أثبتت الدراسة أنه إذا كان عرض الطريق ٦ متر يتضخم مصدر الصوت البالغ قدره ٩٥ ديسيبل ليصبح ١٠٥ ديـسيبل نتيجـة رنـين الـصـوت عـلى حـوائط المبانى، أما إذا كان عرض الشارع ٢٤ متر فلا يحدث تضخيم الصوت، وأيـضا عـدم وجـود موانـع صـوتية عـلى جـانبى الطريـق مثـل الأشـجار والحـواجز الصناعية العالية، وارتفـاع درجـة الحـرارة فى معظـم شـهور الـسنة ممـا يـدفع

المواطنين إلى فتح النوافذ للتهوية، حيث أن اغلاق النوافذ يمنع حوالى ٢٥ ديسيبل من الضوضاء فى الشارع، وعدم الفحص الفنى لوسائل النقل مما يرفع من صوت محركاتها.

النفايات الصلبة

ويوضح البحث أن النفايات الصلبة (القمامة) يتم التخلص منها على ثلاثة مراحل هى التجميع والنقل ثم المعالجة، ويقدر حجم هذه المخلفات على مستوى الجمهورية يوميا بواقع ٢٢ الف طن منها ١٤ ألف طن قمامة من المنازل والشوارع و٨ آلاف طن مخلفات مبانى ومرافق عامة.

وفى مدينة القاهرة يبلغ حوالى خمسة آلاف طن يوميا وفى الاسكندرية حوالى ١٢٥٠ طنا يوميا، وتتوزع القمامة على سبيل المثال فى مدينة القاهرة يوميا ما بين أطنان حديد ومواد خضراء وبلاستيك وورق جرائد ومنسوجات وعظام وحجر وغيرها.

وورد خلال تقارير صدرت مؤخراً أن الملوثات الصناعية المنصرفة بالمجارى المائية تصل إلي ٢٧٠ طن يومياً أى أنها تعادل التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، وتقدر المخلفات الصلبة التي يتم صرفها بالنيل حوالي ١٤ مليون طن، أما مخلفات المستشفيات تبلغ حوالي ١٢٠ ألف طن سنوياً منها ٢٥ ألف طن من مواد شديدة الخطورة .

ويشير أحد المختصين إلى أن مساحة مخلفات المنازل من الصرف الصحي سنوياً حوالي ٥ مليار متر مكعب يتم معالجة ٢ مليار م٣ منها فقط في حين أن هناك ٣ مليار م٣ يتم صرفها بنهر النيل وتبعات تلك الكميات الهائلة من

الملوثات التي يتم صرفها بنهر النيل أوضحتها نتائج دراسة صدرت مؤخراً أجراها الدكتور احمد نجم المستشار الاقتصادى بمجلس الوزراء المصرى مفادها أن هناك حوالي ١٧ ألف طفل سنوياً يموتون بالنزلات المعوية جراء تلوث المياه، وأوضحت الدراسة كذلك أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة مرضى الفشل الكلوي لدي المصريين بسبب تلوث المياه بدرجة تبلغ معها نسبة الإصابة بالمرض حوالي أربعة أضعافه بالعالم مشيراً إلي أن هناك ١٣ ألف حالة فشل كلوى و٦٠ الف حالة سرطان مثانة نتيجة للتلوث.

وأوضحت الدراسة كذلك أن تلوث نهر النيل أدي إلي خسارة كبيرة بالإنتاج الزراعي وأن ٥٠٪ من فاقد الإنتاج الزراعي سببه الرئيسي يعود إلي تلوث المياه وإذا كان نهر النيل يصيب أفراد الشعب بالعديد بالأمراض عندما يتناولون المياة الملوثة فكيف الحال مع الأحياء المائية والأسماك التي تعيش بالنيل وتتغذى به.

وحصيلة نهر النيل من خسائر التلوث هي اختفاء ٣٣ نوعاً من الأسماك التي تحيا بمياه النهر في حين أن هناك ٣٠ نوع آخرين في طريقهم إلي الاختفاء، وتعتبر تلك الظاهرة بمثابة مؤشر شديد الخطورة ينبه بضرورة حماية الثرة السمكية والأحياء البحرية من التلوث الذي يدفع بها إلي الاختفاء والانقراض إضافة إلي أن النيل يقوم بدورة تتقلب خلالها مياهه كل عام وينتج عن هذه الدورة نفوق أعداد هائلة من الأسماك .

ويذكر أنه حتي وقت قريب كانت الطائرات تقوم برش القطن بالمبيدات وسط فرحة الفلاحين، وهذه المبيدات كان يسقط نصفها في نهر النيل، وتتسبب في نفوق اسماك تقدر بآلاف الأطنان، ولخطورة هذا التصرف تم

وقف العمل به بالاتفاق مع وزارة الزراعة ووفقا لتقرير صادر عن وزارة البيئة فإن الحكومة المصرية تخسر حوالي ٣ مليار جنيه سنوياً نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى بنهر النيل سنويا ومن الغريب أن هناك العديد من الجهات المسئولة عن نهر النيل أى أنه لا توجد جهة بمفردها، وإنما هناك أكثر من سلطة تتنازع عليه وعلى الرغم من ذلك لا تقوم أيا من هذه الجهات بدورها الصحيح لحماية نهر النيل من التلوث .

وقامت الدولة بإصدار العديد من القوانين والبرامج لحماية نهر النيل، وهناك برنامج وزارة الصناعة لحماية نهر النيل من محاذير الصرف الصناعي، وكذلك هناك قانون ٤٨ لسنة ٨٢ لحماية نهر النيل والمجاري المائية وهناك قانون البيئة لسنة ٩٤ الذي ألزم المصانع بمعالجة المياة بالداخل قبل تصريفها، وهنا يتضح من.الحالة المزرية التي وصل إليها نهر النيل أن هذه القوانين جميعها ضرب بها عرض الحائط، وذلك على الرغم من العقوبات التي من المفترض أن يتم تطبيقها في حالة حدوث مخالفة والتي من أبرزها عقوبة ق سنة ٨٤ بغرامة ٢٠٠٠٠ والحبس لمن يرتكب مخالفة ورغم جميع التشريعات والعقوبات إلا أن التلوث والمخالفات مازالت مستمرة كما أن هناك العديد من السلبيات والتي يجب علاجها والتصدي لها وقد يتساءل المواطن المصري عن كيفية تأمين كوب مياة نظيفة في ظل أطنان المخلفات التي يتم صرفها بنهر النيل لأن المياة تعتبر الركيزة الاساسية لحياة كل إنسان ولا يمكن الاستغناء عنها وأكبر دليل على ذلك قول الله تعالي وجعلنا من الماء كل شئ حي– الانبياء الآية ٣٠ – حيث أثبتت التقارير العلمية أن استهلاك المواطن المصري من المياه حوالي

١٤٠ لتراً يومياً وعلى مستوى تجميع القمامة، فلاتزال الجهود المبذولة قاصرة عن الوفاء بنقل القمامة بالكامل خارج اطار المناطق السكنية نظرًا لقصور جهود الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، حيث يتم تجميع ونقل نحو ثلثى كمية النفايات الصلبة، ومن ثم يترك الثلث المتبقى فى الشوارع والطرقات ومقالب القمامة داخل المناطق السكنية ومناور المنازل ومداخلها وأمامها.

التلوث الصناعي

تشكل المبيدات والمواد العضوية والمعادن الثقيلة والأمونيا والنيتريت والفوسفات أهم الملوِّثات الصناعية التي تصب في نهر النيل، ولكنها لا تظهر سوى في مناطق محدودة عند نقاط صرف المنشآت الصناعية.

والمعلوم أن أهم مصادر التلوث على طول نهر النيل، وأنه تم وضع خطط وإعداد خرائط لتوفيق أوضاع المنشآت المختلفة طبقاً للأولويات التي تم وضعها كما يتم إجراء تفتيش دوري على المنشآت الصناعية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المنشآت المخالفة لقانون البيئة».

نفايات الموز

وفقاً لما وردعن مبادرة حوض النيل، فإن بعض الممارسات الزراعية تشكل مصدراً آخر من مصادر تلوث النيل إذ يقوم المزارعون، مثلاً، بالتخلص من كميات كبيرة من نفايات الموز في القنوات والمصارف المائية التي تصب في مجرى النيل ولمعالجة هذه المشكلة، قامت مبادرة حوض النيل بإطلاق مشروع خلال عام ٢٠٠٦ للحد من التلوث الناتج عن تخلص المزارعين من نفايات الموز في نهر النيل وروافده.

وقالت منسقة المبادرة أن هذه النفايات تتحلل في الماء وتتسبب في عملية إثراء غذائي للمياه السطحية، تؤدي بدورها إلى نمو مفرط للنباتات في الماء وانخفاض نسبة الأوكسجين فيه مما يؤثر على جودته وعلى النظام البيئي بشكل عام نحن نقوم بتعليم المزارعين كيفية إعادة تدوير النفايات للحصول على مُخصِّب عضوي وأضافت نحن نركز بالخصوص على نفايات الموز لأن زراعتها تنتج أكبر نسبة من النفايات ولأنها منتشرة في أسوان وقنا وتتم عملية إعادة التدوير عن طريق تحليل النفايات إذ يتم جمعها وتقطيعها وخلطها مع السماد الطبيعي (فضلات الحيوانات) والنيتريت والفوسفات ثم تخزينها في أكوام، يتم تقليبها مرة كل ١٥ أو ٣٠ يوما لتصبح جاهزة لتخصيب الأرض خلال ٩٠ يوماً».

جراد البحر الامريكي يغزو نهر النيل المصري

يتعرض نهر النيل المصري لغزو لم يكن في الحسبان من قبل جحافل مخلوقات جراد البحر، من سلالة أمريكية لم تكن موجودة في ذلك النهر لسنوات قليلة خلت، وقد استفادت من حرارة مياه النهر وتوافر الغذاء فيه وغياب المفترسين الطبيعيين لها للتكاثر والتوالد ومزاحمة الصيادين الفقراء على أرزاقهم بمخالبها الفتاكة غير أن مجموعة من علماء الأحياء في الجامعات المصرية بدأت تدرس سبل الاستفادة من هذه المخلوقات، والتي ثبت أنها عدو فتاك لطفيليات البلهارسيا الضارة، إلى جانب أنها مصدر غني وزهيد السعر للبروتين، وقد يساعد على حل أزمة أسعار الغذاء في البلاد.

ويعتقد العلماء أن سلالة جراد البحر التي استوطنت النيل حديثاً دخلت من

البحر المتوسط عبر منطقة الدلتا، حيث يصب النهر الذي يعتبر الأطول في العالم، وقد غطى انتشارها كامل امتداد النهر حتى الحدود السودانية، علماً أن أصول هذا النوع من المخلوقات يعود إلى ولاية لويزيانا الأمريكية.

ويقول أحد الصيادين إن جراد البحر يقوم بقطع الشباك وسحب الأسماك خلال الصيد، متسبباً بخسائر كبيرة خلال ساعة أو نصف ساعة، أو حتى عشر دقائق، يمكن لجراد البحر تقطيع الأسماك التي أكون قد اصطدتها أما خبير الأحياء المائية، مجدي خليل، الذي يقوم حالياً بمهمة شاقة تقتضي منه توعيه الصيادين لطبيعة هذا النوع من جراد البحر فيقول لـCNN إن أحداً لم يكن يشاهد هذه المخلوقات قبل عام ١٩٨٠، حتى أحضرها بعض الصيادين، وأظهرت الفحوصات لاحقاً أنها من فصيلة جراد البحر الذي يعيش في المياه العذبة ومن المخاطر التي يتسبب بها جراد البحر قدرته على الحفر حتى عمق ثلاثة أقدام في قاع النهر، الأمر الذي تسبب في تدمير أنظمة المياه في عدة مواقع بدلتا النيل شمالي مصر ويؤثر سلباً على الزراعة ويؤكد مجدي خليل أن روايات دخول جراد البحر إلى الشرق الأوسط وغزوه للنيل متعددة، غير أن نسبة كبيرة منها تجمع على دور رجل أعمال مصري، حاول أن يتوسع في مشروع بناء مراع للأسماك.

وما كان من رجل الأعمال هذا إلا أن اشتري ما كان يعتقد أنها كميات من بيض القريدس، ليتضح لاحقاً أنها عائدة لجراد البحر، الذي ما إن كبرت مجموعاته حتى أكلت كل الأسماك في المرعى، وحفرت لتنتقل إلى المراعي المجاورة، لينطلق المستثمر المصري - بدافع الغضب - ويلقي أعداداً من هذه

المخلوقات في النيل ويلفت خليل إلى أنه يعمل مع زملاء له في جامعة عين شمس على الاتصال بفرق أمريكية لمعرفة كيفية التعامل مع جراد البحر، الذي بات المصريون يطلقون عليه اسم صرصور النيل، أو حتى النظر في فرصة الاستفادة منه.

فمن المعروف أن فصيلة القشريات التي ينتمي جراد البحر لها تقضي على الطفيليات المعدية، وفي مقدمتها البلهارسيا، التي طالما عانى المصريون من تأثيراتها الصحية المدمرة، وكان المطرب الراحل، عبد الحليم حافظ، من أبرز ضحاياها.

وتشكل اليرقات والديدان الطفيلية غذاء مفضلاً للقشريات التي تقبل عليها لسهولة أكلها، وتشير دراسات جامعة عين شمس إلى أن المناطق التي ينتشر فيها جراد البحر بكثرة في النيل تشهد أدنى معدلات للإصابة بالبلهارسيا.

وإلى جانب دورها الصحي هذا، يقول خليل إن جراد البحر هو الحل لمشكلة أسعار الغذاء المرتفعة في مصر، فهو مصدر رخيص ولذيذ للبروتين، وقد بدأت العديد من المحال والمطاعم بالفعل تعرضه على قوائم منتجاتها.

ويشير خليل إلى أن عوائد بيع منتجات جراد البحر في ولاية لويزيانا الأمريكي، التي تشكل موطنه الأصلي، تدر على أصحابها أكثر من ١٢٠ مليون دولار سنوياً، وتمتلك مصر بالتالي فرصة الحصول على أرباح مماثلة، إذا ما طورت بدورها منتجات محلية.

مصر تنجح في غسل نهر النيل

فى القاهرة: كشفت دراسة صدرت مؤخراً عن معهد بحوث النيل التابع للمركز.القومي لبحوث المياه أن جودة مياه نهر النيل قد تحسنت بشكل كبير

خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٠٧، مما رفع الآمال في تحسن مياه الشرب للعديد من سكان مصر البالغ عددهم حوالي ٨٠ مليون نسمة

ووفقاً لهذه الدراسة، فإن جودة المياه في نهر النيل وفرعي دمياط ورشيد قد تحسنت بمعدل ١٦ بالمائة خلال فترة التصرفات الزائدة في شهري أكتوبر ونوفمبر، وهو الوقت الذي يتم فيه تصريف المياه الزائدة من بحيرة ناصر لغسيل مجرى النيل.

وأوضح يحيى عبد القادر، مدير الوحدة المركزية للمعلومات والتوعية البيئية والتدريب بوزارة البيئة أن تحسن نوعية مياه نهر النيل ينعكس إيجابياً على حياة المصريين، وذلك من خلال توفير مياه الشرب الآمنة صحياً لهم، حيث يعتبر نهر النيل المصدر الأساسي لمياه الشرب بمصر.

وأضاف ان تحسن نوعية المياه يؤدي إلى تحسن مياه الري التي تستهلك أكثر من ٨٥٪ من حصة مصر من المياه سنوياً مما يؤدي لإنتاج محاصيل خالية من الملوثات وزيادة الإنتاج.

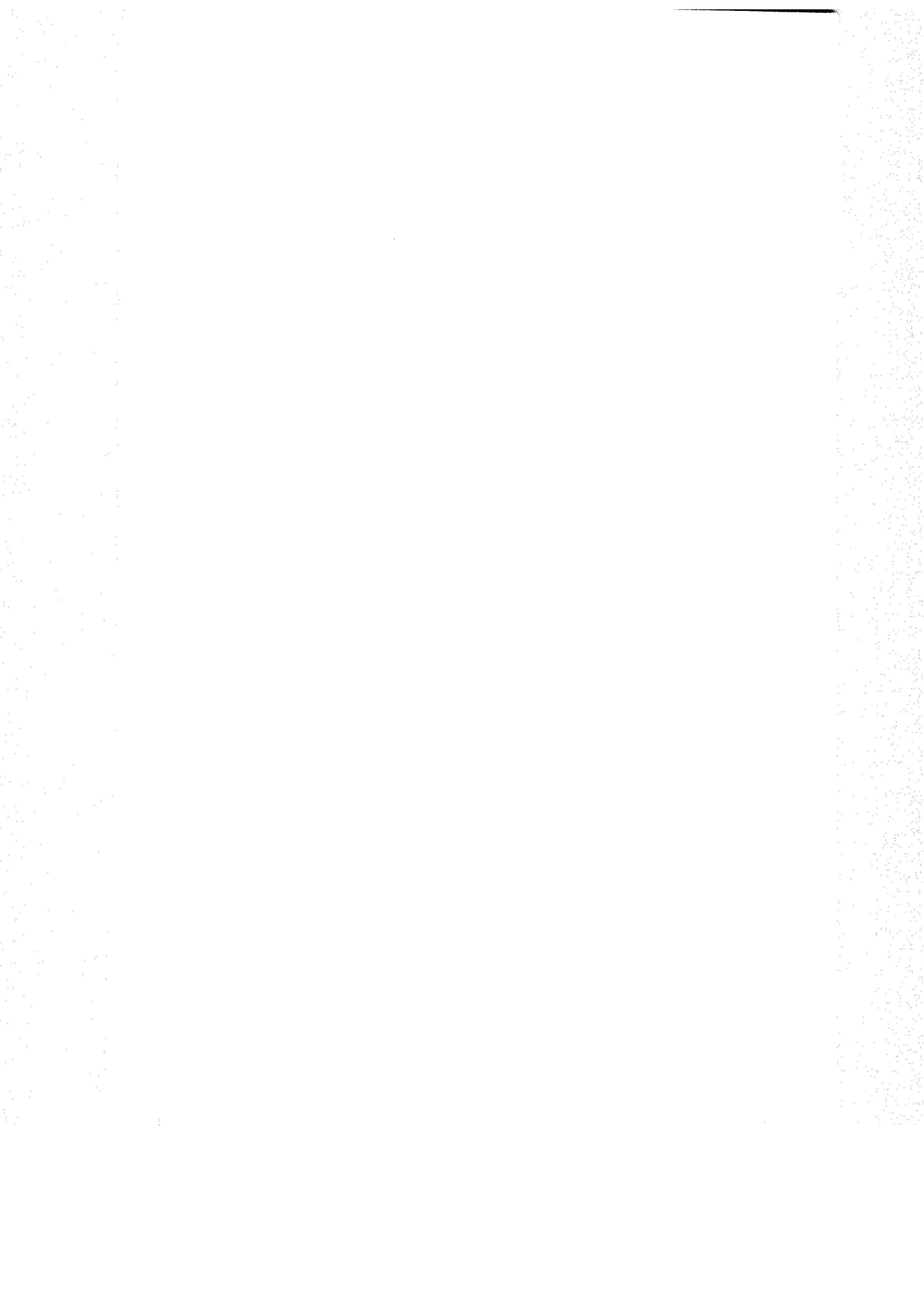
ووصف الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى، محاولات إسرائيل المستمرة لبناء سدود على نهر النيل ومضايقة مصر فى حصتها بأنها كلام لا معنى له، وقال فى تصريحات صحفية على هامش افتتاح المؤتمر الدولى الثالث التكنولوجى آفاق التنمية المتواصلة فى القرن الـ٢١ والذى عقد فى الإسكندرية ، إنه من الخطأ الفهم أن إسرائيل تقوم بمساعدة الدول الأفريقية الواقعة على حوض نهر النيل من أجل بناء سدود على النهر لكنها تحصل على دعم أمريكا وليس الدول الأفريقية، نافياً تهديد إسرائيل

حصة مصر من المياه، وأضاف بالعامية لو لم تلعب إسرائيل من ورانا ماتبقاش إسرائيل.

وأضاف علام أن مصر والسودان قلب رجل واحد، ولا تتم المشاركة فى أى مؤتمر إقليمى أو دولى إلا بعد الاتفاق مع السودان على أى تحرك، أو توزيع الأدوار، مشيراً إلى أن هناك بعض الدول فى حوض النيل متشددة، والبعض متفهم لذلك.

وأوضح علام أن السد العالى هو أعظم سد فى تاريخ الإنسانية وتم اختياره عالمياً كأعظم مشروع فى القرن الماضى، نافياً تأثره بأى تفجيرات على الإطلاق، ولفت علام إلى أن وزارة الخارجية، والأجهزة السيادية فى الدولة لها دور كبير فى التصدى لمحاولات إسرائيل إفشال مفاوضات دول حوض النيل والتى لم تنته بعد، وأضاف أن هناك بعض البنود والنقاط التى تتعلق بالأمن المائى المصرى، مازالت عالقة فى المفاوضات، وهناك تقارب فى بعضها الآخر،مشيراً إلى أن من المقرر بدء الجولة الثالثة من هذه المفاوضات فى شرم الشيخ قريباً، لافتاً إلى أن مفاوضات اتفاقية دول حوض النيل ليست مجرد لجان فنية فحسب، خاصة أن الرئيس مبارك عقد عدة اجتماعات مع قيادات من دول حوض النيل بهذا الشأن، وكذلك الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء.





الباب السادس

اتفاقيات بشأن مياه النيل

المياه في القانون الدولي

افتقرت الأنهار منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية للاستفادة من المياه المشتركة للأنهار، وتضمن المؤتمر الحادي والخمسون لرابطة القانون الدولي ١٩٦٦ تقريراً عرف بمبادئ هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية، احتوى أحكاماً عامة لتنظيم العلاقات القانونية بين دول الحوض الدولي، إلا أن هذه المبادئ لم ترق إلى مستوى المعاهدة الدولية الملزمة والتي يمكن الاحتكام لبنودها في حالة قيام نزاع بين الدول المتشاطئة.

وأقرت محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٧٤ مجموعة من المبادئ المتعلقة بحل النزاعات الدولية على المياه وكان أبرزها.

١- حق الدولة التى تقع في الجزء الأسفل من النهر تسلم إشعار مسبق عن أي نشاط في الدول التى تقع في أعلى النهر والذي يؤثر عليها، ووجوب دخول الأطراف ذات العلاقة في إستشارات ومداولات فيما بينها قبل البدء بأي مشروع في الحوض النهري.

٢- منع الأعمال التى يمكن أن تسبب أضرار كبرى لأي طرف من الأطراف، ووجوب التعاون بين الجميع حول المشاكل المعنية.

٣- منع أي أعمال تؤدي الى أضرار بيئية في الدول الأخرى.
٤- ضرورة تأجيل الأعمال المتعلقة باستغلال المصادر المشتركة في حال توقع أن تكون المفاوضات بين الدول المعنية طويلة.

وقد طورت لجنة القانون الدولي عام ١٩٨٣ هذه المبادئ. وأقرت وقد جاءت اتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا -التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا- متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على أن لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية والتي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بالمصالح المصرية، كما تنص على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان كمية المياه بـ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا لمصر و١٨.٥ مليارا للسودان.

اتفاقية ١٩٢٩

تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الإستوائية ،كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى و المندوب السامى البريطانى:

- إن الحكومة المصرية شديدة الإهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه .

- توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥ وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق.
- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.
- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية .

اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ٤٩

توصل الطرفان المصرى والسوداني الي توقيع اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل في ٨نوفيمر عام ١٩٥٩ وهيالمعروفة لدى الرأى العام باتفاقية السد العالى وأهم ما ورد بها من بمادئ وقواعد هو التالي :

١- أن ما تستخدمة مصر حتى توقيع الاتفاقية ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان سنويا ، وما تستخدمة السودان ٤ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان.

٢- لعدم تسرب المياه في البحر قامت مصر بانشاء السد العالي ، ولتمكين السودان من استغلال نصيبة يقوم بانشاء خزان الروصيرص علي النيل الأزرق.

٣- تقسم المياه عند السد الالي للدولتين علي اساس متوسط ايراد النهر الطبيعي وقدرة ٨٤ مليار متر مكعب – تستبعد الحصة المكتسبة للدولتين وقدرها ٥٢ مليار متر مكعب كما يستبعد فاقد التخزين وقدره ١٠ مليار متر مكعب – ويتم توزيع الصافي علي أساس ١٤٫٥ مليار متر مكعب للسودان و ٧٫٥ مليار متر مكعب لمصر – فاذا زاد ايراد النهر عن ٨٤ مليار متر مكعب تقسم الزيادة بالتساوى بين البلدين.

٤- يتولي السودان بالاتفاق مع مصر انشاء مشروعات زيادة اياد النيل لمنع الفاقد من المياه عند مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويوزع ايراد المساه بين الدولتين بالتساوى وتوزع لتكاليف بينهما بالنصف . واذا ارادت مصر زيادة ايراد المياة بناء علي خطة للتوسع الزراعي في وقت ليست للسودان حاجة الي ذلك التوسع فان مصر تخطر السودان بالوقت الذى يناسبها للبدء في المشروع وفي خلال سنتين من تاريخ الإخطار تتقدم كل من الحكومتين ببرنامج الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للجانبين وعند انتهاء السنتين فان مصر تبدأ بالتنفيذ بتكاليف من عندها وعندما يتهيأ السودان لاستغلال نصيبه طبقا للبرنامج المتفق عليه فانه بدفع لمصر نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصل عليها من صافى فائدة المشروع علي ألا تتجاوز حصة أى من الدولتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

٥- يتم انشاء هيئة النيل المشتركة الدائمة بعدد متساو لكل منهما تختص برسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف الي زيادة ايراد النيل وضبط

مياهه والإشراف علي البحوث اللازمة والاشراف علي تنفيذ المشروعات التى تقرها الدولتين .

٦- تكون الهيئة الفنية المشتركة المشكلة من مصر والسودان هى المختصة بدراسة كافة البحوث التى تجريها أى دولة واقعة علي حوض النيل خارج حدود الدولتين ليصدر عن الدولتين رأى واحد وإذا أسفر البحث عن اتفاق يكون لتلك الهيئة الإشراف علي التنفيذ بعد وضع التفاصيل الفنية بالتنفيذ ونظم التشغيل .

٧- أنه في حالة مطالبة أى من دول حوض النيل في حصة من المياه فان مصر والسودان تبحثا هذا الطلب وتتفقا علي راى واحد بشأنه واذا اسفر البحث عن امكان اعطاء هذه الدولة كمية من المياه كانت محسوبة عند اسوان وتخصم مناصفة منهما وتقوم الهيئة الفنية المشتركة بمراقبة عدم تجاوز هذه البلد للكمية المتفق عليها .

٨- للإتفاقية ملحقان – الأول خاص بالسلفة المائية التى وافق السودان على مبدأ منحها لمصر من نصيبة من مياه السد العالي حتى يمكن أن تواجه مصر ضرورات التوسع الزراعي في برامجها ويكون طلب السلفه خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق واذا استمرت مصر في السلفة فان السودان يمنحها سلفة لاتزيد عن مليار ونصف متر مكعب من نصيبه بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة في نوفمبر ١٩٧٧ وقد حدث هذا بالفعل وبلغت كمية السلفة ٥ر٤ مليار متر مكعب وتوقفت في المواعيد المقررة.

أما الملحق الثاني فيتكون من جزئين أ و ب ويختصان بقيمة التعويضات التى تدفعها مصر وقدرها ١٥ مليون جنيه مصرى تدفع بالدولار أو الاسترلينى مع توضيح مواعيد أقساط مبلغ التعويض التى يبدأ سدادها من يناير ١٩٦٠ وينتهى السداد في يناير ١٩٦٣ .

إتفاقية ١٩٥٩

وقعت هذه الإتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر و السودان ، وجاءت مكملة لإتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان.

بنود الإتفاقية

تضم إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل عدد من البنود من أهمها:

- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً.
- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النبل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لإستغلال حصته.

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤.٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧.٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالى حصة

كل دولة سنوياً إلى ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان .

- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل و بحر الزراف و بحر الغزال وفروعه و نهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين.
- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان

المبادرة المصرية عام١٩٩٧

وتهدف إلى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من فاقد المياه الذي يقدر بنحو٩٦٪ من خلال إقامة مشروعات مشتركة وتبادل المعلومات وعدم نقل مياه النهر إلي خارج الحوض أو بيعها وإنشاء هيئة مشتركة لإدارتها مع تأكيد حق كل دولة في الحوض في مياهه وعدم قيام أي منها بالإضرار بحقوق الدول الأخري وعدم المساس بالحقوق التاريخية لها.

لكن الوفد المصري وجد في آخر اجتماع لممثلي دول الحوض أن بنود الاتفاق لم تتضمن نصا صريحا بعدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وحقوقها التاريخية المكتسبة وأصر قبل أن يتم التوقيع علي إدراج نص صريح في الاتفاقية بذلك وأن تلتزم دول أعالي النيل(دول المنبع) عند إقامة أي مشروع مائي أو كهربائي بإجراءات البنك الدولي أي أن يتم اخطار بقية دول الحوض والحصول علي موافقتها قبل تنفيذه وأن يتم اتخاذ أي قرار بتعديل أي

من بنود وملاحق الاتفاقية بالاجماع وضرورة موافقة مصر والسودان(دولتي المصب) إذا تم إقرار مبدأ اتخاذ القرار بالأغلبية.

أما الأسباب الموضوعية التي يستند إليها الموقف المصري فهي أن مصر تعتمد علي مياه نهر النيل بنسبة٩٥٪ علي الأقل وتقع في حزام الدول الفقيرة مائيا، في حين أن أثيوبيا تعتمد علي مياه النهر بنسبة١٪ فقط وكينيا بنسبة٢٪ وتنزانيا بنسبة٣٪ وبوروندي بنسبة٥٪ وهي الدول التي تطالب بتعديل الاتفاقيات المنظمة لاستخدام مياه النيل خاصة اتفاقية١٩٢٩.

أما الأسباب القانونية فهي كثيرة وراسخة ومجمع عليها دوليا. فحجة دول المنبع مثل أثيوبيا وكينيا وتنزانيا هي أن اتفاقيات١٩٢٩ و١٩٠٢ و١٩٠٦ تم توقيعها بين مصر وبريطانيا التي كانت تحتل عددا من دول الحوض وبالتالي فهي غير ملزمة لها. فهذه الاتفاقيات تنص علي حظر إقامة أي مشروعات أو سدود علي النيل دون موافقة بقية دول الحوض حتي لا يتم الإضرار بحقوقها. لكن محاولة تنصل تلك الدول من تلك الاتفاقيات غير قانونية لأن الاتفاقيات حكمها حكم الحدود الموروثة عن الاستعمار لا يجوز تعديلها أو إلغاؤها إلا بموافقة جميع أطرافها حتي لا تنشب نزاعات وحروب مهلكة بين الدول.

ففي عام١٩٦١ أقر معهد القانون الدولي قواعد عامة لإدارة المياه الدولية تتمثل في استغلال مياه الأنهار المشتركة استغلالا أمثل تستفيد منه جميع دول حوضه مع عدم التسبب في أي ضرر لأي منها باعتبار المياه موردا طبيعيا مشتركا لا يخضع لسيادة منفردة لأي دولة مع ضرورة تسوية النزاعات سلميا والتفاوض والتعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترح إقامتها علي النهر

وروافده. وشدد المعهد علي إقرار مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية وعدم المساس بها.

أما اتفاقية فيينا لعام١٩٧٨ المتعلقة بالتوارث الدولي للمعاهدات والاتفاقيات فقد أكدت أيضا هذا الحق، وتم تطبيقه حديثا عندما أقرته محكمة العدل الدولية عام١٩٩٧ في نزاع بين المجر وسلوفاكيا.

الحل في المياه المهدرة ولا تريد مصر التي تحرص علي علاقات طيبة مع كل دول الحوض أن تختص نفسها بما ينتقص من حقوق الآخرين، بل تقترح دائما من التعاون والمشروعات ما يحقق متطلبات الجميع دون أن يؤثر ذلك علي حاجتها من مياه النيل.

مشروعات ومساعدات مصرية في ٢٠٠٣م

كانت دول الحوض قد اتفقت- في اجتماعها الوزاري في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) في سبتمبر - على آلية جديدة لحل نزاعات دول حوض النيل، والاتفاق على حل أي نزاع مائي بين دول الحوض بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة؛ حيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل هذه المشروعات لصالح شعوب دول الحوض كما اتفقوا على ضرورة عقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بأهمية مبادرة آلية (نهر النيل الجديدة)؛ وذلك لدرء أي محاولات للوقيعة بين شعوب وحكومات دول الحوض، وقرروا البدء في تنفيذ أول المشروعات المشتركة طبقًا للآلية الجديدة في بداية شهر أكتوبر المقبل، والمموَّلة من الجهات الدولية المانحة بمبلغ (٢٥) مليون دولار؛ بهدف اقتسام مياه النيل.

كما تمَّ الاتفاق على (مبادرة -حوض النيل) التـي تهـدف إلى بنـاء الثقـة بـين دول النيل، وهي تتصل بمشروعات ذات منافع مشتركة وتشمل بناء خزانـات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيـضانات والجفـاف وأعـمال الوقايـة، مثـل مـشروعات مكافحـة التـصحُّر والجفـاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا.

وقد جاءت محاولات إبرام اتفاقـات تعـاون بـين دول الحـوض في أعقـاب إعداد التجمع البرلماني لجماعة دول شرق أفريقيا- كينيا وأوغندا وتنزانيا- تقريرًا في أغسطس ٢٠٠٣م حول اتفاقية ماء النيل عام ١٩٢٩م بـين مـصر وبريطانيـا، والتي انتهت بالمطالبة بمراجعة نصوص الاتفاقية مع اقتراح بيع ميـاه البحـيرات العظمى لمصر والسودان؛ مما أثار أزمةً كبيرةً وبوادرَ حرب مياه في المنطقة.

وخلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣م في مناسبة انعقـاد مـؤتمر وزراء ميـاه عمـوم إفريقيا ثم المؤتمر الوزاري لـدول حـوض النيـل العـشر تفجَّـر النقـاش حـول الموضوع في الصحافة المصرية، التي نشرت تصريحات للوزير الدكتور «محمـود أبو زيد» ومقالات لعدد مـن الكتَّـاب، امتـد إلى موعـد انعقـاد مـؤتمر رؤسـاء البرلمانات الإفريقية بالقاهرة في يناير ٢٠٠٤م.

وقد ألقى الوزير المصري محمود أبو زيد محاضرةً حول (الـسياسات المائيـة في دول حوض النيل)- نـشرتها صـحف القـاهرة حينئـذ- تتـضمن جوانـب قانونية خاصة بمبـدأ التـوارث الـدولي وجوانـب سياسـية وتنظيميـة خاصـة بالسياسة المصرية، التي تتخذ أسلوب التعاون بدلاً مـن المواجهـة؛ ممـا أدى إلى النجاح في تجاوز أزمة نشبت في ذلك الوقت بين مصر وكينيا.

مبادرة حوض النيل

إتفاقية مياه النيل أو مبادرة حوض النيل ، هي إتفاقية أبرمتها الحكومة البريطانية -بصفتها الاستعمارية- نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا و كينيا)، في عام ١٩٢٩ مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وإن لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده، وتبع هذا اتفاقية مصرية سودانية عام ١٩٥٩ تعطي لمصر حق استغلال ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل ٨٣ مليار متر مكعب تصل إلى السودان ليتبقى للخرطوم ١٨ مليار متر مكعب من مياه النيل.

وكانت بريطانيا وقعت نيابة عن مصر معاهدة في عام ١٩٢٩، ووقعت مصر بعدها اتفاقية عام ١٩٥٩ مع دول الحوض، والتي تضمنت بند الأمن المائي، الذي يقضي بعدم السماح بإقامة مشروعات على حوض النيل إلا بعد الرجوع إلى دولتي المصب. يذكر أن محكمة العدل الدولية، التي ينوى البرلمانيون رفع الدعوى القضائية أمامها، كانت قد قضت عام ١٩٨٩ بأن اتفاقيات المياه شأنها شأن اتفاقيات الحدود، ولا يجوز تعديلها. وتضم مبادرة حوض النيل دول مصر والسودان وأوغندا وأثيوبيا والكونغو الديمقراطية وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا واريتريا.

مبادرة ثانية بين دول حوض النيل

وفي فبراير ١٩٩٩ تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو- إجتماعي) بين هذه الدول. وقد تم توقيها في تنزانيا.

وتضم المبادرة التي وضعت عام ١٩٩٩ دول حوض النيل من أجل تطوير النهر بصورة تعاونية وتقاسم فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة وتعزيز السلام والأمن الإقليميين .

لم تنل الاتفاقية بعد موافقة كل دول حوض النيل وفشلت محادثات عقدت في كينشاسا بجمهورية الكونجو الديمقراطية في مايو ٢٠٠٩ بخصوص هذه الاتفاقية الإطارية الجديدة التي تحدد استخدام مياه النيل بعد أن رفضت مصر التوقيع عليها.

الدور المصري في مبادرة حوض النيل

منذ بداية التعاون الإقليمي في ستينيات القرن العشرين ومصر تشارك في جميع أنشطته وآلياته وتحث بقية دول حوض النيل على الانضمام إليها وتعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة في الوقت الذي كانت فيه بقية دول حوض نهر النيل رافضة أو مترددة في البداية في المشاركة في آليات وأنشطة هذا التعاون الإقليمي حتى وصل هذا التعاون إلى مرحلة متميزة عندما انضمت جميع دول حوض النيل إلى الآلية الجديدة السارية حالياً وهي مبادرة دول حوض النيل وهي الآلية التي تعتبر خطوة كبيرة ومثمرة على طريق التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل .

مطالبات قديمة

منذ استقلال دول حوض النيل تثور مطالب بين الحين والآخر من جانب حكوماتها بإعادة النظر في اتفاقيات قديمة، باعتبارها تمت إبان وقوع هذه الدول تحت الاستعمار وأن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول (خاصة كينيا وتنزانيا)

لموارد مائية متزايدة؛ بل إن تنزانيا أعلنت منذ استقلالها عدم اعترافها بهذه الاتفاقيات من الأصل. في عام صرح وزير الثروة المائية التنزاني إن بلاده ترغب في التزود من مياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد بحوالي ١٧٠ كيلو مترًا لتوصيلها إلى حوالي ٢٤ قرية وأجزاء واسعة في الشمال الغربي لتنزانيا تتعرض لأزمة المياه والجفاف و كما هو المتوقع فقد رفضت مصر والسودان؛ باعتبارهما من دول المصبِّ لنهر النيل هذا التصريح لأنه سيؤثر على حصتهما من المياه. وقد زاد الوزير التنزاني الأزمة اشتعالاً بقوله إن الاتفاقيات المائية المُبرمة في عهد الاستعمار- يقصد اتفاق ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا والتي تعطي الحق لمصر على أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه- لا تلزم بلاده وأنها لم تلتزم بهذا الاتفاق وستمضي قُدُمًا في إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر ويقول الخبراء إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها القاهرة إلا أن هناك خطورة كبيرة في الأمر في ظل ما يتردد عن حروب المياه القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياه، إضافة إلى العبث الصهيوني والغربي في هذا الملف الاستراتيجي لاتخاذه أداة لابتزاز مصر والضغط عليها، مشددين على أن تأمين مصر مواردها المائية يشكل على الدوام أحد التحديات المباشرة للأمن القومي المصري.

اتفاقية مساقط أوين

في عام ١٩٤٩ اتفقت مصر وبريطانيا علي إقامة قناطر شلالات أوين لتوليد الكهرباء لصالح أوغندا وطلبت مصر ارتفاع مناسيب المياه في بحيرة

فكتوريا لضمان التدفق المائي المطلوب لمصر ودفعت مصر تكاليف المشروع والتعويضات للسكان الذين غمرت المياه أراضيهم نتيجة رفع منسوب المياه وبلغ جملة ما دفعته مصر ١٫٢٠٦٫٥٤٣ جنيها استرلينيا في عام ١٩٥٣ .

وهنا يجدر الإشارة إلى أن أوغندا في اتفاق سد أوين قبلت الإقرار بحقوق مصر والسودان المكتسبة طبقا لاتفاقية ١٩٢٩ وأيضا تكرر ذلك في عام ١٩٥٩ وأيضا عند تعلية سد أوين عام ١٩٩١ .

المشروعات المصرية للتخزين بالبحيرات الاستوائية

اهتمت مصر بموضوع لمياه لأسباب تتعلق بتاريخ مؤسسة الرى في حياة الدولة المصرية من العهد الفرعوني ولأسباب تتعلق بالتطورات الاقتصادية والزراعية في مصر.

ومنذ إنشاء سد أسوان عام ١٩٠٢ وتعليته مرتين عنيت الدراسات بعد تشكيل اللجان الفنية من كبار مهندسى الرى إلى مكونات القضية وهى :-

الرى – توليد الكهرومائية – الصناعة – النقل النهرى.

وبكل وضوح يرى الباحث في الفكر المائي المصرى يرى أنه انتقل من دراسة التخزين السنوى إلى الإهتمام بالتخزين القرنى واتجة الفكر إلي أن خزان أسوان آخر مشروع للتخزين داخل الحدود المصرية وعلي الفكر المائي أن ينتقل إلي خارج حدود مصر لإنشاء السدود فكان الإهتمام بانشاء السدود في السودان في اطار الإيمان بوحدة وادى النيل وعلي ذلك توالت خطط السياسة المائية المصرية وتمت الموافقة علي:

١ - مشروع وادى الريان : وذلك بعد الدراسات الجيولوجية حتى لا تتعرض مديرية الفيوم لأية أخطار.

٢- مشروع سد خزان بحيرة ألبرت: بغية الوصول الي أقصى منسوب ممكن السماح به لخزان بحيرة ألبرت بعد التفاوض مع الدول المختصة .

٣- مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية، ويهدف إلي: ترشيد استخدام المياه في الزراعة ـ الربط الكهربائي ـ تنمية الثروة السمكية في بحيرة ألبرت ـ مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا ـ تنمية حوض نهر كاجيرا الذي تشترك فيه كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا ـ إدارة أحواض أنهار سيو ـ كالابا ـ مالاكيسي التي تقع بين أوغندا وكينيا ـ إنشاء وحدة لتنسيق المشروعات .

٤- مشروع النيل الشرقي، ويهدف إلي :ـ تطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير المشروعات التنموية ذات الفائدة المتبادلة سلباً وإيجاباً ـ دراسات المصادر المائية المتكاملة والمتعددة الأغراض لحوض نهر البارو ـ أكوبو ـ مشروع إدارة الفيضان والإنذار المبكر ـ مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي .

من اتفاقية ١٩٢٩ حتى اعلان السياسة المائية عام ١٩٤٩

خضعت السياسة المائية في مصر للتطورات السياسية فأصبحت مياه النيل توزع بقواعد ليست في الإطار المصرى فقط وانما هو اطار مشترك بين جانبين هما مصر وتكون بريطانيا وكيلا عن السودان في هذا الشأن فتم تشكيل لجنة خبراء من الجانبين خلال عام ١٩٢٥ بعدما استغلت بريطانيا حادثة مقتل السير لي ستاك عام ١٩٢٤ فطلبت عدة مطالب كانت من بينها زيادة مساحة أراضى مشروع الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان الي مساحات غير محددة

تبعا لما تقتضيه الحاجة ولم تذعن الحكومة المصرية برياسة سعد باشا زغلول واستقالت وقبلت وزارة أحمد باشا زيور المطالب البريطانية وبالنسبة لزيادة مساحة مشروع الجزيرة فقد تبادلت الرسائل بين مصر وبريطانيا بشأنها علي اساس أن ذلك سيؤدى الي الإضرار بالرى في مصر والمساس بما يتوقع تنفيذه من مشروعات مائية في مصر وأسفرت لجنة الخبراء عن اتفاقية عام ١٩٢٩ .

ويقول الدكتور عبد الملك عودة- أستاذ وخبير الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة-: إن تاريخ الأزمة حول مياه النيل يعود إلى معاهدة عام ١٩٢٩م، ففي مايو ١٩٢٩م تبادل رئيس وزراء مصر مذكرتَين مع المندوب السامي البريطاني (وقت احتلال مصر) الذي وقع نيابةً عن الإدارة الاستعمارية البريطانية الحاكمة في كينيا وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا حاليًا)، وفي هذه الاتفاقية إقرار قانوني بحصة مصر المكتسبة من المياه، وأن لمصر نصيبًا عادلاً من كل زيادة تطرأ على موارد النهر في حال إنشاء مشروعات جديدة على النهر وروافده، وإن حصة مصر تحددت بـ(٤٨) مليار متر مكعب وحصة السودان بـ(٤) مليارات متر مكعب سنويًا.

ويضيف أنه في ١٩٤٩م اتفقت مصر وبريطانيا- نيابةً عن أوغندا- بإنشاء قناطر شلالات (أوين) لتوليد الكهرباء من بحيرة فكتوريا، ودفعت مصر نصيبها من تكاليف المشروع مع تعويضات للسكان الذين تضرَّروا من إقامة القناطر، وفي الاتفاق أقرت أوغندا بحقوق مصر والسودان المكتسَبة في اتفاقية ١٩٢٩م، ثم تكرَّرت الموافقة الأوغندية عام ١٩٩١م عند موافقة مصر والسودان على إعلاء سد وقناطر (أوين) بإقرار اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩م (المعروفة باسم اتفاقية السد العالي).

أما الأزمة المائية بين مصر وتنزانيا التي اندلعت مؤخرًا فتعود إلى تاريخ إعلان استقلال (تنجانيفا) ثم وحدتها مع (زنزبار) في دولة تنزانيا عام ١٩٦٤م؛ حيث أصدر الرئيس التنزاني في ذلك الوقت نيريري إعلانًا باسم (مبدأ نيريري) يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدتها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال، ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩م.

وقد انضمت- وفق كلام الدكتور عبد الملك عودة- إلى هذا المبدأ أوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقيةَ (نهر كاجيرا) عام ١٩٧٧م؛ مما اعتُبر موافقةً من الدولتين على (مبدأ نيريري)، كما طلبت حكومة السودان- بعد إعلان الاستقلال أيضًا من مصر- إعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٢٩م.

وقد ردَّت مصر على ذلك بإعلان أن ما سبق من اتفاقيات أثناء الاستعمار يظل ساريًا- طبقًا لمبدأ التوارث الدولي إلى أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة، وأن تكون هذه الاتفاقيات برضاء جميع الأطراف المعنية، وكذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية ١٩٢٩م واتفاقية ١٩٥٩م في جميع عهودها السياسية، منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي منجستو وحتى النظام الحالي، وأعلنت كينيا رفضها وتنديدها- منذ استقلالها- لهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه داخل حدودها.

وهناك تفكير لدى دول منابع النيل- وبخاصة أثيوبيا- فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقًا لاحتياجاتها التنموية، باعتبار أن مياه النهر تنبع من

أراضيها، رغم أنها لا تحتاج إليها لِطُول الأمطار بكميات غزيرة تكفي للزراعة، وترى أن على دُوَل المصبِّ مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقَّى من استخدام دول المنابع.

من هذا المنطلق فقد تقدمت أثيوبيا رسميًا بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام ١٩٨١م؛ حيث أعلنت رغبتها في استصلاح ٢٢٧ ألف فدان في حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظرًا لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلةً.

وقد قامت بالفعل مع بداية عام ١٩٨٤م بتنفيذ مشروع سدٍّ (فيشا)، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٠.٥ مليار متر مكعب، كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى يُفترض أنها سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار متر مكعب سنويًّا (حصة مصر الحالية ٥٥ مليار متر مكعب)، ومن المتوقع أن تسعى القاهرة لمزيد من التنسيق والتعاون بينها وبين الخرطوم وبقية دول الحوض لتجاوز هذه الأزمات وتفعيل آلية فض المنازعات.

يُذكر أن حوض النيل يضم عشر دول، ويبلغ طول نهر النيل ٦٨٢٥كم، وتبلغ مساحة حوضه ٣ملايين كيلو متر، وينبع النيل من مصدرين رئيسيين، هما: حوض بحيرة فيكتوريا كمصدر دائم والهضبة الإثيوبية كمصدر متجدد، أما المنابع الإثيوبية فتشمل ثلاثة روافد هم نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر العطبرة وتعتبر الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل إذ تمد النيل الرئيسي عند أسوان بـ(٨٥٪) من متوسط الإيراد السنوى.

وظهر مبدأ المحاصصة التي من شأنها حتماً اثارة الخلافات بين دول الحوض، وهذا ما ترمي إليه اسرائيل عبر سعيها الدؤوب والمستمر وآخر إشاراتها زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي للدول الافريقيه جنوب الصحراء وركز فيها على دول حوض النيل.

أما محاصة المياه التي سمعنا عنها حديثا بين دول حوض النيل والتي لم نسمع عنها في السابق، فمن شأنها حتما إثارة الخلافات بين هذه الدول، إذ يجد المتتبع لاتفاقيات المياه التي حصلت منذ القدم أنها كانت تدور حول استغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض دون المساس بحقوق مصر التاريخية في هذه المياه.

ومن الملاحظ في اتفاقية روما الموقع يوم ١٥ أبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا، واتفاقية أديس أبابا الموقعة يوم ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاقية روما عام ١٩٢٥، كانت كلها تنص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وعدم إقامة مشاريع بتلك الدول من شأنها إحداث خلل في مياه النيل أو التقليل من كمية المياه التي تجري في الأراضي المصرية.

ولم يكن السبب الحب الخاص الذي كانت تكنه تلك الدول لمصر، وإنما كان كبح جماح أطماع الدول الاستعمارية مقابل بعضها البعض حتى لا تندثر مصر وتذهب ضحية تحت وطأة غطرستها الاستعمارية، لا سيما بأن النيل كان وما زال عماد وجودها.

مجلس أعلي للشئون الافريقية

أكد الدكتور السيد فليفل الأستاذ بمعهد الدراسات والبحوث الإفريقية علي أن الشعب المصري يقف بقوة ضد التطبيع الاجتماعي والسياسي وبأي شكل مع الكيان الصهيوني لافتا إلي أن هدف تحييد دور مصر وإخراجها من حلبة الصراع والإمساك بمنابع نهر النيل هدف صهيوني وغربي قديم .

وكشف النقاب عن أن الدولة التي تسعي لبناء عشرات السدود علي نهر النيل خاصة في أثيوبيا بهدف تقليل كمية المياه الواصلة إلي مصر هي أمريكا وبتحريض إسرائيلي وسيزداد الخطر إذا تم بناء هذه السدود علي روافد نهر النيل من جهة المنابع وداخل أثيوبيا مشددا علي ضرورة منع أي تدخل أمريكي وإسرائيلي في إفريقيا حفاظا علي المصالح العربية والمصرية وحفاظا علي ميثاق السلم والأمن الإفريقي .

ولفت الانتباه إلي أن الوجود العسكري الإسرائيلي في إفريقيا يتمثل في طواقم المدربين العسكريين والاتفاقيات الأمنية والعسكرية وتصدير السلاح وأجهزة الاتصال والمراقبة التي تعطيها للدول الإفريقية إلي جانب أعمال التجسس والوجود العسكري الإسرائيلي في اريتريا والأخطر في المشهد كله هو العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية الوثيقة والتي من شانها تهديد مصالح مصر .

ونفي وجود إسرائيل في شرق السودان مشيرا إلي أن إسرائيل هي التي ضربت قافلة الأسلحة المتجهة إلي حماس داخل الأراضي السودانية بموافقة ورضا أمريكي .

ودعا إلي إنشاء مجلس اعلي للشئون الإفريقية لرعاية مصالحنا في القارة الإفريقية ومنطقة منابع النيل يكون برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية الوزراء

ذوي العلاقة ومنهم وزراء الري والخارجية وأمينه العام يكون وزير الشئون الإفريقية ،وتساءل كيف يكون لفرنسا وزير لشئون إفريقيا ولايكون لدينا نحن أيضا وزير مماثل؟

وحذر من انفصال جنوب السودان عن السودان لافتا إلي أن جنوب السودان سيصبح منطقة نفوذ إسرائيلية وسيطالب بإعادة تقسيم حصص مياه النيل وبدلا من تقسيمها علي بلدين كما هو الحال حاليا هما مصر والسودان سيصبح التقسيم علي ثلاث دول وبالتالي ستنقص حصة مصر خاصة وإننا دخلنا نفق الفقر المائي حيث يبلغ نصيب الفرد حاليا ٧٠٠ متر مكعب من المياه سنويا وخط الفقر المائي هو ألف متر مكعب للفرد .

وأضاف السيد فليفل بأن إسرائيل ستمارس ضغوطا علي دول المنبع لدفع مصر لإعطاء إسرائيل جزء من مياه النيل وهو ما يعني إننا نمد عدونا بما يعينه علي البقاء والاستمرار في العدوان واحتلال الأرض العربية لافتا إلي ضرورة طرح هذه المخاطر علي الخبراء لإعداد رؤية للمستقبل وكيفية مواجهتها وتطرق الدكتور يحيي عبد الله الأستاذ بجامعة المنصورة إلي التحالف الأمريكي الإسرائيلي في إفريقيا الذي يتم توظيفه لخدمة مصالحهما المشتركة مشيرا إلي أن مايثير الإحباط آن السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا تحقق نجاحات متتالية علي حساب مصالحنا الجوهرية ومنها المياه في حين نقف نحن متفرجين ولانفعل شيئا لحماية تلك المصالح والحفاظ علي حصتنا من مياه النيل كما إننا لا نجيد استخدام الأدوات والأوراق التي في أيدينا وهي كثيرة .

اتفاقية عنتيبى ٢٠١٠

وقع ممثلو أثيوبيا وأوغندا وروانـدا وتنزانيـا الجمعـة ١٤- ٥ -٢٠١٠، في مدينة عنتيبي في أوغندا على اتفاق بعد مفاوضات منذ حوالى عـشر سـنين بـين الدول التسع ، التي يمرُ عبرهـا النهـر مـن أجـل تقاسـم أفـضل لمياهـه، بيـنما أصدرت كينيا بيان تأييد للاتفاقيـة دون التوقيـع ولم يحـضر منـدوبو الكونغـو الديمقراطية وبوروندي.

وقال وزير الري المصري، في مقابلـة مـع الإذاعـة البريطانيـة (بي بي سي): إن مصر ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة للتأكيد لجميـع المنظمات الدوليـة أن هـذه الاتفاقية ضد القانون الدولي ، وغير ملزمة لمصر ، وتمثل تعديا على حقوقها المائية.

وأضاف الوزير :انه سيتم أيضاً الاتصال بجميـع دول الحـوض لإقنـاعهم بالعودة إلى مائدة المفاوضات ، للتوصل إلى حل بدلاً من الانشقاق وأشـار إلى أن مصر ستلجأ إلى القانون الـدولي للحفـاظ عـلى حقوقهـا ، مـضيفًا انـه مـن الناحية العملية ليس هناك أي خطورة على حصة مصر أو استخداماتها لمياه نهر النيل لأن ذلك مُصان فعلياً وعلى مستوى الاتفاقيات الدولية.

وفى مقابلة له مع (البي بى سي) حذر جون نيـاورو المسئول بـوزارة الميـاه والرى الكينية ، والذى كان مشاركا فى المفاوضات حول هذا الموضـوع خـلال السنوات العشر الماضية، حذر من خطر الفوضى إذا لم يتم التوصل لاتفاق.

وكانت وزيرة المياه الأوغندية جنيفـر ناموبـانجو ، قـد أعلنـت مـؤخرا أن الاتفاقية الجديدة ستضمن تقاسما أكثر عدالة» لمياه أكبر نهر في أفريقيا ، بحسب مـا تـرى هـذه الـدول وأوضـحت بياكاتونـد أن الـدول التـي عـلى استعداد

للانضمام إلى الاتفاقية ستمنح مهلة سنة وأكدت الوزيرة الأوغندية أن بنود الاتفاقية لن تتغير، مُعربةً عن الأسف لرغبة مصر والسودان في اللقاء على الوضع القائم . وقالت : إن البلدين سيتأكدان من صدقنا وجديتنا ، وأننا نبقي في أذهاننا أنه ينبغي ألا نواجه هاتين الدولتين.

لكن السودان ومصر اللتين تعتمدان بشكل كلي على (النيل) في التزوُد بالمياه ترفضان هذه التحركات وأكد مفيد شهاب، وزير الدولة للشؤون القانونية في مصر ، أن الاتفاقية لا قيمة لها من الناحية القانونية بالنسبة للدول التي لم توقع عليها وتخشى القاهرة والخرطوم من تراجع كبير في امداداتهما بالمياه مع الاتفاق – الاطار الجديد ، الذي ينص على عدد من مشاريع الري والسدود لتوليد الكهرباء في الدول التي يمر فيها النهر.

وأكد أحد الخبراء أن منسوب النهر لن يتاثر بفعل مشروعات الري المستقبلية، وفي المقابل فان بناء سدود يشكل نقطة خلاف واضحة ، وقد يقلص ذلك بصورة كبيرة حجم النهر ، كما أقر هذا الاختصاصي الذي رفض الكشف عن هويته.

وقد تمسكت مصر بحصتها التقليدية من مياه نهر النيل ، وحذرت دول حوض النيل من توقيع اتفاق لتقاسم مياه النهر لا تكون طرفاً فيه، واعتبرت القاهرة) القضيةَ مسألة أمن قومي ، مؤكدة أنها ستدافع عما وصفته بحقوقها التاريخية في مياه نهر النيل وتعتبر مصر التي يصل عدد سكانها إلى زهاء ٨٠ مليونا، أن دول وسط أفريقيا تستفيد من أمطار غزيرة ، يذهب قسم كبير منها هدرا ، ويمكن استغلاله بطريقة أفضل ولا تزال مصر تؤيد المفاوضات للتوصل إلى اتفاق ، كما أكد وزير خارجيتها مؤخرًا الذي قال أيضا : في حال

وقعت بعض الدول اتفاقا لا يحظى بإجماع ،فإننا سنشدد على احترام القانون الدولي.

نشر موقع أفريقيا اليوم الإخبارى المهتم بالشئون الأفريقية، نصاً للاتفاقية الإطارية، التى وقعت عليها خمس دول حتى الآن من دول حوض النيل أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا، وقال الموقع إنه حصل على الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذى لاقى رفضاً من دول المصب مصر والسودان، لأنه ينهى الحصص التاريخية للدولتين ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان، بعدما نص الاتفاق الذى وقع فى مدينة عنتيبى الأوغندية فى ١٠ مايو الجارى على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التى يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

وفيما يلى نص الاتفاق كما نشره موقع أفريقيا اليوم:

تدرك دول المبادرة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل لشعوب دول الحوض مع رغبتهم القوية فى التعاون للاستفادة من الموارد العظيمة لنهر النيل والتى توثق علاقتها معاً وفق تنمية مستدامة لكل دول الحوض، آخذين فى الاعتبار أن نهر النيل مورد طبيعى وبيئى لفائدة كل دولة، مؤكدين أن الاتفاقية الإطارية حاكمة لعلاقاتها، وأن مبادرة حوض النيل هى أساس التكامل والتنمية المستدامة والمتسقة وأساس للحوار حول موارد نهر النيل

حماية لحقوق أجيال المستقبل، ومؤكدين كذلك على رغبتهم فى تأسيس منظمة تدير موارد نهر النيل وتحقق تنمية متوازنة لها آخذين فى اعتبارهم المبادرة الدولية لتطوير التعاون والتنمية المستدامة للموارد المائية، ولذا اتفقت على الآتى:

الباب الأول: الإطار الحالى للاتفاقية الإطارية الاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسة كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

الباب الثانى: تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون.

(أ) حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافى لنهر النيل. يستخدم هذا التعريف كمرجع بيئي وللحماية والحوار من أجل التنمية.

(ب) نظام نهر النيل يقصد به مجرى نهر النيل وحوافه والمياه الأرضية المرتبطة بنهر النيل وتستخدم هذه الوحدات فى أى موقع فيه إشارة للمياه.

(ج) الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

(د) دول مبادرة نهر النيل أو دول مبادرة النيل أو مبادرة النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء فى الاتفاقية الإطارية والتى هى بالضرورة أعضاء فى مبادرة حوض النيل.

(ه) المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب النقرة ٣ من هذه الاتفاقية الإطارية.

(و) الأمن المائى يقصد به حق دول المبادرة فى الاستخدام الآمن للمياه فى مجالات الصحة، الزراعة، الثروة الحيوانية والحماية والبيئة.

الباب الثالث : أولاً المبادئ العامة:

النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:

(١) التعاون: مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تؤسس على المساواة والتعاون العابر للحدود والمنافع والثقة المشتركة فى حوار متسق من أجل حماية نهر النيل والجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(٢) التنمية المستدامة: مرتكزات التنمية المستدامة فى حوض النيل.

(٣) التابعية: ترتكز التابعية على اين ما وجدت تنمية وحماية موارد نهر النيل تنفذ بأقصى ما يمكن.

(٤) الاستخدام وفقاً للانصاف: تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول.

(٥) الحد من الإضرار بالدول: ترتكز على الحد من الإضرار الحاد ببقية الدول.

(٦) حق دول المبادرة فى استخدام المياه داخل حدودها ويرتكز على أن لكل دولة لديها الحق فى استخدام مياه نهر النيل وفق للاستخدامات التى تمت الإشارة لها.

(٧) الحماية والحوار: ترتكز على أن دول المبادرة تتخذ الخطوات المهمة منفردة وبشكل جماعى عندما يكون ذلك ضرورياً لحماية مياه نهر النيل ومتعلقاتها.

(٨) المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية: ترتكز على أن دول المبادرة تتبادل المعلومات حول الخطوات التخطيطية عبر مفوضية مبادرة حوض النيل.

(٩) مصلحة المجتمع: وترتكز على مصالح الدول فى منظومة نهر النيل.

(١٠)تبادل المعلومات والبيانات وترتكز على تبادل المعلومات والبيانات التى ترتبط بالإجراءات المرتبطة بالموارد المائية عندما يكون ذلك ممكناً ويسهل مصالح الدول التى بينها اتصالات.

(١١)البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

(١٢)الحلول السلمية للخلافات: اعتماد الحلول السلمية للخلافات.

(١٣)المياه النقية والموارد الثمينة: ترتكز على أن المياه النقية والموارد الثمينة ضرورية للحياة والتنمية والبيئة، ويجب أن تدار بالتعاون ووفق معايير أخلاقية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحماية والحوار حول الموارد المرتبطة بها.

(١٤)الماء لديه قيمة اقتصادية واجتماعية: ترتكز على أن المياه والموارد الطبيعية لديها قيمة اقتصادية واجتماعية، والذى يستخدمها يجب أن يعطى الجانب الاقتصادى مراعاة مع الأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الإنسانية والإدارة الآمنة للمنظومة.

(١٥)الأمن المائى: يعتمد مبدأ الأمن المائى لكل دول حوض النيل.

الباب الرابع: الانتفاع المنصف والمعقول.

أ - دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التى يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول آخذين فى الاعتبار دول المبادرة بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية

وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل.

ب- ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ فى اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.

ج - جغرافياً وهيدرولوجياً وبيئياً وكل العوامل الطبيعية المتعلقة بذلك.

د - الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التى تهم دول المبادرة.

هـ - السكان المعتمدون على الموارد المائية فى كل دولة من دول المبادرة

ز- التأثيرات على استخدامات الموارد المائية فى الدولة والدول الأخرى من دول المبادرة.

ح- بما فيها الاستخدامات المتوقعة للموارد المائية.

ط- الحوار والحماية والتنمية والاستخدام الاقتصادى للموارد المائية والتكلفة من الخطوات التى تتخذ فى التأثيرات.

ق - توافر البدائل لاستخدام معين مزمع أو قائم.

ر- مساهمة كل دول من دول المبادرة فى مياه المنظومةالمائية لنهر النيل امتدادات منطقة الحماية داخل حدود كل دولة من دول المبادرة.

٣- بالإشارة الى الفقرة الأولى والثانية عاليه مخاوف أى دولة من دول المبادرة تبحث بروح التعاون عندما تكون هناك حاجة لذلك.

٤- وزن كل عامل من العوامل يؤخذ بعد مقارنته مع العوامل الأخرى بما يؤدى للاستخدام المنصف والمعقول على أن تجتمع كل العوامل للوصول لأسس على أساسها جميعا.

٥ - دول مبادرة حوض النيل يتعين عليها داخل حدودها ووفقاً لمنظومتها القانونية الحفاظ على الاستخدام المستدام للمياه فى ظل الظروف المحيطة.

٦ - دول مبادرة النيل عليها مراقبة قوانين وقواعد مفوضية نهر النيل المؤثرة على الاستخدام المنصف والمعقول.

الباب الخامس: الالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم:

١ - دول المبادرة تستخدم الموارد المائية لمنظومة نهر النيل داخل أراضيها آخذة فى الاعتبار عدم تسبيب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى.

٢ - فى حالة إحداث دول من دول المبادرة لضرر كبير بدول أخرى من دول المبادرة وفى غياب الاتفاق على هذا الاستخدام عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة آخذة فى الاعتبار الأحكام الواردة فى المادة ٤ وذلك بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة الضرر أو تخفيفه وعند الاقتضاء مناقشة التعويض.

الباب السادس: الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الآيكولوجي

(أ) حماية ورفع جودة المياه من خلال مبادرة حوض النيل.

(ب) الحد من إدخال المبيدات أو الأشياء الجديدة على النظام الآيكولوجى لحوض نهر النيل.

(ج) حماية التنوع الأحيائى فى حوض النيل.

(د) حماية الأراضى الجافة فى حوض النيل.

(ه) ترميم وإعادة تأهيل قواعد الموارد المائية. دول مبادرة حوض النيل عبر مفوضية حوض النيل عليها اتخاذ خطوات لتنسيق علاقاتها الخارجية.

الباب السابع: تبادل المعلومات والبيانات

١ -إعمالاً لتعاونهم بشأن استخدام وتطوير وحماية حوض نهر النيل والموارد المائية، يتعين على دول حوض النيل تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة وحول الموارد المائية لحوض النيل حيثما كان ذلك ممكناً ويسهل استخدامها للدول ذات الصلة.

٢ - فى حال تقدم إحدى دول الحوض بطلب معلومات أو بيانات متوفرة لدى دولة أخرى عليها الاستجابة الكاملة لتوفير هذه المعلوات وفى حال وجود تكلفة للمعلومات والبيانات يجب أن تتحملها الدولة الطالبة للمعلومات والبيانات.

٣ - تنفيذاً لمطلوباتها تحت الفقرة ١ ودول مبادرة حوض النيلُ اتفقت على مراقبة إجراءات تطوير مفوضية حوض النيل.

الباب الثامن: الخطوات التخطيطية

١ - اتفقت دول مبادرة حوض النيل على تبادل المعلومات والبيانات عبر مفوضية حوض النيل.

٢ - دول مبادرة حوض النيل ستراقب القواعد التى تضعها مفوضية حوض النيل لتبادل المعلومات والبيانات.

الباب التاسع: تقييم الأثر البيئى والحسابات

١ - التدابير المزمع اتخاذها وقد يكون لها آثار سالبة كبيرة يتعين على دول الحوض فى مرحلة مبكرة اجراء تقييم شامل لتلك الآثار فيما يتعلق بأراضيها واراضى دول الحوض الاخرى.

٢- المعايير والاجراءات لتحديد ما اذا كـان للنـشاط آثـار بيئيـة ضـارة كبـيرة توضع من قبل مفوضية حوض النيل.

٣- حيث تقتضى الظروف ذلك ، وفقا للمعايير التى وضعتها مفوضية حوض نهر النيل، ودول الحوض التى نفذت تدابير من النوع المشار إليه فى الفقـرة ١ إجراء مراجعة للآثار البيئية لتلك التدابير. يجب أن يدخل فى مشاورات مع الدولة المتعلقة بمراجعة الحسابات مع دول حوض النيل التـى تـأثرت بالتدابير بناء على طلبها.

٤- على المفوضية أن تأخذ فى اعتبارها التشريعات الوطنية لدول الحوض يجب ان تضع معايير لمراجعة التدابير القائمة فى تاريخ نفاذ الاتفاق الاطاري.

٥- يجوز لدول حوض النيل اجراء مراجعة للتدابير القائمة فى تاريخ نفـاذ هـذا الإطـار وفقا لتشريعاتها الوطنية ووفق للمعايير المعتمدة فى هذا الاتفاق الإطاري.

الباب العاشر: التبعية فى مجال حماية وتطـوير حـوض النهـرفى تخطـيط وتنفيـذ المشروعات وفقا لمبدأ التبعيـة فى المـادة المنـصوص عليهـا فى المـادة (٣) يتعين على دول حوض النيل اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ- السماح لجميع الدول التى يمكن ان تتاثربذلك المشروع فى الدولة المعينة المشاركة بطريقة مناسبة فى عملية التخطيط والتنفيذ.

ب - بذل كل جهد ممكن ليتسق المشروع أو أى اتفاق مع الاتفاق الإطارى على نطاق الحوض.

الباب الحادى عشر: يجب الوقاية والتخفيف مـن الظـروف الـضارة ، حـوض النيل والـدول منفـردة، أو مجتمعـة عنـد الاقتـضاء مـن خـلال تقاسـم

التكاليف من قبل الدولة أو دول حوض النيل التى يمكن أن تتأثر، وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل التى قد تكون ضارة بدول الحوض الاخرى، سواء كانت ناتجة عن سلوك بشرى أو لأسباب طبيعية، مثل ظروف الفيضانات، والأعشاب المائية الغازية، والأمراض التى تنقلها المياه، التغرين (انجراف التربة) وتآكل التربة والجفاف والتصحر فى تنفيذ هذا الحكم ، يتعين على الدول أن تتخذ حوض النيل فى الاعتبار المبادئ التوجيهية التى تضعها مفوضية حوض نهر النيل.

الباب الثانى عشر: حالات الطوارئ

١ - لأغراض هذا الحكم ، «حالة الطوارئ» تعنى الحالة التى تسبب، أو تشكل تهديدا وشيكا او تتسبب، فى ضرر جسيم لدول حوض النيل، أو دول أخرى ، وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية ، مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل، أو من سلوك الإنسان، مثل الحوادث الصناعية.

٢ - لا يجوز للدولة فى حوض النيل، الإبطاء فى إخطار الدول الأخرى التى يحتمل أن تتأثر وإنما عليها الإسراع بكل السبل المتاحة باخطار المنظمات الدولية المختصة بكل حالة طوارئ تنشأ فى أراضيها.

٣ - على الدولة التى ينشأ داخل اراضيها طارئ التعاون مع الدول التى من المحتمل ان تتأثر به ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء وتتخذ على الفور التدابير العملية التى تقتضيها هذه الظروف لمنع وتخفيف الآثار الضارة لها عند حدوث حالة الطوارئ.

٤- عند الضرورة و يجب على دول حوض النيل الاشتراك فى خطط الطوارئ لمواجهة الحالة الطارئة عند الاقتضاء كما عليها التعاون مع الدول الاخرى التى من المحتمل ان تتأثر والمنظمات الدولية المختصة

الباب الثالث عشر : حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة فى حالة النزاعات لمنظومة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة، والمرافق وغيرها من الأعمال، وكذلك المنشآت التى تحوى قوى خطرة فى حوض نهر النيل حق التمتع بالحماية التى تمنحها مبادئ وقواعد القانون الدولى المنطبقة فى النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ولا سيما قواعد القانون الإنسانى الدولي، ويجب ان لا تستخدم فى انتهاك هذه المبادئ والقواعد.

مياه النيل فى الاتفاقيات الدولية

نظمت مصر علاقتها بدول حوض النيل العشر (بورندي، والكونغو، ومصر، وأثيوبيا، وكينيا، ورواندا، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وإريتريا - بصفة مراقب) من خلال أكثر من ١٥ اتفاقية، تم توقيع بعضها أثناء الاستعمار.

أولا- الاتفاقيات التى تنظم العلاقة المائية بين مصر وأثيوبيا

يعد النيل من أطول أنهار العالم، حيث يقطع مسافة تصل ٦٦٥٠ كم من أبعد منابعه على روافد بحيرة فيكتوريا النيل الأبيض لساحل رشيد على البحر المتوسط، وينبع من أثيوبيا النيل الأزرق، حيث تغذي هضبة الحبشة الإثيوبية نهر النيل بـ ٨٥ ٪ من نصيب مصر طبقا لعدة اتفاقيات، أهمها :

١ - اتفاقية أديس أبابا: وقعتها بريطانيا وأثيوبيا في ١٥ مايو ١٩٠٢م، وتعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني - ملك أثيوبيا حينذاك - بعدم

إنشاء أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، من شأنه أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومتين البريطانية والسودانية.

٢ - اتفاقية لندن: وقعتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ م، وينص البند الرابع منها على تعاون هذه الدول في تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

٣ - اتفاقية روما: تتضمن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ١٩٢٥م، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات عليهما، يمكن أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

٤ - إطار التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في يوليو/ تموز ١٩٩٣ م بين الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ـ آنذاك ميليس زيناوي، وتضمن:

أ- عدم قيام أي من الدولتين بأي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يضر بمصالح الدولة الأخرى والتعاون بين الدولتين في إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقلل الفواقد.

ب- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدولية.

ثانيا: الإتفاقيات بين مصر ودول الهضبة الاستوائية

وتمثل الهضبة الاستوائية المصدر الثاني لموارد مصر المائية من نهر النيل بنسبة ١٥ ٪، وتضم ٦ دول (كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية،

ورواندا، وبوروندي)، ومن الاتفاقيات التي تنظم العلاقة المائية بين دول الهضبة ومصر:

١ - اتفاقية لندن: وقعتها كل من بريطانيا - نيابة عن تنزانيا - وبلجيكا - نيابة عن رواندا وبوروندي - في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٤ م، وتنظم استخدام الدولتين لنهر كاجيرا.

٢- اتفاقية ١٩٥٣ م: وقعتها مصر وبريطانيا - نيابة عن أوغندا - لإنشاء خزان «أوين» عند مخرج بحيرة فيكتوريا، ونصت على أن الاتفاق على بناء الخزان وتشغيل محطة توليد الكهرباء سيتم وفقاً لروح اتفاقية ١٩٢٩م التي سبق توقيعها بين الحكومة البريطانية - نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا - مع الحكومة المصرية، وتنص على إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل وحقها في الاعتراض على إنشاء هذه الدول أي مشروعات على النهر، وتوابعه مع اعتبار مخالفة تلك الاتفاقية بمثابة إعلان حرب على مصر.

٣ - اتفاقية ١٩٩١ م: وقعها الرئيس مبارك والرئيس الأوغندي موسيفيني، ومن بنودها:

- تأكيد أوغندا احترامها لما ورد في اتفاقية ١٩٥٣م التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها، مما يعد اعترافا ضمنيا باتفاقية ١٩٢٩م.

*** وعلى صعيد العلاقة المائية بين مصر والسودان، اشتملت اتفاقية ١٩٢٩ م على بنود تنظمها، من أهمها:**

- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي

تنبع من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر.

* وتعتبر اتفاقية ١٩٥٩ م ثاني اتفاقية تتعلق بالعلاقة المائية بين مصر والسودان، وتم توقيعها بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ م، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ م، وتضم عددا من البنود من أهمها:

- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار م٣ سنويا، وكذلك حق السودان المقدر بـ٤ مليارات م٣ سنويا.
- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال حتى يستغل السودان حصته. كما نص هذا البند على توزيع الفائدة المائية من السد العالي، المقدرة بـ ٢٢ مليار م٣ سنويا على الدولتين، بحيث يحصل السودان على ١٤.٥ مليار م٣ وتحصل مصر على ٧.٥ مليار م٣ ليصل إجمالي حصة كل دولة سنويا إلى ٥٥.٥ مليار م٣ لمصر نظير ١٨.٥ مليار م٣ للسودان، من الإيراد المتوسط لنهر النيل البالغ ٨٤ مليار م٣/ سنة عند نهاية مجراه بأسوان، وذلك بعد خصم متوسط فاقد تخزين قدره ١٠ مليارات م٣/ سنة في بحيرة السد العالي.

مشروعات إقليمية

بدأت آليات التعاون الإقليمي منذ ستينيات القرن الـ٢٠ بعد استقلال دول الحوض الذي تقدر مساحته بـ ٣.٤ مليون كم٢، ومن هذه المشروعات:

١ - هيئة مياه النيل: تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩م، وتضم لجنة فنية تجمع خبراء البلدين وتجتمع دوريا لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ الاتفاقية.

٢ - مشروع الهيدروميت المعني بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق عام ١٩٦٧ م بمشاركة ٥ دول فقط من دول الحوض الـ ١٠ (مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان)، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ثم أثيوبيا بصفة مراقب.

٣- تجمع الأندوجو: تم إعلان إنشائه خلال المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل بالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣م، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط إفريقيا، ومن أهدافه تبادل الخبرات لدعم التعاون والتكامل بين دول التجمع في مجال التنمية.

٤ - تجمع التيكونيل للتعاون الفني بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة. وقد أنشئ في ديسمبر ١٩٩٢ م بمشاركة ٦ أعضاء عاملين (مصر، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، والكونغو الديمقراطية)، وحصلت باقي الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨م.

٥ - مبادرة حوض النيل: اتفاقية دولية بين دول حوض النيل الـ ١٠، وقد تم توقيعها في فبراير ١٩٩٩م في تنزانيا، بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول الأعضاء والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات. وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعا

يستهدف تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وفاقد المياه واستغلاله لصالح دول الحوض، كما تشمل إيجاد إطار قانوني ومؤسسي للتعاون بين هذه الدول من أجل التنمية المستدامة.

٦- المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الإنترو): مكتب إقليمي تم تأسيسه في مارس/ آذار ٢٠٠١ م بالاتفاق بين مصر والسودان وأثيوبيا في أديس أبابا، بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة في مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر.

حق مصر فى القانون الدولى

يؤكد خبراء القانون الدولي أن مصر لديها حقوق تاريخية مكتسبة في مياه النيل، قائمة علي أسس قانونية متسقة مع أحكام قانونية دولية، بدليل أن معهد القانون الدولي أقر عام ١٩٦١ م مبدأ عدم المساس بالحقوق التاريخية المتوارثة في الموارد المائية، وأيدته المادة ١٢ من اتفاقية فيينا للمعاهدات عام ١٩٧٨م، والتي نصت علي توارث وانتقال المعاهدات العينية و الاتفاقيات الخاصة بالحدود.

وتعتبر الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية من المعاهدات التي تنتقل من السلف إلي الخلف، وقد أكدت محكمة العدل الدولية على تلك القاعدة في حكمها عام ١٩٩٧ م عند نظر النزاع بين المجر وسلوفاكيا حول أحد المشروعات على نهر الدانوب مما يدعم موقف مصر التفاوضي.

ولا يزال نصيب المواطن من مياه النيل مرهون بنتائج المفاوضات حول الاتفاقية الإطارية والمؤسسية للمبادرة، والمرتقب أن تستضيفها مصر أواخر يوليو٢٠٠٩م بمدينة الإسكندرية لإنهاء هذه الأزمة المائية قبل أن يصبح كوب الماء عزيز المنال.

النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية

تغلغل إسرائيل في أفريقيا هدفه الحصول على حصة منه بواسطة مصر لا يتوقف دور النيل في حياة المصريين عند كونه شريان حياتهم الرئيسي، أو أنه ذلك الممر المائي الطويل الذي يتجمعون حوله، ولعب دورا كبيرا في تشكيل حياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، بل يتجاوز النيل ذلك ليصبح أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية.

في كتابه حياة النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، يتناول الباحث أيمن السيد عبد الوهاب وجها واحدا من أوجه سياسة مصر الخارجية، وهو المتعلق بدور حوض النيل، وذلك بهدف قياس صلاحيته كبعد تقييمي للسلوك الخارجي لمصر، نظرا لأهمية مياه النيل كأساس لأية عملية تنمية حالية أو مستقبلية «فنهر النيل على هذا النحو، قد فرض نفسه على مختلف القيادات السياسية التي توالت على حكم مصر، منذ الدولة الفرعونية القديمة وحتى وقتنا الراهن وبنفس الدرجة من الأهمية، بهدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى أراضيها، كما جاء في الكتاب.

وقد برز طموح إسرائيل في مياه النيل، كما يرى المؤلف عبد الوهاب، كأحد النتائج التي أفرزتها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، على الرغم من كونه طموحا قديما، ولكن ساهم توقيع المعاهدة في بلورة عدد من المطالب والمشروعات الإسرائيلية الساعية لسحب مياه النيل وتوصيلها إلى النقب مرورا بسيناء. وكان للرفض المصري لمثل هذه المشروعات الهادفة لنقل مياه النيل خارج حوضه أثره الواضح في ممارسة إسرائيل لأشكال متعددة من

الضغوط الدولية والدعائية، منها اتهام مصر بتبديد جزء كبير من حصتها من المياه يتراوح ما بين ٨ إلى ١٠ مليارات متر مكعب، وان هناك موقفا شاذا يستند إلى أن دولة المصب هي المسيطرة وليس دولة المنبع.

وقد استندت الرؤية المصرية الرافضة للمشروعات الإسرائيلية إلى أسباب عملية تتعلق بتزايد الاحتياجات المصرية المستمرة من المياه، وان مياه النيل هي لدول حوض النيل ولا يجوز إيصالها لأي بلد خارج الحوض، كما ان إسرائيل ليس لديها عجز في المياه، ونصيب الفرد بها من المياه يساوي، إن لم يكن يزيد، عن نصيب الفرد في مصر.

ويوضح عبد الوهاب ان اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية مهدت لقيام مرحلة جديدة في العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، وهي مرحلة يمكن ان يؤرخ لها بتاريخ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وزائير في ١٤ مايو ١٩٨٢، فمنذ ذلك الحين أخذت إسرائيل في تكثيف جهودها الدبلوماسية لاعادة علاقاتها مع دول القارة، وخاصة في الجزء الشرقي منها وعلى الرغم من اتباع مصر سياسة خارجية متوازنة عبر العصور في مسألة التعاون المائي، لكن كثيرا ما اعترضت تلك السياسة العقبات وخاصة من الجانب الاثيوبي، وهو ما يربطه بالتنافس التاريخي بين البلدين في منطقة القرن الأفريقي. فأثيوبيا لا تعترف بأية اتفاقية قائمة أو التزامات أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في أراضيها، واستطاعت ان تكون جبهة معارضة مكونة من (كينيا وأوغندا وتنزانيا وإريتريا) تؤيدها في موقفها، بل وترفض جميعها نظرية «الواجب الأبدي» التي تضمنتها اتفاقية ١٩٢٩ بعدم

التدخل في تدفق مياه النيل بما يلحق الضرر بمصر من دون موافقة الأخرى، كذلك رفضت اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان.

ويعتبر عبد الوهاب عدم وجود اتفاقية نيلية واحدة تجمع كل دول الحوض بلا استثناء، احد معوقات التعاون لاستغلال مياه النيل الاستغلال الأمثل. وتسعى السياسة الاثيوبية الجديدة إلى صناعة موقف جماعي حول إعادة النظر في قضايا ومعدلات التدفق الحالي لمياه النيل، ونصيب كل دولة من دول حوض النيل. وقد ظهر هذا جليا في مؤتمر النيل الخامس الذي عقد في أديس أبابا عام ١٩٩٧، حين تبنت معظم الإدارات الدعوة إلى تغيير الوضع الراهن لإعطاء الفرصة الكاملة لكل دول حوض النيل للاستفادة من مياه النيل على أسس عادلة، كذلك عارضت أثيوبيا أي تجمع لدول الحوض تدعو اليه مصر، وذلك انطلاقا من رؤيتها الخاصة لمثل هذه التجمعات التي ترى فيها إنها تخدم في المقام الاول المصالحة المصرية.

وقد حكمت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل عددا من المتغيرات الدولية التي كانت لها تداعياتها الإقليمية، والتي ساهمت في تغيير توجه العديد من القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الآسيوية تجاه أفريقيا، وتتجلى ابرز المتغيرات التي يسجلها الكتاب في انتهاء الدور والنفوذ السوفياتي ودول حلف وارسو على جميع المستويات الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، مما أدى إلى ظهور فراغ دولي انعكس بالتبعية على المستوى الإقليمي في منطقة الحوض مثل باقي القارة الأفريقية، بالإضافة إلى تغيير أنظمة الحكم في العديد من دول

حوض النيل، مثل أوغندا والسودان عام ١٩٨٩ وأثيوبيا عام ١٩٩١، واستقلال إريتريا عام ١٩٩٣ وتشوب الحرب الأهلية في كل من الصومال ١٩٩١ ورواندا وبوروندي في النصف الاول من التسعينات. وترافق ذلك مع تطور آلية عمل منظمة (إيجاد) ،التي أنشئت في أواخر الستينات بهدف مكافحة التصحر والسعي نحو تنمية بلدانها،إذ تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين السودان وأثيوبيا وإريتريا في ما يخص هذا المجال.

ويشير الكتاب إلى أن سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل تهدف إلى ضرورة تأمين مصادر النيل، بأن يتم ذلك من خلال الحفاظ على حقوق مصر المائية وحصتها من المياه ومحاولة زيادتها مستقبلا لصالح الأجيال القادمة، وهو الهدف الرئيسي الذي استتبعه تحديد جملة من الأهداف الفرعية والآليات الساعية لبلورة سياسة محددة تضمن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

وتشير غالبية التفاعلات المصرية واتجاهاتها تجاه دول حوض النيل، في اعتقاد المؤلف، إلى محورية قضية المياه. وباستثناء العلاقات مع السودان التي تبدو أكثر تشعباً وتداخلاً من قضية التعاون المائي، تظهر قضية المياه كقاسم مشترك في كافة التفاعلات مع باقي دول الحوض، حتى ان كان هذا التفاعل يبدو ظاهريا غير مرتبط بمسألة مياه النيل ويشير المؤلف إلى أن هذه النتيجة تبدو منطقية في ضوء ما تحتله مسألة تأمين حصة مصر من مياه نهر النيل ضمن أولويات سياستها الخارجية إن دول حوض النيل التى يمكن تقسيمها إلى

ثلاث مجموعات رئيسية، اذ تضم المجموعة الأولى دولاً ذات تفاعل مرتفع وتضم السودان وأثيوبيا وإريتريا أما المجموعة الثانية فتشمل دولاً ذات تفاعل متوسط وتضم أوغندا وكينيا وتنزانيا، وأخيرًا المجموعة الثالثة وتضم دولًا ذات تفاعل محدود، وهي روانـدا وبورونـدي والكونغـو الـديمقراطي وعلى صعيد التعاون العسكري يرى عبد الوهاب، إنه من الصعب القـول ان هنـاك علاقات عسكرية تجمع مصر بأي من دول حوض النيـل، فباسـتثناء الـسودان التي وقعت مصر معها اتفاقيـة الـدفاع المـشترك والتعـاون في مجـال التـدريب والتسليح في ١٥ يوليو ١٩٧٦ فلم توقع مصر أي اتفاقيـة مـشابهه مـع أي مـن دول الحوض، مشيرا إلى انه لا يوجد يقين حول مـا اذا كـان الخيـار العـسكري المصري المتصور للتعامل مع الأزمات المحتملة لمياه النيـل يعـد خيـارًا واقعيـاً أصلاً، من حيث أنظمة القتال الرئيسية التي يمكن تنفيذها أو طبيعة الأهداف التي يمكن ان يتم توجيه العمليات ضدها أو إمكانية تحقيق نتائج حقيقيةقابلـة للاستمرار من جراء القصف العسكري على سبيل المثال.

من هنا، لم يكن الخيار العسكري بين الخيارات المعتادة للتعامل مع مـشكلة مياه النيل بالنسبة لمصر، وان السياسة المصرية قد قامت في الأسـاس عـلى حـل المشكلات في إطار تعاوني وليس صراعي.

انفراجة فى أزمة مياه النيل بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

في محاولة لانقاذ ملف من أخطر الملفات المتعلقة بـالأمن القـومي والـذي فشل النظام السابق في معالجته، سافر وفد من البرلمـان الـشعبي وشـباب ثـورة ٢٥ يناير وحكومـة الظـل الوفديـة برئاسـة مـصطفي الجنـدي وزيـر الـشئون الأفريقية في الحكومة إلي أوغندا يوم ٤ مارس ٢٠١١ للقاء الرئيس الأوغنـدي

يوري موسيفيني لبحث ملف دول حوض النيل وفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية ـ الأوغندية. وخلال اللقاء الذي استغرق ساعة، طلب الوفد المصري وقف كل ما يتعلق باتفاقيات دول حوض النيل لحين خروج مصر من الوضع الحالي الذي تمر به وترتيب أوراقها الداخلية، خاصة أنه ليس من أخلاق الأفارقة أن يفعلوا مثل هذه الأمور التي تعتبر استغلالا للوضع الداخلي المصري مع أن أبناء مصر ودول حوض النيل أخوة شربوا من مياه نيل واحدة.

وأشار الرئيس الأوغندي خلال اللقاء إلي أنه سبق أن قال للرئيس المصري السابق حسني مبارك فلتكن مصر أرض الصناعة ولتكن أوغندا والسودان أرض الزراعة وتوليد الكهرباء وأنه لن تكون هناك تنمية في مصر دون أوغندا ودول حوض النيل والعكس صحيح مشددا علي أن هذا ما أثبته التاريخ حيث أن دول حوض النيل هي جسد واحد.

كما وعد الرئيس موسيفيني أنه سوف يزور مصر بعد استقباله للوفد الشعبي المصري في أوغندا خلال الفترة القادمة.

وبعد ثورة ٢٥ يناير ، حدث تغير جوهري في تركيبة التزامات الثورة ، مع تعهد المتظاهرين بحماية نهر النيل الذي يمثل أمن مصر القومي بكل السبل الممكنة ، مؤكدين أن التحديات تفرض على المصريين بكافة فئاتهم الالتزام الآن بمبدأ حماية حقوق مصر في نهر النيل ، حيث انتشرت البيانات الداعية للحفاظ على حقوقها في نهر النيل ، كما دعت خطب الجمعة بمعظم المساجد المحيطة بميدان التحرير للتأكيد على هذه الحقوق المشروعة.

وقد تأثر نهر النيل بالثورة المصرية على عدة مستويات ، كان الأبرز منها إعلان بوروندي توقيعها اتفاقية تقاسم مياه النيل، مما يمهد الطريق لإمكانية إقرار هذا النص الذي يتدخل في الحق التاريخي لمصر في استخدام مياه النهر.

وبتوقيع بوروندي الماضي، وكينيا في عام ٢٠١٠ ارتفع عدد الدول الموقعة على الاتفاقية إلى ست دول ، حيث كانت أربع دول هي أوغندا ورواندا وتنزانيا وأثيوبيا قد وقعت في مايو ٢٠١٠ على الاتفاقية التي تسمح لتلك الدول التي تضم منابعه بإقامة مشاريع للري والطاقة الكهربائية دون الحصول على موافقة مسبقة من مصر .

ويدور المحور الثاني في تأثير الثورة المصرية ، حول قائمة الإصلاحات التي يعانى منها تلوث مياه النيل ما بين المصادر الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحي والقمامة والمصادر الأخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع في مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب التخطيط البيئي وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة إليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغير في خواص المياه الطبيعية والكيميائية.

كما تقوم أعداد كبيرة من المصانع الواقعة على ضفتي النهر بإلقاء مخلفاتها في النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث وهذا ما دفع مصر الى أن ترسل وفداً مصرياً سياسياً شعبياً إلى أثيوبيا لمحاولة تدارك أخطاء سياسات الحكومات السابقة فى حق مصر المائى.

قام الوفد المصرى السياسى والشعبى بزيارة أثيوبيا وذلك بهدف تعزيز موقف مصر المائى خاصة وأن العهد الغابر كان قد أهمل هذا الملف لسبب شخصي يتعلق بمحاولة اغتياله وكانت مهمة الوفد المصري ، قد نجحت وقرر رئيس الوزراء الأثيوبي ميلس زيناوي تجميد بناء سد الألفية وتجميد الاتفاقية الإطارية التي وقعتها دول حوض النيل باستثناء مصر والسودان لحين استقرار الأمور السياسية في مصر.

وجاء القرار عقب اجتماع زيناوي بالوفد المصري ولقد سمح زيناوي للجنة من الخبراء والعلماء والمهندسين المصريين والسودانيين والأجانب بدراسة ومشاهدة السد للتأكد من عدم إضراره بحصة مصر في مياه النيل.

ولقد عبر أعضاء الوفد عن قضية مصر بمنتهى الود ومشاعر الدفء التى يفتقدها الأخوة الأفارقة فى الخطاب السياسى المصرى فى العهد البائد وطالب د. محمد أبو الغار عضو الوفد المصري بطي صفحة الماضي وبدء مرحلة جديدة بعد ٢٥ يناير واكد ان جميع المواطنين في دول حوض النيل لهم نفس الحقوق والتنمية والماء والكهرباء وان ذلك يجب ان يحدث في إطار تعاون بين دول حوض النيل من أجل التنمية المستد مة في هذه الدول.



الباب السابع

حلول ومقترحات

هناك العديد من وجهات النظر والمقترحات المتعلقة بالتلوث وبزيادة حصة مصر من المياه أو بمكافحة التصحر ناقشها الباحثون والخبراء نذكر بعضًا منها لا نفرق بين ما يخص التلوث أو ما يخص زيادة حصة المياه أو مقاومة التصحر إذ أن الغرض من كل الأبحاث والدراسات يصب فى معين واحد فخفض نسبة التلوث تعنى زيادة الحصة المتاحة للاستخدام ومكافحة التصحر تعنى الحفاظ على المساحة المتاحة للزراعة بما يعنى ترشيد استخدام الماء فى استصلاح اراضى جديدة ومنها على سبيل المثال :-

التنافس في مقابل الصراع

كتب ليستر برون يقول أنه في الوقت الذي تقل فيه المياه بالنهر عند وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، فإن تزايد الطلب السوداني والأثيوبي على مياه النهر سوف يقلل من حصة مصر وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية قد منحت أثيوبيا حصة ضئيلة من المياه يرى برون أن رغبة أثيوبيا في حياة أفضل، وباعتبار منابع نهر النيل أحد مواردها الطبيعية الضئيلة، ستحتاج أثيوبيا، بلا شك، إلى كمية أكبر من المياه عن تلك المحددة لها.

وأحد أكبر مشكلات حوض نهر النيل هي عدم وجود اتفاقيات للتقسيم العادل والمنصف لحقوق المياه بين دول الحوض، وكان آخر تلك الاتفاقيات

تلك الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ والتي أسفرت عن السيطرة المصرية الافتراضية على مياه نهر النيل وقد استندت الاتفاقية إلى وصول ما يقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب عند أسوان، فخصصت ٥٥.٥ مليار متر مكعب أي الثلثين لمصر، و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان أي الثلث.

والجدير بالذكر ان اتفاقية ١٩٥٩ مازالت سارية، إلا أنها مقبولة فقط من قبل طرفيها (السودان ومصر) وهذه مشكلة كبيرة. فالدول الثمانية الأخرى لا توافق على تلك الاتفاقية ولكن لسوء الحظ ليس هناك إطار رسمي آخر للتعامل مع هذا الخلاف السياسي ويضيف أحد المختصين بمشاكل المياه العالمية أيضًا أن هناك نقاشات دورية ثنائية وكذلك على المستوى الإقليمي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمياه، ولكنها حتى الآن لم تحقق انفراج بشأن إعادة توزيع مياه نهر النيل، وهذا ما قد يتمخض عنه إمكانية أن يكون – أو لا يكون – هناك حروب في تلك المنطقة بسبب المياه في يوم من الأيام.

وترجع إحدى محاولات التعاون بين دول حوض نهر النيل وهي مبادرة حوض نهر النيل إلى عقد مضى، وكان البنك الدولي يرغب ان يصل من اتفاقية حوض نهر النيل الى تعاون دول الحوض في استخدام مصادر حوض نهر النيل لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بالمنطقة وقد وافقت الدول الأعضاء على تبادل المعلومات مع الدول الأخرى في الحوض من أجل عمل دراسات من أجل دوام مشاريع التعاون وقد عُدت تلك المبادرة أحد بوادر نجاح تعاون دول حوض نهر النيل، فقد أبدت دول الحوض التزامها بتلك المبادرة ويرى السفير شين أن مبادرة حوض نهر النيل منظمة للتعامل

المبدئي مع القضايا الفنية والعملية وليست مع القضايا السياسية الخلافية فمن السهل التعاون في الأمور الفنية عن نظيرتها السياسية والشيء المتبقي وفق رأي السفير هو مدى استعداد دول الحوض للخوض في القضايا المهمة والأكثر تعقيدًا وجدلاً وتلك المتعلقة بحقوق المياه والتوزيع المنصف للمياه.

المياه سلعة اقتصادية قابلة للبيع

وقضية حوض نهر النيل تلقي الضوء على عديد من التحديات التي تواجه المواطنين وصناع القرار في كل أنحاء العالم. فيشير الاتجاه الحالي لتزايد عدد السكان وإزالة الأشجار والزراعة وعدم كفاءة أساليب استخدام المياه المتوفرة إلى أن ندرة مورد المياه سوف تكون أحد مصادر الصراع في المستقبل بين الدول.

فوفق إحصاءات مكتب الإحصاء الأميركي يُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٦ مليار عام ١٩٩٩ إلى ٩ مليار بحلول عام ٢٠٢٤ علماً بأنه أُزيلت أكثر من خمس الغابات الاستوائية في العالم في عام ١٩٦٠ واستمرت إزالتها بمعدل ٠.٧٪ سنويًا وعلى الصعيد الزراعي ما يقرب من ٧٠٪ من مياه الكرة الأرضية الصالحة للشرب ذهبت إلى مشاريع الري ويتوقع معهد أبحاث سياسة الغذاء زيادة استخدام المياه في مشاريع الري بنسبة ١١٪ عالميًا ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٥.

منهج مقترح

يتعرض أحد البحوث المتعلقة بدراسة أوضاع مصر المائية لتدهور خصوبة الأراضى الزراعية (التصحر)، حيث هناك اختلاف فى توازن الرى بين الزيادة والنقصان، وعوامل التعرية والانجراف، والكثبان والفرشات الرملية المنتشرة

فى الصحراء الغربية تعد مصدر تهديد للواحات وشبكات الطرق والتخوم الغربية للأراضى الزراعية فى صعيد مصر.

ويذكر أن مصر أصبحت تتواجد على خريطة العالم للتصحر التى تضم حوالى ٩٠ دولة تواجه مشكلة التصحر حيث انخفضت انتاجية أراضى هذه الدول خلال عشرين عاما بمعدل ٤٠٪ كما أن احتمالات نقص الأراضى القابلة للزراعة تصل إلى ٢٥٪ من الأراضى المنزوعة فى الدول النامية حتى عام ٢٠٠٠.

وينبه البحث إلى أن قضايا البيئة فى مصر لم تعرف سياسات لحمايتها حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين، باستثناء التشريع، ولم تأخذ فى الاعتبار أعمال الأدوات الأخرى إلا فى حالات نادرة، فقد عرف التشريع المصرى الرسم أو الضريبة لحماية البيئة عندما استخدم الرسم مرتين، فى المرة الأولى تقرر تحصيل ٢٪ من قيمة ايجار المساكن كرسم للنظافة والمرة الثانية عندما تقرر تحصيل ١٠٪ من قيمة تذاكر الطيران والبواخر وتخصيص نصف هذه الحصيلة لمشروعات حماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها.

ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة أصبحت هناك ضرورة لوجود تشريع موحد لحماية البيئة، فقد صدر فى يناير ١٩٩٤ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ باصدار قانون فى شأن البيئة وفى طياته ألغى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن منع تلويث مياه البحر بالزيت ولكنه أبقى على باقى القوانين المتعلقة بالبيئة والتى سبق الاشارة إليه.

وتضمن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ باب تمهيدى يشمل بعض العبارات المتعلقة بالبيئة، ونص على حماية البيئة الأرضية من التلوث، وحصر صيد وقتل الطيور والحيوانات التى تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية، وحصر المواد

والنفايات الخطرة، ووسائل حماية البيئة الهوائية من التلوث، وطرق حماية البيئة المائية من التلوث بواسطة الزيت والمواد الضارة.

وقد تمثلت أوجه القصور فى معالجة قضايا البيئة فى غياب المنظور الشامل لقضايا البيئة، وبالرغم من أن التشريع قد حظى بالأولوية فيما يتعلق بأدوات حماية البيئة إلا أن النصوص المتفرقة فى قوانين عديدة خاصة بجوانب بيئية كانت تكتنفها كثيرا من الصعوبات والمعوقات.

ولا ينفى البحث أن هناك انجازات قد تحققت من خلال جهاز شئون البيئة ووزارة البيئة وغيرها من الأجهزة المعنية، مثل ايجاد قدر مناسب من التفهم لمشاكل التلوث والوعى بها، ومن ناحية أخرى غياب الادراك الكامل للعواقب البيئية على مستوى الفرد والوحدات الانتاجية.

ويشمل البحث منهج مقترح لمنع التلوث قبل تولده، ويبدأ ذلك من فهم التلوث ومصادره وجذوره الناتج من النشاط البشرى، والتصدى لجذور التلوث بالتمييز بين مصادره المختلفة، ومواجهة كل مصدر على حدة، وتغيير مسارتنا القديمة القائمة على أن الملوثات التى تنبعث إلى الفضاء أو تصب فى البحار والأنهار سوف تختفى، فالحقيقة أنها تبقى وتتفاعل وتؤثر فى حياتنا.

ويستند هذا المنهج فى مجابهة التلوث على مجموعة من خطوط الدفاع أو الحلقات المتتابعة فى شكل اجراءات تزيد من فاعلية ادارة منع التلوث بداية من المنع كأولوية أولى أو خفض التلوث عند المصدر كلما أمكن ذلك.

وأضاف الدكتور نصر الدين أن المفاوضات الأولى والثانية من هذه المباحثات قد اتسمت بطابع إيجابى، حيث أكدت التطلع لنجاح جولات التفاوض الثلاث فى تحقيق انفراجة والتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المواد

الخلافية العالقة فى الاتفاق الإطارى بما يتيح المجال للمضى قدما من قبل كافة دول النيل فى إنشاء المفوضية وتفعيل مشروعات التنمية بدول الحوض بما يحقق الاستفادة المثلى من موارد نهر النيل لصالح دول الحوض بانعقاد مجلس وزراء المياه لدول حوض النيل العشر فى شرم الشيخ وكان الاجتماع الوزارى لدول حوض النيل.

مقترح بناء سد

ومن المقترحات الخاصة بزيادة حصة مصر من مياه النيل دراسة لباحث مصرى يقترح إنشاء سد بالسودان لزيادة إيراد نهر النيل.

أكد الدكتور محمد البسطويسى الباحث الجيولوجى بالهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء أن الاستفادة من مياه نهر القاش الذى يغطي مساحة تبلغ ٢٤ ألف كيلو متر مربع من هضبة اريتريا وأثيوبيا من الممكن أن تساهم فى حل أزمة المياه التى تهدد مصر والسودان نتيجة لبناء دول حوض النيل عددا من السدود على مجراه مشيرا إلى أن أفضل الطرق للاستفادة من مياه نهر القاش هو بناء سد بالتعاون بين مصر والسودان إلى الجنوب من مدينة كسلا السودانية.

وأشار إلى أن صور الأقمار الصناعية أثبتت أن هناك العديد من أحواض الأنهار التي تغطي مساحات كبيرة من هضبة أثيوبيا واريتريا وتنحدر باتجاه السودان لا تصل المياه منها إلى أنهار النيل الأزرق أو عطبرة أو السوباط والتي تمد نهر النيل بحوالي ٨٥ فى المائة من إجمالي الإيراد السنوي من المياه.

وقال إن إقامة السد المقترح إنشاؤه استنادا على تحليل صور الأقمار الصناعية سيؤدى إلى زيادة إيراد نهر النيل من المياه، وزراعة نصف مليون فدان

من المحاصيل الزراعية بالسودان..لافتاً إلى أن حوض نهر القاش يستقبل كميات كبيرة من الأمطار ينتج عنها حوالي ٣ مليارات متر مكعب من المياه سنويا تشكل فيضانات عارمة تهدد باستمرار مدينة كسلا السودانية ولا تصل مياهه إلي روافد نهر النيل بالسودان، وتتشتت هذه المياه علي أسطح السهول والمستنقعات الرطبة بمساحة كبيرة تصل إلى عدة ملايين من الأفدنة إلي الشمال من كسلا دون أن تلتحم بنهر عطبرة.

وتنفيذ المشروع المقترح يحقق منفعة متبادلة ومصالح مشتركة لمصر والسودان حيث أن الارتفاع المقترح للسد هو ٢٥ مترًا، وستعمل إقامته على حماية البنية التحتية لاقليم كسلا إلى جانب الاستفادة من فاقد المياه التي تهدر دون ادني استفادة منها في زراعة أراضي جديدة بالسودان لا تعتمد علي مياه نهر النيل ، بالإضافة إلى زيادة الإيراد المائي لنهر النيل عن طريق فيضان بحيرة السد إلي نهر عطبرة دون الحاجة إلي شق قنوات طولية بتكلفة اقتصادية عالية، حيث يتعذر شق قناة بطول يتجاوز ٨٠ كيلومترا لتجميع ونقل مياه نهر القاش من المستنقعات إلى مجري نهر عطبرة.

وأكد أن بناء هذا السد سيحمي مدينة كسلا السودانية من مخاطر الفيضانات المتكررة ويساعد علي تجميع المياه أمام السد قبل فقدها في منطقة المستنقعات الرطبة، وحينما يصل منسوب بحيرة السد إلي ٢٠ مترا سوف تنساب المياه تلقائيا إلى أحد الأودية التي تصب في نهر عطبرة ومنه إلى نهر النيل.

ضوابط ومعايير جديدة للحد من إهدار المياه الجوفية

ليس من باب المبالغة أن نقول إن الأنفاق هي شريان الحياة بالنسبة لقطاع غزة، كما أن نهر النيل هو شريان الحياة بالنسبة لمصر. تشابه إلى حد التطابق بين أهمية أنفاق غزة بالنسبة للقطاع المحاصر، وبين نهر النيل بالنسبة لدولة وحضارة مصر، تشابه لا ينكره عاقل. سيجادل البعض بأنه لا يوجد تشابه بين الحالتين، فنهر النيل نهر يسير فوق الأرض وليس للإنسان يد فيه، على عكس الأنفاق التي تجري تحت مصر بفعل إنسان غزة على غير رغبة من مصر لكن الحياة التي ستنعدم في مصر إذا ما توقف جريان النيل، هي نفسها الحياة التي ستنعدم إذا ما .

وتعتبر حملة الترويج الجديدة والشعار يشيران الى ان مصر ليست مجرد اصل حضارة عظيمة ساعدت في تشكيل ثقافة عالمية لكنها ايضا قبلة سياحية ومصدرا لخبرات جديدة تثري الوحي الشخصي ولديها قصصا رائعة تحتاج الى ان تقص. وقالت جيتلي في المناسبة مشجعة شعبها على زيارة هذا البلد ان مصر مكان يمكن ان يحبه اي شخص. واضافت في مقابلة مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) سأحث الازواج الشباب على اعتبار مصر مقصدا يستطيعون ان يقضوا فيها شهر العسل لان القيام بجولة في نهر النيل تجربة الحياه التي تجعل الشخص يعشق كما أن هناك إقتراحات من بعض الخبراء ومنهم ا.د عبد العزيز نور يقول.

وقف فورى للتلوث المائى

وعلاج التلوث ممكن بتطبيق طرق بيولوجية رخيصة تتضمن الاستفادة من كافة مصادر التلوث سواء كانت زراعية أو صناعية أو آدمية فى تسميد

الصحراء لزراعة الطحالب باستخدام المياه المالحة لاستخلاص الوقود الحيوى للاكتفاء الذاتي من الطاقة وتصدير الفائض والمتبقى من الطحالب بعد الاستخلاص يستخدم كأعلاف حيوانية هذا الفكر لا يحتاج لأرض من ناحية أن ٩٥٪ من ارض مصر هى أرض صحراوية ولا تتوافر مياه عذبة لزراعتها إلى جانب توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الطاقة والغذاء وتزيد الدخل القومى للبلاد -المشكلة تكمن فيما بين الوزارات المسئولة هل هى التضامن الاجتماعى أم وزارة الزراعة أم الصناعة أم الرى أم الكهرباء أم المجتمعات العمرانية الجديدة أم المحليات .

إن انعدام القراءة الجيدة للمستقبل وانعدام التخطيط ومركزية وعشوائية القرارات وأسلوب أن كل وزير جديد يهدم ويسفه جهود سابقيه ويقوم بعمل استراتيجيه غالبا لا يمكن انجازها فى عهده القصير لهى أسباب مباشرة لما نواجهه من أزمات الآن ومستقبلا- لذا فقد نادينا بإنشاء وزارة خاصة تسمى وزارة المستقبل مقرها الصحراء ومهمتها تعمير الصحراء بحلول وتقنيات حديثة ورخيصة تعتمد فى الأساس على الموارد المتاحة والتى لم نفكر فى استغلالها حتى الآن كما يمكن تنقية نهر النيل وفروعه والمصارف والبحيرات بتربية الأسماك الصديقة للبيئة فى هذه المسطحات المائية وفى فترة وجيزة ولكن للأسف فان استراتيجيات تطوير الزراعة المصرية لعام ٢٠٣٠ لم تتضمن هذه الحلول البسيطة التى تأكدنا تماما من نتائجها التى تنتظر التطبيق الفورى ودون الحاجة إلى منح ومعونات خارجية أو أى دعم من الدولة-ولكن السؤال ما يزال قائما وهو هل نحن جادون لحل مشاكلنا.

مكافحة التصحر

إن ظاهرة التصحر قديمة قدم التاريخ وقد أدت أسبابه إلى تفاقم وزيادة في عملية التصحر منها غياب التوازن الطبيعي في البيئية، و الاستثمار الجائر وغير المرشد للموارد الطبيعية ووصلت الأمور إلى مرحلة الخطر ومما سبق يمكن أن نقول بأن للجهات المختصة لهذا الموضوع دور لا بد لها أن تردك خطر هذه الظاهرة وتولي اهتمام وافر وكبير للمواقع التي حدث بها التصحر وتدهورت ، وزيادة الاهتمام لها ,وقد وصفت هذه الجهات مبادي إنسانية يكمن الاسترشاد بها لوضع خطط لمكافحة التصحر ومنها-:

- استخدام المعارف العلمية المناخية وتطبيقاتها- التعاون مع كافة الجهات المعنية بذلك- القيام بإجراءات متكاملة لاستخدام الأراضي- يجب أن تكون خطط عمل مكافحة التصحر عبارة عن برنامج عمل لمعالجة مشكلة التصحر- يفترض أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسن ظروف معيشة السكان المحلين

- إصدار القوانين الخاصة لحماية الموارد الطبيعية- اعتبار السكان المحليين جزء هام من مكافحة التصحر

تهدد ظاهرة التصحر التنوع البيولوجي، كما أنها لا تقتصر آثارها السلبية على العالم العربي فقط وهذا ما دفع لجنة دولية لمراقبة تنفيذ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تبدأ اجتماعها الثالث فى بون .

تعتبر الدول العربية، بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة، حيث يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها إلا أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشارا بمعدلات سريعة نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري ويجتاح التصحر الأراضي العربية

في وقت أصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ملحة جدا كما يُقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنويا في الدول النامية بسبب التصحر بـ ١٦ مليار دولار.

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومركزها في باريس، أن ثلث أحواض الأنهار يتم تقاسمها بين أكثر من دولتين، كما يشير تقرير وزاري فرنسي إلى أن ١٥٪ من بلدان العالم تتلقى أكثر من ٥٠٪ من مياهها من دول أخرى، وأن اثنين من أصل ثلاثة من الأنهار نهر الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من (٣٠٠) في العالم يتم تقاسمها بين دول عدة، وهو ما يعد بيئة مواتية لنمو النزاعات.

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهر الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها.

ومع ذلك، فإن هناك الكثير من الخبراء يرفضون ما يُثار من تهويل حول حروب المياه، ويؤكد هؤلاء أن القول بإن حروب العالم المستقبلية ستُخاض ليس لأجل النفط بل من أجل المياه: هو تنبؤ مشئوم ابتدعته كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي ايه) ووزارة الدفاع البريطانية، وحتى بعض المسئولين في البنك الدولي.

ومن بين هؤلاء الخبراء البروفيسور (أسيت بيسواس) من مركز العالم الثالث من أجل إدارة المياه والحائز على جائزة استوكهولم الدولية للمياه في العام ٢٠٠٦ الذي وصف هذا التهويل بأنه كلام فارغ، مؤكدًا أن مياه الكرة الأرضية تكفي البشرية لفترة (١٠٠) عام أخرى، وأن العالم لا يواجه أزمة مائية بسبب ندرة المياه الطبيعية، ولكنه يواجه أزمة سوء إدارة للمياه.

ودحض أيضًا هؤلاء الخبراء والأكاديميون نبوءة حروب المياه، معتبرين أنها غير واقعية وبعيدة المنال وواهية بل وخرافة، وأنه على الرغم من أن مناطق مهمة في العالم بالفعل ستواجه في غضون عقد أزمات حادة في التزود بالمياه، إلاّ أن هناك العديد من الأحداث التي أثبتت أن الدول تحسن التعاون فيما بينها حول هذه المسألة، وأن الحكومات مصممة على حل هذه المشكلات من خلال الحوار.

واعترافاً بأن مواجهة التصحر مسئولية عالمية قامت الأمم المتحدة بصياغة معاهدة لمكافحة انتشار ظاهرة التصحر وأصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦ عندما وقع عليها في ذلك الوقت ٦٠ بلداً ليرتفع العدد فيما بعد إلى أكثر من ذلك

مواجهة ندرة المياه

وفى حوار مع الخبير المائى الدكتور جاك ضيوف، في يوم المياه العالمي أفاد بما يلى:- ما مدى خطورة المشكلة؟

أخذ الاستخدام المائي في العالم ينمو بأكثر من ضعف معدّل النمو السكاني خلال القرن الأخير.

وتؤثّر ندرة المياه على جميع القارات إذ تنعكس على أكثر من ٤٠ بالمائة من مجموع سكان الكوكب وبحلول عام ٢٠٢٥ فان نحو ١.٨ مليار نسمة سيجدون أنفسهم في بلدان تعاني ندرة مطلقة في المياه، ونحو ثلثي سكان العالم أجمع قد يعانون من أوضاع الإجهاد المائي.

ولكي نستوعب حقاً مدى خطورة المشكلة علينا أولاً أن نضع في الاعتبار مقدار التأثير الهائل للماء في حياتنا اليومية .

فلا شك أن تعذُّر الوصول إلى موارد المياه المأمونة والكافية إنما يحدّ من قدرتنا على إنتاج غذاءٍ كافٍ سواء للاستهلاك أو لتحقيق كفاية من الدخل. كذلك يحدّ من قدرتنا على تشغيل الماكينة الصناعية وتوفير الطاقة وبلا وصول لمياه الشرب ومتطلّبات النظافة الصحية، من الأصعب علينا الحد من انتشار الأمراض الخطيرة وآثارها مثل فيروس نقص المناعة/ الإيدز فكلّ يوم، يهلك ٣٨٠٠ طفل من جرّاء الأمراض المرتبطة بقلة الماء الصالح للشرب والآمن للاستهلاك بسبب نقص شروط الصحّة العامة.

وهناك تساؤل هو هل ندرة الماء سبُبها تغيّر المناخ؟

والاجابة نعم إن ندرة المياه تتفاقم بفعل تغيّر المناخ، لاسيما في المناطق الأشد جفافاً من العالم حيث يقطُن أكثر من ملياري نسمة، وأينما يُعثر على نحو نصف فقراء العالم أجمع. فلا غرار أن صَون موارد المياه في العالم إنما يتطلّب التعامل مع التأثير البشري على البيئة ومناخ الكرة الأرضية لكن هناك عوامل أخرى أيضاً ماثلة، كالزيادات المطلوبة في كمّيات المياه للزراعة والغذاء تلبيةً لاحتياجات السكان المتزايدين فالزراعة هي المستهلك الأول للماء العذب وكذلك فأن اتجاهات التوسع الحضري والزيادات في استهلاك المياه محلياً

وصناعياً من قبل سكان المناطق الأكثر تقدّماً في العالم، هي عوامل تؤدّي أيضاً إلى تزايد معدلات الاستهلاك المائي.

والمحصّلة النهائية، تتجلّى المشكلة في كيفية إدارتنا لموارد المياه المتاحة حالياً، وفيما إذا كنّا نعتبر أنفسنا مجتمعاً عالمياً يملك الإرادة السياسية بحق لدعم السياسات والاستثمار في البرامج التي تحمي البيئة الطبيعية من حولنا، وتصون الموارد المائية، وتسعى إلى استخدام كمياتٍ أقل منها لتحقيق نتائج أفضل.

إن الإرادة السياسية، بالتعاون والاستثمار الدوليين يستطيعان وقف الهدر المائي من أحواضٍ نهرية ضخمة مثل نهر النيل وبحيرة تشاد وهذا أمر تشارك المنظمة وغيرها من وكالات الأمم المتّحدة بعملها الحثيث في مجاله وبوسع الإرادة السياسية والاستثمار، المساعدة في توفير المياه للملايين من صغار المزارعين حول العالم ممن يناضلون من أجل إنتاج غذاءٍ كافٍ لسد الرمق، وذلك من خلال دعم برامج مؤسّسة محلية تتضمّن مباشرةً أولئك المزارعين وجيرانهم في جهود صون مياه المطر بالتجميع، وتحقيق استخدامات أعلى كفاءة للموارد المائية والحفاظ عليها. فمن شأن الالتزام السياسي، والأخلاقيّ أن ييسرا توفير المياه لما يبلغ ١.١ مليار نسمة ممن لا يملكون حتى الحصول على الحدّ الأدنى منه- أي ما يتراوح بين ٢٠ و٥٠ لتراً من الماء العذب لتلبية أشد حاجاتهم الأساسيّة، فضلاً عن ٢.٦ مليار نسمة آخرين ممن لا يملكون مياهاً كافية للإيفاء بشروط الصحّة العامة الأساسية.

إذا كانت الزراعة هي المستخدم الأول في العالم للمياه العذبة، ألا يكمن الحلّ لندرة المياه إذن في الزراعة؟

أولاً وقبل أي اعتبارٍ آخر، ليس هناك عصا أو شفرة سحرية للقضاء على ندرة المياه فجأة لكن هناك أساليب للقضاء ضدّ نقص المياه ونحن في نهر المنظمة نقرّ بأنّ قطاع الزراعة يجب أن يتبوّأ موقع الصدارة في التعامل مع ندرة المياه باكتشاف طرق وأساليب أكثر قدرة على حفظ المطر والرطوبة الناشئة عن المطر، والنهوض بتقنيات الري في الأراضي الزراعية.

إن إنتاج غذاءٍ كافٍ إنما هو أمرٌ أساسي لمحاربة الجوع والنهوض بمستويات المعيشة في جميع القارات. غير أن الزراعة تستهلك نحو ٧٠ بالمائة من مجموع المياه العذبة المتحصله وفى حدود ٩٥ بالمائة لدى الغديد من البلدان النامية فلمعالجة ندرة الماء حتّى حين يتزايد الطلب على الغذاء لزيادة كمياته، من المتعيّن علينا أن ندعم المبادرات الرامية إلى إنتاج غذاءٍ أكثر بماءٍ أقل بالتناسُب ومرةً أخرى، يعني ذلك حماية ممراتنا المائيّة، والحفاظ علي الغابات وتحسين أساليب ري المحاصيل وإدارة التربية الحيوانية وعلى سبيل المثال بالتفكير علي النطاقين الكبير والصغير معاً، تدعو المنظمة أولاً إلى إعتماد الري على النطاق الصغير والقصير الأمد كمشروعات صغرى على مستوى القرية، وتتضمن تلك تطوير أساليبٍ بسيطة ورخيصة نسبياً ذات مردودٍ تكاليفي ويمكن أن تطبَّق بسهولة من قِبل صغار المزارعين لري المحاصيل ولقد قمنا على تنظيم ودعم برامجٍ رائدة في مناطق مثل جنوب إفريقيا وتركيا والمكسيك للتركيز على الري المحدود النطاق والنظم المستندة إلى المجتمعات المحلية في استجماع مياه الأمطار.

وفي أغلب الأحيان، يتعيّن أن نهبّ لنجدة السكان تعافياً من حالات النقص الحادة في المياه والمواد الغذائية من خلال توفير مقوّمات المحاصيل

والثروة الحيوانية مجدداً مع البدء في مشروعات الريّ في الوقت ذاته، وذلك على النّسق الذي نعتمده فعلياً الآن في النيجر بدعمٍ من جهات التبرّع الحكومية والدولية. لكن سرّ النجاح الطويل الأجل يكمن في الخروج من حلقة الاستجابة لطوارئ المياه مرة تلو أخرى وإرساء برامج موقعيّة عملية ومستدامة للأجل البعيد.

وذلك إنما يتطلّب تغييراتٍ وتعاون على صعيد السياسات وعلى مستوياتٍ أعلى. ويعني الإرتقاء بإدارة المرافق المتاحة وتحسينها، ومن ثَم العمل عبر الحدود الوطنية بهدف تنمية مناطق الأحواض المائية وصَونها.

كان العالم بعيداً عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفيّة للحد من استشراء الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فمن أين اليقين اليوم أن يصبح الوضع مختلفاً بصدد بلوغ هدف تحسين إمكانيات الحصول على المياه؟

ثمة تكافل بين الغايتين. فالحصول على المياه مرتبطٌ ارتباطاً معقّداً بإنجاز معظم الأهداف الإنمائية للألفيّة، ويتضمّن ذلك تقليص الفقر المدقع والجوع قبيل حلول ٢٠١٥ إلى النصف، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز، وضمان التعليم الأساسي لكلّ الأطفال أينما كانوا في غضون نفس الفترة الزمنية. لذا، ليس بالوسع تحقيق تقدمٍ حقيقي على صعيد التنمية في العالم بدون معالجة قضية ندرة المياه.

إن مواجهة ندرة المياه تتطلّب التصدّي لجملة قضايا، لا يرتبط جميعها مباشرةً بالزراعة. وتتراوح تلك من حماية البيئة والتخفيف من ارتفاع درجة الحرارة الجوية، إلى التسعير العادل للخدمات المائية والتوزيع المُنصف لمواردها من أجل الريّ، والصناعة، والاستعمالات المنزلية. لذا فليس فقط قطاع

الزراعة، بل الكل والجميع - من منظماتٍ دولية، وحكوماتٍ، ومجتمعٍ دولي - عليهم المشاركة في المسؤولية.

دراسة حول تحسن جودة مياه النيل

أفادت دراسة صدرت مؤخراً عن معهد بحوث النيل التابع للمركز القومي لبحوث المياه أن جودة مياه نهر النيل في مصر قد تحسنت بشكل كبير خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧، مما رفع الآمال في تحسن مياه الشرب للعديد من سكان مصر البالغ عددهم حوالي ٨٠ مليون نسمة.

ووفقاً لهذه الدراسة، فإن جودة المياه في نهر النيل وفرعي دمياط ورشيد قد تحسنت بمعدل ١٦ بالمائة خلال فترة التصرفات الزائدة (في شهري أكتوبر ونوفمبر، وهو الوقت الذي يتم فيه تصريف المياه الزائدة من بحيرة ناصر لغسيل مجرى النيل).

وفي هذا الإطار، أفاد يحيى عبد القادر، مدير الوحدة المركزية للمعلومات والتوعية البيئية والتدريب بوزارة البيئة أن تحسن نوعية مياه نهر النيل ينعكس إيجابيا على حياة المصريين، وذلك من خلال توفير مياه الشرب الآمنة صحياً لهم، حيث يعتبر نهر النيل المصدر الأساسي لمياه الشرب بمصر. كذلك، فإن تحسن نوعية المياه يؤدي إلى تحسن مياه الري التي تستهلك أكثر من ٨٥٪ من حصة مصر من المياه سنوياً مما يؤدي لإنتاج محاصيل خالية من الملوثات وزيادة الإنتاج.

ووفقاً لهذه الدراسة الصادرة عن معهد بحوث النيل، فإن تركيز المواد العضوية قد انخفض بنسب تتراوح بين ١٥ و ٦٩ بالمائة في المجرى الرئيسي

لنهر النيل، وانخفضت الأملاح الذائبة بنسب تتراوح بين ١.٥ و٢ بالمائة. كما انخفض تركيز الفوسفات بحوالي ١٤ بالمائة، وتحسنت الحالة العامة لنوعية المياه بمعدل ١٤ بالمائة في المجرى الرئيسي لنهر النيل، و٩ بالمائة في فرع دمياط و١٥ بالمائة في فرع رشيد.

وفي هذا الإطار، أفاد حسين العطفي، وكيل وزارة الموارد المائية والري ورئيس مصلحة الري، أن تحليل نوعية المياه تم مباشرة بعد فترة التصرفات الزائدة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر وتم تصريف المياه الإضافية من خزان السد العالي بأسوان إلى النهر

التصدي لتلوث النهر وحمايته

عن التصدي لتلوث نهر النيل يقول د/ ضياء الدين القوصي خبير المياة والري أن مصر عبارة عن حوض مياه مغلق تصب به المياه من السد العالي وتصرف بالبحر المتوسط.

وفي محاولة لكبح جماح التلوث المتفشي بالنهر يجب معالجة المياه وتنقيتها من مخلفات الصرف الصحي والزراعي والصناعي.

وينبه القوصي إلي ضرورة نشر الوعي فيما بين المواطنين وتطبيق التشريعات الصارمة والقيام بتبليغ الجهات المختصة حيال وقوع أي مخالفة تلوث النهر والقيام بوضع مواصفات خاصة للسفن التي تبحر بالنهر.

استعمال مياه الصرف المعالجة في الري

كما قال أحد الخبراء: تجد مياه الصرف الصحي المعالَجة طريقها إلى النيل وقد حاولنا حل هذا المشكل عن طريق توجيه جزءٍ كبيرٍ من مياه الصرف الصحي المعالَجة لري الغابات الشجرية بدلاً من صرفها على المجاري المائية.

وقد تم تنفيذ البنية الأساسية وزراعة ١١١٩٥ فدّاناً بالغابات الشجرية موزّعة على ٢٤ موقعاً في ١٦ محافظةً مصرية وأضاف لقد أثبتت هذه العملية فاعليتها خصوصا في المحافظات ذات الظهير الصحراوي، حيث نستعمل الآن حوالي ٢.٤ مليار متر مكعب من المياه المعالَجة لسقي الغابات هناك. وقد أصبحت النباتات الخضراء تغطي مساحات كبيرة من الأراضي وتُساهم في تحسين جودة الهواء. كما أن هناك مطالبات بزرع المزيد من أشجار الجاتروفا التي تعتبر مصدراً جيداً للوقود العضوي وستنعكس زراعتها إيجاباً على الاقتصاد حيث ستساهم في تشغيل اليد العاملة سواء في الزراعة أو في صناعة الخشب.

وبالرغم من كل هذه الجهود، يعتقد المسئولون أن الوعي البيئي يكتسي الأهمية القصوى في حل المشاكل البيئية في مصر. وفي هذا الإطار، أفاد عبد القادر أن التوعية البيئية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب نحن نشعر أن الوعي يبدأ أولاً باعتراف الناس بوجود المشكلة.

جهود وزارة الدولة لشئون البيئة لحماية نهر النيل من التلوث

أكد المهندس ماجد جورج وزير الدولة لشئون البيئة أن وزارة البيئة تبذل العديد من الجهود لحماية نهر النيل من التلوث حيث تم عمل خطة لهذا الغرض يتم من خلالها أقامة محطات أرضية على ضفة النهر لاستقبال المخلفات السائلة للعائمات النهرية وضخها فى شبكة المجارى للمدن التى أنشات بها هذه المحطات لمنع التلوث الناتج من إلقاء المخلفات السائلة من العائمات النهرية بمختلف أنواعها إلى مياه نهر النيل مباشرة بدون معالجة وتقع هذه المحطات فى كل من القاهرة (محطة أثر النبى - الإستقبال : تقوم المحطة باستقبال كمية ٢٠٠٠ م٣/ يوم تم الانتهاء من استلامها من الشركة المنفذه فى

يونية ٢٠٠٠ وتسليمها لتشغيلها) والمنيا (الاستقبال: ٩٠٠م٣/ يوم وقد تم الانتهاء منه وجارى العمل على تسليمه للمحافظة وأسيوط الاستقبال: ٩٠٠م٣/ يوم وتم الانتهاء منه وتسليمه لمحافظة أسيوط فى يوليو ٢٠٠٤ وسوهاج الاستقبال: ٩٠٠م٣/ يوم تم الانتهاء منه وتسليمه لمحافظة سوهاج فى فبراير ٢٠٠٦ وأسوان الاستقبال ٩٠٠م٣/ يوم وتم الانتهاء منه وتسليمه فى ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦ حيث تم الانتهاء من أنشاء خط الطرد الخاص بمحطة المعالجة بأسوان بطول ٤ كيلو متر داخل الصحراء حيث تم تخصيص ٦٦ فدان لإنشاء غابات خشبية تستخدم فيها المياه المعالجة من المحطة.

وأضاف الوزير أن كل محطة (مرسى) تتكون من عدد ٢ غرفة طلمبات بكل غرفة عدد ٣ طلمبه سحب قدرتها ١٥ لتر / ثانية لسحب المخلفات من العائمة النهرية وتجميعها فى البيارة الرئيسية التى يوجد بها عدد ٣ طلمبات غاطسة قدرتها ٣٥ لتر / ثانية حيث يتم تجميع المخلفات بها ثم يتم عند مستوى معين العمل أتوماتيكيا لضخها إلى شبكة مجارى المنطقة كذلك يوجد بالمحطة محول كهربائى لحالات الطوارىء وجهاز لقياس تصريف المحطة إلى شبكة المجارى بالإضافة إلى لوحة التوزيع الكهربائى الرئيسية .

وتعمل محطة أثر النبى الآن بضعف إمكانياتها حيث أنه عمل تعديلات فنية على الوصلات الأمر مما أدى إلى مضاعفة الكمية المسحوبة من وتقوم المحطة حاليا بسحب ٢٠٠٠ متر مكعب / يوم وذلك بعد عمل برتوكول تعاون بين وزارة الدولة لشئون البيئة وشركة الحوامدية للسكر لاستقبال مخلفاتها المعالجة عن طريق صنادل بحرية تأتى دوريا من المصنع بالحوامدية ويتم سحبها عن طريق محطة أثر النبى وضخها إلى شبكة المجارى بالمنطقة كما

قامت وزارة البيئة بعمل عقود لبعض المطاعم العائمة لاستقبال مخلفاتها السائلة فى المحطة وضخها إلى شبكة المجارى بالتعاون مع هيئة الصرف الصحى وتقوم الوزارة بتنفيذ برنامج للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالج لرى أشجار خشبية بالصحراء وهو مشروع له مردود بيئى وتنموى واقتصادى ويساعد على مكافحة التصحر والجدير بالذكر أن نهر النيل يعتبر المصدر الأساسى للمياه فى مصر ويمثل ٨٠٪ من موارد مصر المائية وتوجد عدة مصادر لتلوث مياه نهر النيل أهمها الصرف الصناعى والصرف الصحى والزراعى وكذا صرف السفن والفنادق العائمة وقد أصدرت الدولة عدة قوانين للحفاظ على جودة المياه التى من أهمها صرف مياه المجارى على شبكة الصرف الصحى وتنقية الترع من العوائق النباتية والحيوانات النافقة بالإضافة إلى حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث وحماية البيئة من التلوث الصناعى وترخيص آبار المياه الجوفية وتقوم وزارة الدولة لشئون البيئة بالحفاظ على جودة المياه بالتعاون مع وزارات الرى والموارد المائية والصحة والإسكان والمجتمعات العمرانية والصناعة والداخلية والزراعة والقطاع الخاص .

علاج فاقد نهر النيل

ويصف الدكتور ضياء الدين القوصي وكيل أول وزارة الموارد المائية السابق ومستشار الوزير تأثير نهر النيل بين مصر والسودان بأنه الأساس لإقامة أية علاقات حتي غير مائية بين الدولتين، فالعلاقات المرتبطة بها قائمة بالفعل منذ سنوات طويلة ولم تتوقف علي الرغم مما حدث فما زالت هناك شركة مشتركة لزراعة الأراضي حول الخرطوم بمنطقة الدمازين وتحتاج في

مرحلة التكامل الحالية لتقوية نشاطها وميزانيتها لزراعة الأراضي المطيرة، أما الشركة الثانية فهي الكراكات المصرية التي تعمل مع هيئة الثروة المعدنية بوزارة الري السودانية في مجال الري والحفر بمنطقة الجزيرة وتتوافر إمكانيات هائلة لنجاحها في حالة تدعيمها وزيادة رأسمالها لشراء معدات وكراكات حديثة لزراعة الأراضي حول خزان أم رواية الجوفي والذي يماثل الخزان النوبي في مصر ويمكن في حالة التنفيذ وضع خطة للسحب الآمن تكفي لزراعة آلاف الأغذية لمئات السنين، بالإضافة لإمكانية زراعة مساحات شاسعة ويشرح د. محمد عبد الفتاح القصاص خبير الأمم المتحدة ورئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائل التعاون والتكامل في مجال الري والطاقة وتنمية موارد نهر النيل، بهدف الحصول علي حصص متساوية منها لصالح الأطراف كلها بحوض النيل لأن ٢٠٪ فقط من الطاقة المستغلة حتي الآن من نهر النيل والباقي غير مستغل، فعلي الرغم من أن نهر النيل محدود الموارد إلا أن مياهه ضائعة في الصحراء والمستنقعات التي يمر بها وما يأتي لمصر عند أسوان لا يزيد عن ٨٤ مليار متر مكعب يتبخر ويضيع جزء منها، ويعتبر نهر النيل فقيرا بالمقارنة بنهر الكونغو الذي يصب ١٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا في المحيط الأطلنطي، ونهر الأمازون الذي يصب ٧٧٠٠ مليار متر مكعب في نفس المحيط الذي يصب فيه أيضا ونهر النيجر يصب ٢٣٨ مليار متر في المحيط الأطلنطي، ونهر الزمبيزي يصب ٢٧٥ مليار متر في المحيط الهندي وبالتالي فهناك اهمية كبري لمشروعات ضبط نهر النيل بين مصر والسودان، أولا ثم بين مصر وأثيوبيا واريتريا واوغندا وتنزانيا وكينيا وبوروندي وأوروندي والكونغو، خاصة أن ٨٥٪ من مياه مصر قادمة من النيل الأزرق وعطبرة

والسوباط والمنابع الاثيوبية لتعظيم العائد من المنابع الاستوائية لنهر النيل والسبيل الوحيد اليها جنوب السودان وقناة جونجلي ليست سوي احد هذه المشروعات لتفادي مستنقعات السدود تليها المشروعات التي درستها مصر لنقل المياه بين الأحواض ومنها نقل المياه من منابع نهر الكونغو إلي نهر النيل لأن نهر الكونغو الأقرب لنهر النيل ويلقي سنويا مليارات من المياه بالمحيط يمكن الاستفادة بها في خدمة دول حوض النيل والتعاون بين الدول لتنفيذه أسوة بمشروعات نقل المياه غرب الولايات المتحدة وغرب كندا والمكسيك.

السياسات المائية للدول المستقلة

تتابع استقلال الدول وتغيرت تبعا لذلك الظروف الاجماعية والاقتصادية للشعوب وظهرت فئة جديدة من الحكام لهم تفكير خاص لمستقبل بلادهم وكذلك ظهرت الانقلابات العسكرية التى أثرت علي الشعوب وعلي الدول المحيطة بها ادى ذلك الي :

١- نمو الاهتمام بقضايا المياه سواء علي المستوى الوطنى ام علي المستوى الدولى .

٢- ظهور مشكلة التصحر والبيئة وتذبذب مياه الأمطار مما لها من أخطار اجتماعية مدمرة وقد امتدت ظاهرة التصحر والمجاعات الي السودان وكينيا وأثيوبيا وتنزانيا .

٣- الاهتمام السياسى المصرى بمياه النيل ودور الدول المستقلة في زعزعة ماانتهت اليه الاتفاقيات مثل :

أ- السودان بعد الاستقلال ورفضها لاتفاية ١٩٢٩ .

ب- المبدأ الأثيوبي الذي انتهى الي حقها في أن تستقل بما تحتاجة من مياه النيل وعدم الاعتراف بأية اتفاقات لم تكن هى طرفا فيها .

ج- تنزانيا بعد الوحدة مابين تنجانيقا وزيزبار اعلنت عدم اعترافها باتفاقية ١٩٢٩ أو غيرها من اتفاقيات توقع في غياب عنها .

وبالرغم من تلك المعارضات لم تقم أيا من تلك الدول بمشروعات كبرى تثير تهديدا أو تغييرا في الوضع القائم علي نهر النيل.



المراجع

١- نهر Encarta

٢- ماذا فعل المصريون القدماء دعوة نهر النيل؟

٣- EarthTrends : البوابة الشبكية البيئية

٤- دراسات في علم الآثار الأفريقي

٥- مبادرة حوض النيل

٦- الهيدرولوجيا والموارد المائية في افريقيا.

٧- على شبكة الإنترنت على كتب جوجل

٨- ردمك ١٤٠٢٠٠٨٦٦.؛ على شبكة الإنترنت على كتب جوجل

٩- نهر السوباط الموسوعة البريطانية

١٠- والتطور الجيولوجي للنهر النيل.

١١- تطور حوض النيل. في مايجر ويليامز.

١٢- والصحراء ونهر النيل.

١٣- علوم الأرض الأفريقية :

١٤- الأحواض المتصدعة في السودان.

١٥- الأحواض الرسوبية في العالم.

١٦- التاريخ الطبيعي

١٧- الأحواض الأفريقية

١٨- حياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي - أيمن السيد عبد الوهاب

١٩- مقال لـ ا.د عبد العزيز نور

٢٠- مقال للأستاذ عبدالحميد الصبحي فى شبكة المعلومات الدولية

٢١- نهر النيل - الجيولوجي المصري رشدي سعيد



فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
ندرة المياه هل تقود العالم نحو الحروب	٦٥
موقف جنوب السودان من مياه النيل	٦٩
إيران تحرض دول الحوض ضد مصر	٧٢
ورقة المياه ورقة نزاع سياسى	٧٧
حوض النيل هل يكون حافزاً للحروب القادمة	٧٨
الباب الرابع المياه وأطماع إسرائيلية صهيونية	٨١
الأطماع الإسرائيليه فى المياه العربية	٨٢
أعين الصهاينة على مياه النيل	٩٠
الدور الصهيونى فى الصراع على مياه النيل	٩٣
أيادى إسرائيل وأمريكا فى المنابع	٩٨
دور خفى لإسرائيل	١٠٠
الدور الإسرائيلى فى الحوض	١٠١
خطورة الأدب العبرى	١٠٧
السد العالى والموساد	١٠٩
إسرائيل وانشاء السدود فى دول المنبع	١١٠

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الخامس التلوث	١١٧
ضوضاء التلوث	١١٧
النفايات الصلبة	١١٩
التلوث الصناعى	١٢٢
نفايات الموز	١٢٢
جراد البحر الأمريكى يجتاح النيل	١٢٣
مصر تنجح فى غسل مياه النهر	١٢٥
الباب السادس اتفاقيات بشان مياه النيل	١٢٩
المياه فى القانون الدولى	١٢٩
اتفاقية عام ١٩٢٩	١٣٠
اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٤٩	١٣١
اتفاقية عام ١٩٥٩	١٣٤
المبادرة المصرية عام ١٩٩٧	١٣٥
مشروعات ومساعدات مصرية عام ٢٠٠٣	١٣٧
مبادرة حوض النيل	١٣٩

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة